جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
تأسست عام 1392هـ 1972م

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2004

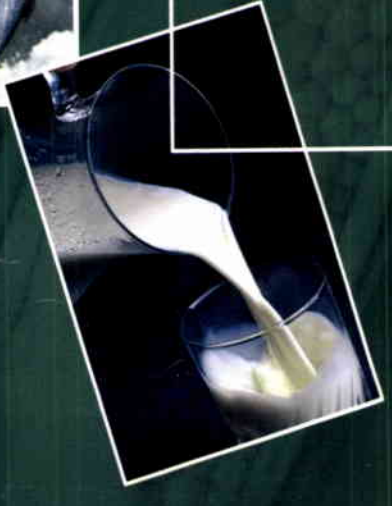

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي
لعام 2004

الخرطوم، يوليو (تموز) 2005

تقديم

تقديم

تولي المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتماماً خاصاً بمتابعة ورصد وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية في دول الوطن العربي، خاصة في ظل المتغيرات التجارية والاقتصادية المعاصرة على الساحتين الإقليمية والدولية، والتي تؤكد أهمية رصد ومتابعة تطورات أوضاع إنتاج واستهلاك وتجارة السلع الغذائية، كما تؤكد أهمية تعبئة وحشد الجهود العربية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي والوصول لغايات التكامل الزراعي العربي.

وتعتبر الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي إحدى المداخل الرئيسية لتحقيق تلك الغايات إذ ترتكز على تطوير كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها، وزيادة معدلات التحديث التقني في الزراعة العربية، وتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة، ورفع كفاءة النظم التسويقية والتوزيعية للسلع الغذائية، وزيادة القدرة على التحكم في العوامل المؤثرة على طلب المنتجات الزراعية، إضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق العربي لتنمية معدلات التجارة الزراعية البينية، وتنمية فرص الاستثمار الزراعي العربي، والتفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. وقد قامت المنظمة بوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ وترجمتها في برامج عملها وأنشطتها السنوية شاملة أنشطة الدراسات وبرامج التدريب والمشروعات التنفيذية. كما تقوم المنظمة بإعداد استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005-2025 بناءً على قرار قمة الجزائر (2005) الذي دعا فيه القادة العرب الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لإعداد هذه الاستراتيجية، وقرار المجلس التنفيذي للمنظمة القاضي بتكليفها بإعداد الاستراتيجية. وتتضمن التوجهات الرئيسية لهذه الاستراتيجية كل ما من شأنه تنمية وتطوير إنتاج وتجارة السلع الغذائية في الوطن العربي وتمكين المواطن العربي من الحصول عليها، حيث تضمنت توجهات تلك الاستراتيجية تحسين إدارة واستغلال وحماية الموارد الزراعية وخاصة موارد المياه والأراضي الزراعية، والتطوير والتحديث التقني للزراعة، وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار الزراعي وتنشيط التجارة الزراعية العربية والحد من الفقر في الريف العربي.

ويمثل تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2004 الإصدارة السادسة عشرة من سلسلة الإصدارات السنوية التي يعدها الجهاز الفني بالمنظمة بناءً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وتنفيذاً لقرارات أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة.

وتنتهج هذه الإصدارة من التقرير منهجاً تطبيقياً، وتركز على معالجة وتحليل تطورات إنتاج واستهلاك وتجارة مجموعات السلع الغذائية وتحليل الصورة التجميعية لأوضاع الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية من خلال مجموعة من المؤشرات بما فيها مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية، والقضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

وتبرز تلك المؤشرات الصورة العامة لتطورات أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية والتي تمثلت في التطور الإيجابي الذي شهده إنتاج وتوفير السلع الغذائية مما أدى إلى تحسين أوضاع استهلاكها.

وتأمل المنظمة بإصدارها لهذا التقرير أن تساهم في رصد كافة المتغيرات والقضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة على المستويات القطرية والمستوى القومي لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي.

وتود المنظمة في الختام أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب، ووزراء الاقتصاد والمال والتجارة العرب، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لدعمهم المتواصل للمنظمة. كما تود أن تتقدم بالشكر والتقدير للمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية، وللهيئات العربية لتعاونها المثمر في إعداد هذا التقرير.

والله ولي التوفيق ،،

الدكتور سالم اللوزي

المدير العام

المحتويات

المحتويات

الموضوعـــــات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ج
الملخص التنفيذي	1
المقدمة	12
الباب الأول	
مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية	14
1-1 مؤشرات العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء	14
1-2 مؤشرات عرض الغذاء	21
1-3 مؤشرات استهلاك الغذاء	54
1-4 المؤشرات القياسية	69
الباب الثاني	
القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية	77
2-1 السياسات الزراعية	77
2-2 المتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	78
2-3 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية	80
2-4 توفير مستلزمات الإنتاج	82
الباب الثالث	
دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي	86
3-1 مجالات ودور القطاع الخاص العربي في تحقيق الأمن الغذائي	86
3-2 نماذج من النتائج التي حققتها المشاريع والشركات الزراعية	90
3-3 نماذج من البرامج الخاصة للأمن الغذائي	96
الباب الرابع	
نماذج من الجهود القطرية لتعزيز الأمن الغذائي	103
4-1 الجهود في مجال زيادة إنتاج وعرض الغذاء	103
4-2 الجهود في مجال توزيع وتوفير الغذاء	106

الموضوعـــــات	الصفحة
4-3 الجهود في مجال بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ	108
4-4 الجهود في مجال التمكين من الحصول على الغذاء	110
4-5 الجهود في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك	112
الباب الخامس	
نماذج من الجهود القومية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي	**118**
5-1 جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية	118
5-2 موجز إنجازات بعض مؤسسات العمل العربي المشترك التنموية والتمويلية في مجال الأمن الغذائي العربي لعام 2004	126

قائمة الجداول

الموضوعـــــات	الصفحة
جدول (1-1): اتجاه نمو السكان وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بين عامي 2003 و2004	16
جدول (1-2): اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بين عامي 2003 و2004	17
جدول (1-3): استخدامات الأراضي في الوطن العربي والعالم	20
جدول (1-4): إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	22
جدول(1-5): إنتاج لحوم الدواجن في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	23
جدول (1-6): إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	26
جدول (1-7): إنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	27
جدول (1-8): إنتاج الخضر في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	29
جدول (1-9): إنتاج الفاكهة في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	30
جدول (1-10): إنتاج السكر الخام في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	32
جدول (1-11): إنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	33
جدول(1-12): إنتاج البقوليات في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	34
جدول (1-13): إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004	37

جدول (1-14): إنتاج القمح في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004 38

جدول(1-15): إنتاج البطاطس في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004 40

جدول (1-16): الميزان التجاري للحبوب والدقيق في بعض الدول العربية عامي 2003 و2004 42

جدول(1-17): الميزان التجاري للألبان ومنتجاتها في بعض الدول العربية عامي 2003 و2004 46

جدول(1-18): الميزان التجاري للحوم الحمراء في بعض الدول العربية عامي 2003 و2004 48

جدول(1-19): الميزان التجاري للحوم الدواجن في بعض الدول العربية عامي 2003 و2004 50

جدول(1-20): الميزان التجاري للسكر (المكرر) في بعض الدول العربية عامي 2003 و2004 53

جدول (1-21): المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2002- 2004 55

جدول (1- 22): معدل نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2002 – 2004 56

جدول (1-23): متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون* في الوطن العربي والعالم خلال عامي 2001 و2002 64

جدول (1-24): تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية 67

جدول (1-25): الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2002-2004 70

جدول (1-26): الأرقام القياسية للأسعار ونفقات المعيشة في بعض الدول العربية 72

جدول (1-27): الأرقام القياسية لقيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة 2002- 2004 74

جدول (1-28): الأرقام القياسية لقيمة فجوة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2002- 2004 75

جدول (2-1): الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2001-2004 81

جدول (3-1): المجالات المتاحة المتوفرة والواعدة للاستثمار الخاص في مجالات الإنتاج النباتي في بعض الدول العربية 88

جدول (3-2): مجالات الاستثمار الزراعي الخاص والمشترك المتوفرة والواعدة في بعض الدول العربية في مجالات التصنيع والتسويق والخدمات المساندة 89

جدول (5-1): المشروعات التنموية القومية التي نفذتها المنظمة خلال عام 2004 120

جدول (5-2): مشاريع التنمية الزراعية التي قام البنك الإسلامي للتنمية بتمويلها في عدد من الدول العربية خلال عام 2004 130

جدول (5-3): شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (القائمة) 131

جدول (5-4): شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (قيد التنفيذ) 136

جدول (5-5): شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (قيد التأسيس) 137

قائمة الأشكال

الموضوعـــــات **الصفحة**

شكل (1-1): نسبة مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج العالمي لأهم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عام 2004 24

شكل(1-2): اتجاه قيمة الميزان التجاري لمجموعات السلع للغذائية الرئيسية في الوطن العربي (2004-2003) 44

شكل (1-3): التوزيع النسبي لسلع سلة الغذاء في الوطن العربي عام 2004 61

شكل (1-4): متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الوطن العربي (عام 2004) والعالم عام (2002) 62

شكل(1-5): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (2003-2004) 66

جدول (1-24): تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية 67

قائمة الإطارات

الموضوعـــــات **الصفحة**

إطار (1): تجربة سوريا إنتاج زيت الزيتون: 104

إطار (2): مشروع التوسع الأفقي في توشكي بجمهورية مصر العربية 105

إطار (3): تجربة تونس في التسويق التعاوني للألبان 107

إطار (4): تجربة جمهورية مصر العربية في إنتاج الحبوب 108

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

يقدم تقرير أوضاع ألأمن الغذائي العربي لعام 2004 عرضاً وتحليلاً لأهم مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في الوطن العربي مستعرضاً في ذلك مؤشرات العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء، ومؤشرات عرض واستهلاك الغذاء، إضافة للمؤشرات القياسية للإنتاج والأسعار والفجوة الغذائية. ويقدم التقرير تحليلاً للقضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، خاصة السياسات الزراعية، والبنى التحتية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والحركة في حجم المخزون الغذائي، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي. كما يتناول التقرير دور القطاع الخاص في دعم مسيرة الأمن الغذائي العربي، مقدماً في ذلك نماذج من النتائج التي حققتها المشاريع والشركات الزراعية والبرامج الخاصة للأمن الغذائي في الدول العربية. ويشتمل التقرير على استعراض لنماذج من الجهود القطرية والجهود القومية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي في الوطن العربي.

تشمل مجموعة مؤشرات العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء كلاً من اتجاه النمو السكاني، ونمو الإنتاج، واتجاه نصيب الفرد من الدخل والأراضي المزروعة والمحصودة. حيث يتبين استمرار ارتفاع معدلات نمو سكان الوطن العربي بمعدلات مرتفعة، إذ بلغ إجمالي السكان عام 2004 حوالي 315.2 مليون نسمة، وبزيادة نحو 2.8% عن عام 2003، مقابل معدل نمو سنوي للسكان على مستوى العالم يقدر بنحو 1.21%. وفي المقابل يحقق الناتج المحلي الإجمالي العربي نسبة زيادة تصل إلى نحو 2.08% بين عامي 2003 و2004، بينما يقدر هذا المعدل على مستوى العالم بنحو 1.12% فقط. وقدر معدل نمو الناتج الزراعي العربي بين هذين العامين بنحو 1.05%، بينما تراجع معدل نمو الناتج الزراعي على مستوى العالم بنحو 2.6% بين ذات العامين.

وكان لارتفاع معدلات نمو السكان في المنطقة العربية بمعدلات تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي انعكاسه على نصيب الفرد من كل منهما، حيث تراجع نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي بين عامي 2003 و2004 بحوالي 0.7% ليصل عام 2004 إلى 2354 دولاراً/ للفرد، وهو يقل عن نصف نظيره على المستوى العالمي المقدر في نفس العام بنحو 5781 دولاراً/ للفرد والذي تراجع أيضاً بنحو 0.1% عن عام 2003. كما تراجع نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي بنحو 1.7% ليصل إلى نحو 216 دولاراً/ للفرد عام 2004 مقارنة بنحو 220 دولاراً/ للفرد عام 2003. وتراجع أيضاً نصيب الفرد من الناتج الزراعي على مستوى العالم من حوالي 229 دولاراً/ للفرد عام 2003 إلى حوالي 220 دولاراً/ للفرد عام 2004 وبمعدل تغير نسبي سالب قدر بنحو 3.8%.

وبمقارنة مساحات الأراضي المزروعة والمحصودة في الوطن العربي إتضح أن المساحة المزروعة بلغت نحو نحو52.7 مليون هكتار في عام 2004 مقارنة بنحو 52.3 مليون هكتار عام 2003، في حين استقرت المساحة المتروكة في حدود 16.7 مليون هكتار تشكل نحو 24.7% من جملة الأراضي الزراعية. وتبين تدني المساحات المحصودة عن المساحات المزروعة في بعض الدول العربية للعديد من المحاصيل خاصة محاصيل الحبوب في الزراعات المطرية نتيجة لتأثرها بالظروف المناخية غير المواتية في موسم 2004/2003.

وتتضمن مجموعة مؤشرات عرض الغذاء ثلاثة مؤشرات هامة توضح أوضاع الغذاء العربي لعام 2004 وتشمل اتجاهات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية، واتجاهات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية واتجاهات الميزان التجاري الغذائي الكلي.

ولدراسة اتجاهات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، تشمل الأولى مجموعة السلع الغذائية التي حققت تطوراً إيجابياً في حجم المنتج منها بين عامي 2003 و2004، وتضم اللحوم الحمراء التي ارتفع إنتاجها من حوالي 4.15 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 4.42 مليون طن عام 2004 تساهم بنحو 6% من الإنتاج العالمي، ولحوم الدواجن التي ارتفع إنتاجها من حوالي 2.66 مليون طن عام 2003 إلى نحو 2.77 مليون طن عام 2004، تمثل نحو 3.5% من الإنتاج العالمي. كما حقق إنتاج مجموعة الألبان ومنتجاتها ارتفاعاً من حوالي 2.17 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 2.30 مليون طن عام 2004 تساهم بنحو 3.7% من الإنتاج العالمي. وارتفع الإنتاج العربي من مجموعة الأسماك من حوالي 3.39 مليون طن عام 2003 إلى نحو 3.53 مليون طن عام 2004 وهو لا يزيد عن 2.6% من حجم الإنتاج العالمي. ومن مجموعات السلع النباتية ارتفع إنتاج مجموعة الخضر من حوالي 4.2 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 4.3 مليون طن عام 2004 تمثل نحو 5% من حجم الإنتاج العالمي. كما ارتفع إنتاج مجموعة الفاكهة من نحو 26.6 مليون طن عام 2003 إلى نحو 28.0 مليون طن عام 2004 تساهم بحوالي 5.6% من الإنتاج العالمي.

وتشمل المجموعة الثانية السلع الغذائية التي شهدت استقراراً نسبياً في حجم المنتج منها بين عامي 2003 و2004، حيث استقر إنتاج السكر الخام عند حوالي 2.89 مليون طن وهو لا يزيد عن 2% من حجم الإنتاج العالمي، كما استقر إنتاج مجموعة الزيوت النباتية عند حوالي 1.35 مليون طن عام 2004 تساهم بنحو 1.2% فقط من حجم الناتج العالمي، وحققت مجموعة البقوليات استقراراً نسبياً في حجم المنتج منها عند حوالي 1.48 مليون طن عام 2004 لا تمثل سوى نحو 2.4% من الإنتاج العالمي.

وشملت المجموعة الثالثة مجموعات السلع التي تراجع إنتاجها بين عامي 2003 و2004، وتضم مجموعة الحبوب التي انخفض إنتاجها من حوالي 55.4 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 53.1 مليون طن عام 2004 تمثل حوالي 2.4% من حجم الإنتاج العالمي، وضمن هذه المجموعة انخفض إنتاج القمح من حوالي 27.46 مليون طن إلى حوالي 25.47 مليون طن وهو ما يعادل حوالي 4.1% من الإنتاج العالمي من القمح. كما شهدت البطاطس (البطاطا) تراجعاً في حجم المنتج منها من حوالي 8.65 مليون طن إلى حوالي 8.13 مليون طن تمثل نحو 2.5% من الإنتاج العالمي.

وضمن مؤشرات عرض الغذاء يأتي مؤشر اتجاهات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية التي تضم إحدى عشرة مجموعة سلعية تشمل الحبوب، الدرنات، البقوليات، الخضر، الفاكهة، السكر، الزيوت النباتية، اللحوم، الألبان، البيض والأسماك.ويشير اتجاه إجمالي الصادرات من هذه المجموعات إلى ارتفاعها عام 2004 إلى نحو 4.0 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 1.9% عن عام 2003، وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات منها بنحو 5.7% لتصل إلى حوالي 19.5 مليار دولار عام 2004، وقد انعكس ذلك على زيادة قيمة الفجوة التجارية لهذه المجموعات إلى حوالي 15.5 مليار دولار عام 2004 وبارتفاع يصل لنحو 6.8% عن قيمتها عام 2003.

ووفقاً لاتجاه تجارة الصادرات والواردات من هذه المجموعات السلعية، يمكن تقسيمها وفقاً لموازينها التجارية إلى مجموعات تحقق عجزاً تجارياً، ومجموعات تحقق فائضاً تجارياً سواء على المستوى القومي و/ أو على المستوى القطري.

تضم المجموعات الغذائية التي تحقق عجزاً تجارياً على المستوى العربي مجموعة الحبوب التي حققت عجزاً تجارياً عام 2004 قدرت قيمته بنحو 8.01 مليار دولار مقابل نحو 7.01 مليار دولار عام 2003، كما حقق القمح ودقيقه كسلعة رئيسية في هذه المجموعة عجزاً تجارياً قدرت قيمته عام 2004 بحوالي 3.8 مليار دولار مقابل نحو 3.00 مليار دولار عام 2003. وضمن هذه المجموعات حققت مجموعة الألبان ومنتجاتها تراجعاً في قيمة العجز التجاري منها من حوالي 2.44 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 2.27 مليار دولار عام 2004. وتأتي مجموعة اللحوم أيضاً ضمن مجموعات العجز التجاري، حيث ارتفعت قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء من حوالي 939 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 1.012 مليار دولار عام 2004، على الرغم من انخفاض كمية هذه الفجوة بنحو 1.2% بين هذين العامين. واتجهت قيمة الميزان التجاري للحوم الدواجن إلى التراجع من حوالي 860 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 785 مليون دولار عام 2004. وحقق السكر المكرر عجزاً في ميزانه التجاري قدرت قيمته عام 2004 بحوالي 1.31 مليار دولار مقارنة بنحو

1.19 مليار دولار عام 2003. بينما تراجعت قيمة العجز التجاري لمجموعة الزيوت النباتية من حوالي 1.49 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 1.37 مليار دولار عام 2004. وارتفع العجز التجاري لمجموعة البقوليات من نحو 350 مليون دولار عام 2003 إلى نحو 380 مليون دولار عام 2004 بحوالي، وذلك على الرغم من انخفاض كمية هذا العجز بين العامين.

ومن جهة أخرى حققت بعض مجموعات السلع الغذائية الرئيسية فوائض تجارية سواء على المستوى القومي العربي و/أو على المستوى القطري في بعض الدول العربية التي لها ميزة نسبية في إنتاج وتجارة هذه السلع. وتأتي مجموعة الأسماك في مقدمة هذه المجموعات، إذ حققت فائضاً تجارياً على المستوى العربي تقدر قيمته عام 2003 بحوالي 314 مليون دولار تراجع إلى نحو 276 مليون دولار عام 2004، وتحقق كل من المغرب وموريتانيا حوالي ثلثي قيمة إجمالي الفائض العربي من الأسماك الذي تحققه بعض الدول العربية والمقدر عام 2004 بحوالي 504 مليون دولار. وتأتي مجموعة الخضر ضمن المجموعات السلعية التي يحقق ميزانها التجاري على المستوى العربي عجزاً تقدر قيمته عام 2003 بنحو 134 مليون دولار ارتفع إلى نحو 189 مليون دولار عام 2004، ومع ذلك توجد بعض الدول العربية تحقق فائضاً تجارياً من تجارة مجموعة الخضر تقدر قيمته عام 2004 بحوالي 525 مليون دولار، وتأتي في مقدمة هذه الدول كل من الأردن والمغرب وسوريا.

وعلى الجانب الآخر تحقق دول أخرى في مقدمتها الإمارات والسعودية والكويت عجزاً تجارياً يقدر قيمته عام 2004 بحوالي 715 مليون دولار. كما يحقق الميزان التجاري لمجموعة الفاكهة على المستوى العربي عجزاً تجارياً يقدر عام 2003 بحوالي 300 مليون دولار ارتفع إلى حوالي 489 مليون دولار عام 2004، وتحقق مجموعة من الدول فائضاً تجارياً من سلع الفاكهة تصل قيمته عام 2004 إلى حوالي 477 مليون دولار، وفي مقدمة هذه الدول المغرب وتونس وسوريا، بينما تحقق دول أخرى عجزاً صافياً وصلت قيمته عام 2004 إلى نحو 966 مليون دولار، في مقدمتها الإمارات والسعودية والكويت. وتأتي مجموعة الدرنات التي تمثلها البطاطس ضمن هذه المجموعة، حيث حققت على المستوى العربي عجزاً تجارياً قدر عام 2003 بنحو 139 مليون دولار تراجع إلى 118 مليون دولار عام 2004، وبينما تحقق دول عربية محددة فائضاً يقدر بنحو 12.5 مليون دولار بالرغم من ارتفاع كمية هذا الفائض لنحو 288 ألف طن، تحقق دول أخرى عجزاً تجارياً يصل إلى حوالي 130.5 مليون دولار لكمية تصل لنحو 326 ألف طن معظمها يستخدم كتقاوي في الدول المصدرة.

وضمن مؤشرات عرض الغذاء، توضح اتجاهات الميزان التجاري الغذائي الكلي استمرار ارتفاع قيمة عجز الفجوة الغذائية الكلية العربية، حيث ارتفعت من حوالي 19.2 مليار

دولار عام 2003 إلى حوالي 21.0 مليار دولار عام 2004، تمثل حوالي 91.8% من قيمة العجز في الميزان التجاري الكلي للسلع الزراعية في الوطن العربي.

وتبيّن مؤشرات استهلاك الغذاء: معدلات الاستهلاك الكلي من السلع الغذائية الرئيسية، ونصيب الفرد من تلك السلع شاملة سلع الحبوب التي تشكل الثقل الوزني الأكبر لسلة الغذاء في الوطن العربي، إضافة للبقوليات والسكر والزيوت النباتية، والألبان واللحوم الحمراء، والأسماك. فبالنسبة للحبوب ازداد المتاح للاستهلاك منها بين عامي 2003 و2004 من نحو 100.4 مليون طن إلى نحو 103.4 مليون طن ليمثل نحو 5.4% من حجم المعروض العالمي. ويقدر المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد من الحبوب في الوطن العربي عام 2004 بنحو 328.2 كيلوجرام مقارنة بنحو 327.5 كيلوجرام عام 2003. أما المتاح للاستهلاك من القمح فقد ازداد بين عامي 2003 و2004 من نحو 47.2 مليون طن إلى نحو 49.2 مليون طن ، وبلغ معدل نصيب الفرد منه عام 2004 نحو 156.2 كيلوجرام مقارنة بنحو 154.0 كيلوجرام عام 2003. وبالنسبة للبقوليات فقد استقر المتاح للاستهلاك منها في حدود 2.3 مليون طن لعامي 2003 و2004 تمثل نحو 4.4% من جملة المعروض منها على مستوى العالم عام 2002. وبالنسبة لسلعة السكر فإن الاتجاه العام لمعدل استهلاكها يعتبر متزايداً على مستوى الوطن العربي بالرغم من تدني معدلات الاكتفاء الذاتي منها. وقد ارتفعت الكميات المتاحة منها بين عامي 2003 و2004 من نحو 7.7 مليون طن إلى نحو 7.9 مليون طن، تعادل نحو 6.7% من جملة المعروض منها في العالم.

ويقدر معدل نصيب الفرد من السكر على مستوى الوطن العربي عام 2004 بنحو 25.4 كيلوجرام مقارنة بنحو 28.4 كيلوجرام عام 2003. وفيما يتصل بالزيوت النباتية التي يعتمد استهلاكها في الوطن العربي في الجانب الأكبر على الاستيراد، فقد تراوحت جملة المتاح للاستهلاك منها بين نحو 4.5 مليون طن عام 2003، ونحو 4.3 مليون طن عام 2004، تعادل نحو 4.3% من جملة المعروض منها على مستوى العالم عام 2002. وبلغ معدل نصيب الفرد منها نحو 13.7 كيلوجرام عام 2004 مقارنة بنحو 14.6 كيلوجرام عام 2003. وبالنسبة للألبان ومنتجاتها فتشير الإحصاءات إلى استقرار المتاح للاستهلاك منها عند نحو 31.5 مليون طن خلال عامي 2003 و2004، مقارنة بنحو 30 مليون طن عام 2002، يعادل 5.4% من جملة المتاح منها على مستوى العالم. ويقدر معدل نصيب الفرد من الألبان في الوطن العربي عام 2004 بنحو 100 كيلوجرام مقارنة بنحو 104 كيلوجرام في عام 2003. أما اللحوم الحمراء فإن المتاح للاستهلاك منها يتجه نحو التزايد حيث ازداد من نحو 4.4 مليون طن في عام 2002 إلي نحو 4.7 مليون طن في عام 2003، وبلغ نحو 5.0 مليون طن في عام 2004، يعادل نحو 5.6% من إجمالي المعروض منها على مستوى العالم

عام 2002. وفي ذات الاتجاه ارتفع المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد منها إلي نحو 15.8 كيلوجرام في عام 2004 مقارنة بنحو 14.8 كيلوجرام في عامي 2002 و2003. أما الأسماك فيتزايد المتاح للاستهلاك منها ببطء حيث بلغ نحو 3.4 مليون طن في عام 2004 مقارنة بنحو 3.3 مليون طن في عام 2003، ونحو 3.1 مليون طن في عام 2002، يعادل نحو2.7%. ويقدر المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد من الأسماك في الوطن العربي بنحو 11.0 كيلوجرام عام 2004، مقارنة بنحو 10.5 كيلوجرام لعامي 2002 و2003.

وبالرغم من أن المستهلك في الوطن العربي يتحصل على كميات تفوق ما يتحصل عليه المستهلك على المستوى العالمي من مكونات الطاقة والبروتين والدهون، إلا أنه يعتمد على مصادر الغذاء النباتي لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو 68.3 من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجاته من الدهون. وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5% و31.7% و30.2% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، على الترتيب. أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي حيث توفر نحو 16.7% من السعرات الحرارية، ونحو 38.1% من البروتين، وحوالي 44.9% من الدهون.

تعتبر معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إحدى المؤشرات الهامة لمدى إتاحة هذه السلع للاستهلاك الغذائي، وقد قسمت هذه السلع إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تضم المجموعة الأولى المجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي تصل إلى حوالي 50% فأقل وتشمل كلاً من الحبوب، السكر والزيوت النباتية، وحققت معدلات اكتفاء ذاتي عام 2004 تقدر بنحو 51.3%، 33.5% و37.0% على الترتيب، وجميعها تقل عن معدلات عام 2003 والمقدرة بحوالي 55.2%، 34.4% و38.9% لكل منها على الترتيب.

وتضم المجموعة الثانية مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة تتراوح بين 60% و90% وتشمل البقوليات، واللحوم، والألبان ومنتجاتها، حيث ارتفعت معدلات الاكتفاء الذاتي منها عام 2004 إلى حوالي 63.0%، 84.8%، 72.9% على الترتيب.

وتشمل المجموعة الثالثة المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة. وتضم أربع مجموعات هي البطاطس (البطاطا)، الخضر، الفاكهة، والأسماك، حيث استقر معدل الاكتفاء الذاتي من البطاطس والخضر والفاكهة عام 2004 عند حوالي 99.2%، 99.3%، 95.9% لكل منها على الترتيب. وتأتي مجموعة الأسماك ضمن هذه المجموعة وهي السلعة الوحيدة التي تحقق فائضاً تصديرياً على المستوى العربي إذ بلغ معدل الاكتفاء الذاتي منها نحو 102.4% عام 2004 مقارنة بنحو 102.9% عام 2003.

تمثل المؤشرات القياسية، المجموعة الرابعة ضمن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية، وتضم أربعة مؤشرات قياسية تشمل الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2002-2004 مقارنة بسنة الأساس التي اعتبرت في هذا التقرير متوسط الفترة 1999-2001، حيث ارتفع الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي من حوالي 104 عام 2002 إلى حوالي 113 عام 2003 ثم إلى 115 عام 2004، بينما ارتفع الرقم القياسي للناتج الزراعي العربي من 100 عام 2002 إلى 106 عام 2003 وإلى حوالي 108 عام 2004.

وحول الأرقام القياسية للأسعار المحلية والعالمية للسلع الغذائية، تشير البيانات إلى انخفاض الأرقام القياسية بالنسبة لأسعار السلع الغذائية ونفقات المعيشة في عام 2004 مقارنة بسنة الأساس (عام 1998) في عدد قليل من الدول العربية هي الأردن، وسلطنة عمان وليبيا، مما أدى إلى تحسين مستويات استهلاك السلع الغذائية في تلك الدول. وفي باقي الدول العربية تشير البيانات إلى ارتفاع الأرقام القياسية على مستوى الجملة ومستوى نفقات المعيشة في عام 2004 مقارنة بسنوات الأساس بمعدلات متفاوتة. وتشير التطورات في الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 1998- 2004 إلى أن أسعار كل من القمح والذرة الرفيعة قد اتجهت نحو الزيادة، وبخاصة خلال الفترة من 2001 وحتى 2004 وذلك للتغيرات في حجم المعروض منها، إذ أدى الانخفاض في إنتاج سلع الحبوب (القمح والذرة الرفيعة) على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة إلى تدني المعروض منها، وبالتالي ارتفاع أسعارها العالمية إذ أنها من السلع ذات مرونة الطلب الدخلية المنخفضة.

وتشير الأرقام القياسية لقيمة الفجوة الغذائية الكلية في الوطن العربي مقارنة بسنة الأساس إلى ارتفاعها المستمر، حيث حققت حوالي 102 عام 2002 وحوالي 109 عام 2003 ثم ارتفعت إلى نحو 120 عام 2004. وعلى مستوى مجموعات السلع الغذائية الرئيسية توضح الأرقام القياسية لقيمة الفجوة الغذائية لكل منها مقارنة بسنة الأساس الارتفاع المستمر لمعظمها، حيث ارتفعت الأرقام القياسية لمجموعة الحبوب من حوالي 113 عام 2002 إلى حوالي 135 عام 2004. وارتفعت الأرقام القياسية لفجوة مجموعة البقوليات من حوالي 101 عام 2002 إلى 106 عام 2004، والفاكهة من 118 عام 2002 إلى 135 عام 2004 واللحوم من 111 عام 2002 إلى 123 عام 2004، والألبان ومنتجاتها من حوالي 106 عام 2002 إلى حوالي 112 عام 2004، والسكر من 98 عام 2002 إلى 102 عام 2004. وحققت مجموعات أخرى تراجعاً في الرقم القياسي لقيمة فجوتها الغذائية، ومنها

البطاطس التي تراجعت من 179 عام 2002 إلى 133 عام 2004، والخضر من 97 عام 2002 إلى 93 عام 2004، والزيوت النباتية من 129 عام 2002 إلى 108 عام 2004. وتراجع الرقم القياسي للفائض التجاري من الأسماك من حوالي 95 عام 2002 إلى حوالي 82 عام 2004.

وحول القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية أوضحت نتائج تحليل السياسات الزراعية أنه على الرغم مما تأثرت به الزراعة العربية من تغيرات اقتصادية وتجارية عالمية وإقليمية ومحلية، وما تعرضت له من موجات متكررة من الجفاف وانحباس الأمطار، فان ما انتهجته وتبنته الدول العربية من سياسات اقتصادية وإنتاجية، وما اتبعته من برامج تنموية بشأن تطوير وتحديث قطاعاتها الزراعية، قد قلل كثيراً من الآثار السلبية لتلك العوامل، بل وأسهم في العديد من الدول العربية في زيادة إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية، وبخاصة تلك التي تعتمد على مياه الري، مما أدى إلى انخفاض حجم الفجوة الإنتاجية العربية في معظم السلع الغذائية رغم الزيادة السكانية المضطردة.

وتضم القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية المتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية، وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي يتوقع أن ينعكس قيامها ولو بدرجة محدودة على تحسين أوضاع الإنتاج والاكتفاء الذاتي ومستوى الدخول والأوضاع التغذوية للمستهلكين نتيجة لزيادة حجم التبادل التجاري الزراعي العربي البيني وتطوير التجارة الزراعية العربية الخارجية، إضافة إلى مساهمتها في تخفيض حدة الاعتماد المتزايد على الواردات الزراعية من خارج الدول العربية، ولما هو متوقع من إسهامها الإيجابي في تغيير أنماط الإنتاج الزراعي والهياكل الإنتاجية والتراكيب المحصولية، وأنماط توجيه وتخصيص الموارد والاستثمارات، والتطوير التقني ومعدلات الإنتاج والإنتاجية، وما إلى ذلك من الأمور التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأوضاع التجارة الخارجية الزراعية.

وتضم تلك القضايا الحركة في حجم المخزون وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتبيّن أن المخزون من الحبوب الغذائية قد انخفض على مستوى العالم في موسم 2004/2003 بنحو 89 مليون طن عن مستواه في الموسم السابق، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج الحبوب في بعض دول العالم المنتجة الرئيسية. أما بالنسبة لموسم 2005/2004 فتشير التقديرات إلى زيادة الإنتاج العالمي من الحبوب إلى نحو 2.04 بليون طن ليرتفع بذلك المخزون ولأول مرة خلال الخمس سنوات الماضية، غير أن عواقب الجفاف وغزو الجراد الصحراوي تواصل تهديدها لسبل العيش وفرص الحصول على الأغذية لملايين المزارعين والرعاة في مناطق شمال وغرب

أفريقيا بما فيها بعض الدول العربية. وتشير محصلة الحركة في حجم المخزون الاستراتيجي من سلعة القمح إلي ازدياد المخزون على مستوى الوطن العربي للأعوام 2002 و2003 و2004، حيث كان التغير في حجم المخزون موجباً في معظم الدول العربية.

وفيما يتصل بتوفير مستلزمات الإنتاج أوضحت نتائج التحليل الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول العربية لتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي إذ يشهد قطاع الزراعة العربية قيام العديد من المؤسسات والبرامج الوطنية العاملة في مجال توفير وإنتاج تلك المدخلات. كما تقوم مراكز البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا بإجراء الأبحاث لغايات تطوير وتوطين مدخلات الإنتاج الحديثة، علاوة على الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال.

ونظراً للارتباط الوثيق بين استخدام تلك المدخلات لزيادة الإنتاج الزراعي من ناحية، والاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، يزداد الاهتمام في الدول العربية بالحد من تلوث البيئة وضمان سلامة الغذاء لتأمين سلامة المستهلك حيث الاتجاه نحو تشريد استخدام الأسمدة الكيماوية للتقليل من آثارها الضارة على الإنسان والحيوان والمياه والتربة. وكذلك الاتجاه نحو ترشيد استخدامات مياه الري للتقليل من الفاقد منها أثناء عمليات الري الحقلي وبالتالي الحد من التلوث البيئي والأمراض المتناقلة والمرتبطة بمياه الري. والاتجاه نحو التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية لمنع تلوث الأغذية. وفي هذا الصدد تبنت العديد من دول الوطن العربي برامج المكافحة المتكاملة وعملت على نشرها من خلال البرامج الإرشادية وأيام الحقل ومدارس المزارعين. وهناك أيضاً الاتجاه نحو الزراعة العضوية التي تمثل عملية استخدام الطرق التي تحافظ على البيئة في جميع مراحل إنتاج وتداول السلع الغذائية. وبيّن التقرير أن استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي في الدول العربية يواجه بالكثير من المحددات المرتبطة بمدى توفرها، ومستويات أسعارها، وطرق ومعدلات استخدامها على المستوى المز رعي.

وفيما يتصل بدور القطاع الخاص العربي في تحقيق الأمن الغذائي أوضحت نتائج التحليل أن غالبية الدول العربية عملت منذ بداية التسعينات على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الزراعية، وتحفيزه على الاستثمار في الأنشطة الزراعية المختلفة. وقد أثمرت الجهود العربية في هذا الصدد في زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في الدول العربية في معظم الأنشطة الاقتصادية ومنها الأنشطة الزراعية، مما أدى إلى كسر حاجز الإحجام عن الاستثمار في القطاع الزراعي،

وأصبح للقطاع الخاص العربي دور كبير في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يزال يتوفر في الوطن العربي العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز مسارات الأمن الغذائي، سواء في المجالات الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية أو في المجالات والجوانب البحثية والإرشادية وفي مجال توفير وتطوير البني التحتية والخدمات المساندة.

وفي هذا الصدد تم استعراض نماذج من النتائج التي حققتها المشروعات والشركات الزراعية العاملة في مختلف المجالات ذات العلاقة بإنتاج وتوفير وتصنيع وتسويق وتداول وتصدير واستيراد السلع الغذائية. وتبيّن أن تلك المشروعات والشركات قد حققت نتائج متميزة في مجالات إنتاج وتوفير السلع الغذائية، واكتسبت خبرات وتجارب ثرة في مجالات بحوث التطوير والإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية وإنعاش الصادرات سواء للأسواق العربية أو العالمية في إطار الدور المتعاظم الذي بات يلعبه القطاع الخاص في هذا الصدد، كما تم استعراض نماذج من البرامج الخاصة للأمن الغذائي وما حققته من نتائج، حيث اتجهت الدول العربية في إطار جهودها الرامية لتوفير السلع الغذائية وإتاحتها للمستهلكين، إلى إعداد وتنفيذ البرامج الخاصة للأمن الغذائي بمختلف مكوناتها التي اشتملت على برامج تطوير إنتاج السلع الغذائية ورفع كفاءة استغلال الموارد وتحسين دخول صغار المنتجين والأسر الريفية وتحسين مستويات التغذية. ونسبة لما حققته تلك البرامج من نتائج ملموسة في دفع مسيرة الأمن الغذائي تمضي الدول العربية قُدماً في إعداد وتنفيذ المزيد من تلك البرامج وتوسيع نطاق تغطيتها.

كما تم استعراض نماذج من الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي في مجالات زيادة إنتاج وعرض الغذاء، وتوزيع وتوفير الغذاء، وبناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية، وتوفير الغذاء للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للنقص الغذائي. وفي هذا الصدد، تبنت الدول العربية الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية، وقامت بأجراء البحوث الزراعية لإنتاج الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف وذات الاحتياجات المائية القليلة، ووجهت السياسات الزراعية لمساعدة المنتجين، وتنفيذ برامج التوسع الأفقي والرأسي، واهتمت بتوفير البذور المحسنة، وتمكين صغار المزارعين من الحصول على مدخلات الإنتاج ودعم وتطوير مؤسسات التمويل الزراعي، وتطوير قطاعي الثروة الحيوانية والسمكية. كما تبنت الدول العربية استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر، وتوفير السلع الغذائية في الأسواق وبناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الرئيسية، وتمكين المواطنين من الحصول عليها، إضافة لجهودها في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك وسلامة الغذاء.

وعلى صعيد الجهود المبذولة على المستوى القومي، تم استعراض إنجازات بعض مؤسسات العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي العربي، ومنها المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تقوم بدور أساسي لتعزيز أوضاع الأمن الغذائي العربي، عن طريق تنفيذ برامج ومشروعات تنموية متنوعة اشتملت على عدد من المشروعات التنفيذية التنموية القومية المشتركة والقطرية، والتي بلغت (45) مشروعاً تنموياً عام 2004، منها (9) مشاريع قومية مشتركة و(36) مشروعاً قطرياً، تهدف جميعها إلى تنمية القطاعات الزراعية في الدول العربية لزيادة إنتاج وإنتاجية للسلع الغذائية النباتية والحيوانية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي. هذا إلى جانب أنشطة الاستشارات العلمية والمعونات والزيارات الإطلاعية العلمية وأنشطة التدريب وترقية تبادل الرأي والخبرة بما في ذلك الندوات وحلقات العمل، والتدريب المتخصص حيث تمكنت المنظمة من تنفيذ (49) دورة تدريبية قطرية استفاد منها نحو (1319) متدرباً و(5) دورات تدريبية قومية استفادة منها (93) متدرباً.

وتتضافر الجهود الإنمائية التي تقوم بها منظمات مؤسسات العمل العربي المشترك التمويلية والإقليمية في هذا المجال دعماً لمسارات الأمن الغذائي العربي. وعلى سبيل المثال تشمل تلك المؤسسات بجانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والبنك الإسلامي للتنمية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والإتحاد العربي للصناعات الغذائية.

المقدمة

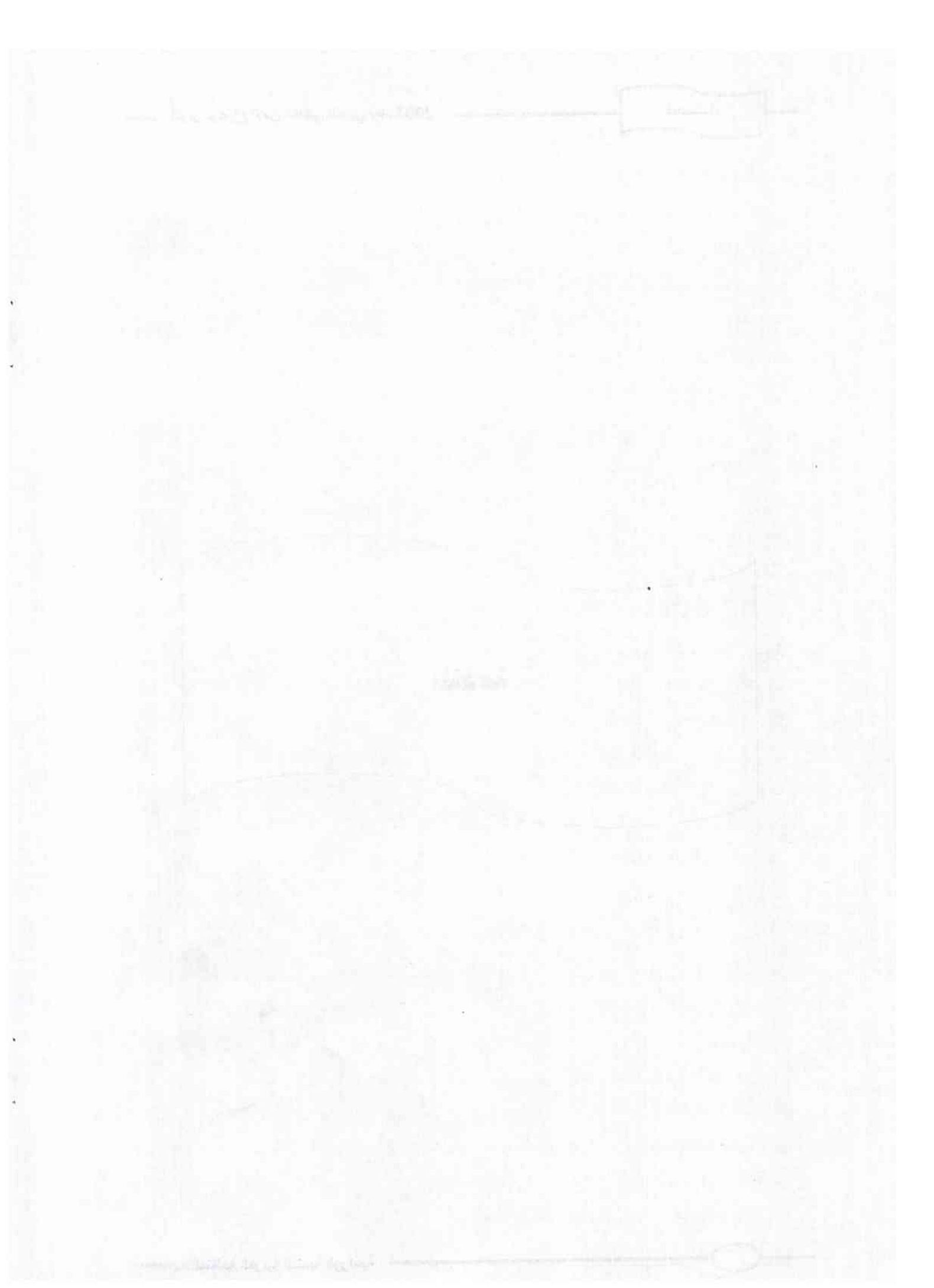

مقدمة

تواصل المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتمامها بالتقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي الذي عملت المنظمة على إصداره منذ عام 1986. وتتعاون المنظمة في إعداد هذا التقرير مع كافة الجهات ذات العلاقة على المستويين العربي والدولي. إذ شهدت جميع مراحل إعداده تعاوناً وتنسيقاً متواصلاً مع المؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية والدولية. وتمثل قواعد بيانات المنظمة والتقارير القطرية التي يعدها الخبراء المختصون في الدول العربية أهم المصادر التي تعتمد عليها المنظمة في إعداد بيانات التقرير.

وتشمل أهداف التقرير متابعة ورصد تطورات إنتاج واستهلاك وتجارة السلع الغذائية في الدول العربية ولما لذلك من تأثير على أوضاع الأمن الغذائي في تلك الدول، وتسليط الضوء على ما تبذله الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك لتوفير السلع الغذائية وإتاحتها للمستهلكين وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي منها. واستمراراً لنهجها في تحديث وتطوير برامج عملها وأنشطتها المتنوعة، تسعى المنظمة دوماً لتطوير محتوى هذا التقرير بما يساعد على رسم السياسات ووضع البرامج اللازمة لدفع مسيرة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

وتأتي هذه الإصدارة من التقرير التي تمثل الإصدارة السادسة عشر من سلسلة إصدارات التقرير السنوية التي تعدها الإدارة العامة للمنظمة، مستعرضة العديد من مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في الوطن العربي بما فيها مؤشرات العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء شاملة اتجاه النمو السكاني، ونمو الإنتاج، واتجاه نصيب الفرد من الداخل، والأراضي المزروعة والمحصودة. هذا إلى جانب مؤشرات عرض الغذاء والتي تضم اتجاهات إنتاج وتجارة السلع الغذائية الرئيسية، واتجاهات الفجوة والميزان التجاري. وتشمل المؤشرات أيضاً المؤشرات القياسية للإنتاج والأسعار، وقيمة الفجوة، ومؤشرات استهلاك الغذاء بما فيها معدلات استهلاك الفرد من السلع الغذائية، ومعدلات استهلاكه من مكونات الطاقة والبروتين والدهون.

كما يتناول التقرير القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية والتي من بينها السياسات الزراعية والمتغيرات الاقتصادية والتجارية على الساحتين الإقليمية والدولية، والحركة في حجم المخزون العربي والعالمي من السلع الغذائية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي. كما يتناول التقرير دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي ومجالاته في دعم مسيرة الأمن الغذائي العربي، ويقدم في ذلك نماذج من النتائج التي حققتها المشاريع والشركات الزراعية في الدول العربية في مختلف المجالات ذات العلاقة بإنتاج وتوفير وتصنيع وتسويق وتجارة السلع الغذائية، وما أكسبته من خبرات وتجارب ثرّة في مجالات بحوث التطوير والإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية، وإنعاش صادرات المنتجات الزراعية العربية. هذا

بالإضافة إلى تقديم نماذج من الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجالات توفير وتوزيع السلع الغذائية وتحسين إنتاجها، وبناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية، وضمان سلامة الغذاء وحماية المستهلك. ومن ثم يسلط التقرير الضوء على التوجهات والجهود القومية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي. ويشمل ذلك جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية وجهود مؤسسات العمل العربي المشترك الإنمائية والتمويلية.

واستشعاراً من المنظمة بارتباط المقتصدات العربية بما يدور من حولها على مستوى العالم، فقد حرصت أن يتضمن هذا التقرير مقارنات لكافة البيانات المتعلقة بإنتاج واستهلاك وتجارة السلع الغذائية بنظيراتها على المستوى العالمي وبما يساعد على انتهاج السياسات الكفيلة بتحسين الأمن الغذائي العربي في ضوء ما يسود العالم من تطورات ومتغيرات مستمرة.

الباب الأول
مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية

الباب الأول
مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية

1-1 مؤشرات العوامل المحددة لإمكانات الحصول على الغذاء:

1-1-1 اتجاه نمو السكان ونمو إجمالي الناتج المحلي والزراعي:

يعتبر عدد السكان ومعدل نموهم من العوامل الهامة المؤثرة على حجم الطلب على الغذاء وإمكانية الحصول عليه، وفي ظل الزيادة المستمرة في أعداد سكان الدول العربية وارتفاع معدلات نموها مقارنة بالمعدلات العالمية، مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من الغذاء نتيجة محدودية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة في المنطقة العربية، فإن ذلك يعني استمرار الزيادة النسبية في حجم الطلب على الغذاء مقارنة بالمعروض من السلع الغذائية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى استمرار الارتفاع النسبي لأسعار تلك السلع وصعوبة إتاحتها للمستهلك.

ويشير اتجاه نمو السكان بين عامي 2003 و2004 إلى ارتفاع عدد سكان من حوالي 306.65 مليون نسمة عام 2003 إلى حوالي 315.22 مليون نسمة عام 2004 وبزيادة نسبية تقدر بنحو 2.79%، وهو معدل نمو مرتفع نسبياً إذا ما قدر بمعدل نمو السكان على مستوى العالم المستقر عند حوالي 1.21%، ويشير الجدول (1-1) إلى التباين الواضح في معدل التغير النسبي للسكان على مستوى الدول العربية فيما بين عامي 2003 و2004، حيث تحقق أقصى معدل لها في دول الخليج العربي وفلسطين واليمن، بينما تقل عن المستوى العربي وتصل لأقل معدل لها في كل من تونس ولبنان والمغرب والجزائر.

وبالرغم من ارتفاع أعداد السكان بمعدلات نمو مرتفعة وثابتة تقريباً، فإنه على الجانب الآخر يلاحظ عدم ثبات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الزراعي، حيث يوضح الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد ارتفع من حوالي 726.9 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 742.1 مليار دولار عام 2004 وبمعدل تغير نسبي لم يزد عن 2.08%، ومع ذلك فإنه يفوق نظيره على المستوى العالمي والمقدر بنحو 1.12% فقط بين نفس العامين. ويوضح الجدول (1-1) التباين الشديد من معدلات التغير النسبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية فيما بين عامي 2003 و2004، والذي يؤثر على معدلات نموها العديد من العوامل الاقتصادية والسعرية وغيرها والمرتبطة بكافة القطاعات الاقتصادية بكل دولة على حدة.

كما يوضح الجدول (1-1) ارتفاع قيمة الناتج الزراعي العربي من حوالي 67.4 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 68.1 مليار دولار عام 2004 وبمعدل تغير نسبي قدر بنحو 1.05% فقط، بينما شهد معدل التغير النسبي للناتج الزراعي العالمي تراجعاً بين نفس العامين

قدر بحوالي 2.6%، ووفقاً لمدى توفر العوامل البيئية والجوية المواتية للإنتاج الزراعي ومدى توفر الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والموارد الرأسمالية والبشرية وغيرها، فإن الناتج الزراعي على مستوى الدول العربية يتباين من عام لآخر، فبينما شهدت بعض الدول خاصة في المغرب العربي ظروف مواتية أدت لارتفاع إنتاج معظم المحاصيل الرئيسية عام 2003 وحققت مستويات مرتفعة لإنتاجها الزراعي، نجد أن إنتاجها قد يتراجع لمستواه الطبيعي في عام 2004.

ويوضح العرض السابق مدى تدني معدلات التغير النسبي بين عامي 2003 و2004 لكل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الناتج الزراعي للدول العربية مقارنة بالمعدلات المتزايدة لنمو السكان، مما يشكل عبئاً أكبر على قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي لمجابهة الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان.

جدول(1-20): الميزان التجاري للسكر (المكرر) في بعض الدول العربية عامي 2003 و 2004

(الكمية: ألف طن - القيمة :مليون دولار)

الدولة	2003								2004*							
	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري				الصادرات		الواردات		الميزان التجاري			
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	%		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	%	
الأردن			191.04	49.17	191.04	49.17	3.68	4.10			190.99	51.31	190.99	51.31	3.56	3.90
الإمارات	330.03	69.69	209.06	66.68	-120.97	-3.01			281.88	59.82	225.71	69.01	-56.17	9.19		0.70
تونس	0.34	0.54	356.37	80.04	356.03	79.50	6.86	6.63	0.65	0.38	340.41	89.45	339.76	89.06	6.34	6.76
الجزائر			871.08	222.09	871.08	222.09	16.78	18.51			842.84	220.71	842.84	220.71	15.73	16.76
السعودية	56.39	17.38	333.52	62.77	277.13	45.39	5.34	3.78	16.85	4.59	622.21	165.91	605.36	161.32	11.30	12.25
السودان	37.52	15.99	29.69	9.75	-7.83	-6.24			56.80	14.27	46.30	11.64	-10.50	-2.63		
سوريا			664.71	159.60	664.71	159.60	12.80	13.30			627.78	152.82	627.78	152.82	11.71	11.60
العراق			526.78	126.62	526.78	126.62	10.15	10.55			546.30	122.30	546.30	122.30	10.19	9.29
الكويت	0.04	0.01	88.28	23.23	88.24	23.22	1.70	1.94	0.04	0.01	85.75	24.53	85.71	24.52	1.60	1.86
لبنان	0.06	0.04	159.56	40.80	159.50	40.76	3.07	3.40	3.70	1.86	125.40	28.51	121.70	26.65	2.27	2.02
ليبيا			177.04	34.07	177.04	34.07	3.41	2.84			151.93	39.49	151.93	39.49	2.83	3.00
مصر	67.45	16.58	332.39	63.74	264.94	47.16	5.10	3.93	31.92	8.18	448.54	79.67	416.62	71.49	7.77	5.43
المغرب	0.01	0.01	506.73	115.22	506.72	115.21	9.76	9.60	0.10	0.06	550.96	153.12	550.86	153.06	10.28	11.62
موريتانيا			167.85	36.40	167.85	36.40	3.23	3.03			143.83	25.86	143.83	25.86	2.68	1.96
اليمن	1.48	0.32	674.30	150.38	672.82	150.06	12.96	12.51	0.99	0.44	547.42	104.63	546.43	104.19	10.20	7.91
الوطن العربي	**494.44**	**120.96**	**5556.97**	**1311.58**	**5062.53**	**1190.62**			**393.49**	**90.25**	**5686.27**	**1404.63**	**5292.78**	**1314.38**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

2-1-1 اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي:

يمثل مستوى دخول الأفراد أحد العوامل الرئيسية في إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته، ويوضح الجدول (1-2) معدل التغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي على مستوى الدول العربية بين عامي 2003 و2004، حيث يتبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى الوطن العربي قد تراجع من حوالي 2371 دولاراً/ للفرد عام 2003 إلى حوالي 2354 دولاراً/ للفرد عام 2004 وبمعدل تغير نسبي سالب قدر بنحو 0.69%، بينما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم بأكثر من ضعف نظيره على المستوى العربي، حيث يقدر عام 2003 بنحو 5786 دولاراً/ للفرد، تراجع أيضاً بنحو 0.08% عام 2004 ليصل إلى نحو 5781 دولاراً/ للفرد.

جدول (1-2): اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بين عامي 2003 و2004

دولار/ للفرد

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			نصيب الفرد من الناتج الزراعي		
	2003	2004*	معدل التغير	2003	2004*	معدل التغير
الأردن	1816	1840	1.35	37	37	-1.37
الإمارات	21680	21612	-0.31	689	606	-11.93
البحرين	13933	14211	1.99	88	82	-7.17
تونس	2720	2720	-0.03	328	298	-9.21
الجزائر	2095	2088	-0.34	203	179	-11.76
جيبوتي	949	957	0.85	29	23	-20.16
السعودية	8914	8847	-0.75	404	460	13.82
السودان	567	614	8.33	212	156	-26.40
سوريا	1204	1236	2.65	304	267	-12.22
الصومال	113	112	-1.17	85	83	-1.46
العراق	896	826	-7.86	294	292	-0.55
عمان	8431	8360	-0.85	168	168	0.46
فلسطين	725	488	-32.67	51	55	7.34
قطر	28213	30113	6.73	76	97	27.46
الكويت	16803	16243	-3.33	89	57	-35.44
لبنان	4027	4010	-0.43	314	315	0.21
ليبيا	3754	2914	-22.37	188	283	50.61
مصر	1033	1011	-2.15	156	195	24.88
المغرب	1471	1401	-4.79	267	222	-16.91
موريتانيا	401	386	-3.67	74	79	5.70
اليمن	568	581	2.35	81	65	-19.52
الوطن العربي	**2371**	**2354**	**-0.69**	**220**	**216**	**-1.70**
العالم	**5786**	**5781**	**-0.08**	**229**	**220**	**-3.80**

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

ويختلف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية وفقاً لتنوع مصادر الدخل وحجم القطاعات الاقتصادية بالدولة وعدد سكان كل منها، حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أقصاه في الدول البترولية، ويتدنى في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على قطاعات محدودة كالزراعة كما هو موضح بالجدول (1-2).

ويوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء لأفراد الدولة، وقد بلغ نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي على مستوى الوطن العربي عام 2003 حوالي 220 دولاراً/ للفرد تراجع إلى حوالي 216 دولاراً/ للفرد عام 2004، وبمعدل تغير نسبي سالب قدر بنحو 1.7%، وهو يناظر مثيله على مستوى العالم الذي تراجع بنحو 3.8%، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج الزراعي العالمي من حوالي 229 دولاراً للفرد عام 2003، إلى حوالي 220 دولاراً للفرد عام 2004.

ويوضح الجدول (1-2) مدى التباين في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيما بين الدول العربية، حيث يرتفع هذا المتوسط لأكثر من نظيره على المستوى العربي والعالمي في كل من الإمارات، السعودية، لبنان، تونس، العراق، ليبيا، سوريا، والمغرب، بينما يتراوح بين 200-150 دولاراً/ للفرد في كل من مصر، الجزائر، سلطنة عمان، والسودان، وينخفض هذا المتوسط لأقل من 100 دولار/ للفرد في باقي الدول العربية. ويشير الجدول السابق إلى أنه فيما بين عامي 2003 و2004 قد تراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي وبمعدلات تغير نسبي متفاوتة في معظم الدول العربية، ولم يحقق تغيراً موجباً في دول محدودة.

3-1-1 الأراضي المزروعة والمحصودة:

- **الأراضي الزراعية المتاحة:**

تتأثر الكميات المعروضة من الغذاء بالمساحات المتوفرة من الأراضي للزراعة، ونوعيتها ومقدرتها على الإنتاج، وكذلك ما تم حصاده فعلاً من جملة الأراضي المزروعة. وتنحصر معظم مساحة الوطن في بيئات جافة وشبه جافة، ولا تزيد مساحة الأراضي الزراعية بالوطن العربي، والمقدرة في عام 2004 بنحو 70 مليون هكتار عن 5% من مساحة الوطن العربي. وبلغت المساحة المزروعة منها في عام 2004 نحو52.7 مليون هكتار مقارنة بنحو 52.3 مليون هكتار عام 2003، في حين بلغت المساحة المتروكة نحو 16.7 مليون هكتار تشكل نحو 24.7% من جملة الأراضي الزراعية، جدول (1-3).

ويتضح من بيانـــــات الجدول أن نسبة 75.8% من مساحة الأراضي المزروعة في الوطن العربي هي زراعات مطرية. وتعادل الأراضي الزراعية في الوطن العربي نحو 4.5% من مساحة الأراضي الزراعية على المستوى العالمي.

وقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الوطن العربي من حوالي 0.25 هكتار في بداية التسعينات، إلى حوالي 0.22 هكتار في عام 2004، جدول (1-3).

- **المساحات المزروعة والمحصودة:**

وتتأثر المساحات المحصودة من إجمالي مساحات المحاصيل المزروعة وخاصة الزراعات المطرية بالتقلبات في الأحوال المناخية ومعدلات الهطول المطري والفيضانات ودرجات الحرارة والإصابة بالأمراض والآفات الزراعية وغيرها من العوامل التي تؤثر على الإنتاج النباتي. وتتأثر الكميات المنتجة من السلع الغذائية بإجمالي المساحات التي يتم حصادها من المساحات الكلية المزروعة سنوياً.

وفي موسم 2004/2003 تدنت المساحات المحصودة عن المساحات المزروعة في بعض الدول العربية للعديد من السلع الغذائية نتيجة لتأثرها بالظروف المناخية غير المواتية.

ففي الأردن تلاحظ وجود فروقات بين المساحة المزروعة والمحصودة خاصة لمحاصيل الحبوب التي تتم زراعتها قبل موسم الأمطار وتعتمد المساحة المحصودة منها على كميات الأمطار في بداية الموسم وعلى توزيع الأمطار خلال أشهر الشتاء. وتقدر المساحة المحصودة منها في المتوسط بنحو 30% حسب الموسم المطري كما أن جزء من المساحة عادة ما يستغل لغذاء الحيوانات التي ترعي هذه المساحة وهي خضراء. وقدرت المساحات التي تم حصادها من محصولي القمح والشعير موسم 2004/2003 بنحو 32% و15% من المساحات المزروعة بالترتيب. كما قدرت المساحات المحصودة من محاصيل العدس والفول الجاف والحمص بنحو 60% و73% و80% على الترتيب. أما الزراعات المروية مثل محاصيل الخضر فلم تنخفض مساحاتها المحصودة كثيراً عن مساحاتها المزروعة.

وفي الجزائر بلغت نسبة مساحة الزراعات المطرية في موسم 2004/2003 نحو 83% من جملة المساحات المزروعة. وقد شهد الموسم الزراعي ظروفاً مناخية مواتية للإنتاج حيث أمكن حصاد نحو 90% من مساحة محاصيل الحبوب المزروعة.

وفي تونس بلغت المساحات المحصودة خلال موسم 2004/2003 حوالي 1.539 مليون هكتار، وهو ما يمثل نحو 94% من المساحات المزروعة. ويرجع هذا التقارب إلى العوامل المناخية الملائمة التي سادت موسم 2003/ في تونس 2004.

وفي سوريا تأثرت المساحات المزروعة من محاصيل القمح والشعير والعدس بانخفاض معدلات الأمطار في شهر مارس (آذار)، والصقيع الربيعي في شهر أبريل (نيسان) وغرق بعض المساحات المزروعة. وقد بلغت المساحات المحصودة من تلك المحاصيل في

موسم 2004/2003 نحو 95% و59% و91% من المساحات المزروعة من كل منها على الترتيب.

جدول (1-3): استخدامات الأراضي في الوطن العربي والعالم

المساحة المستخدمة (ألف هكتار)

البيان	الوطن العربي 2004 *		العالم 2003		نصيب الفرد من الأراضي المزروعة (هكتار)	
	المساحة	نسبة من الأراضي المزروعة	المساحة	نسبة من الأراضي المزروعة	الوطن العربي	العالم
الأراضي المروية	12734.305	24.2	273052.0	17.8	0.04	0.04
الأراضي المطرية	39931.095	75.8	1259038.0	82.2	0.13	0.21
الأراضي المزروعة	52665.40	100.0	1532090.0	100.0	0.17	0.25
الأراضي المتروكة	17307.48					
الأراضي الزراعية	69972.88				0.22	

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 24، 2004.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة على الشبكة الدولية.

أما في السودان فقد تم حصاد نحو 7 .3 مليون هكتار من محصول الذرة الرفيعة في موسم 2004/2003 وهو ما يعادل نحو 87.0% من جملة المساحة المزروعة والبالغة نحو 8.4 مليون هكتار. وبلغت المساحات المحصودة من محصول الدخن نحو 2.64 مليون هكتار تعادل نحو 61% من المساحة المزروعة والمقدرة بنحو 4.34 مليون هكتار. ويرجع ذلك بصفة أساسية لنقص التمويل الزراعي وغرق بعض المساحات في القطاعين المروى والمطري.

وبالنسبة لمحاصيل البذور الزيتية المزروعة خلال موسم 2003/ 2004 فقد تم حصاد نحو 1.56 مليون هكتار من محصول السمسم من مساحة قدرت بنحو 1.85 مليون هكتار، كما تم حصاد نحو 1.06 مليون هكتار من محصول الفول السوداني تعادل نحو 68% من المساحة المزروعة وذلك لتأخر الزراعة عن مواعيدها وقلة الأيدي العاملة وعدم انتظام الهطول المطري خلال الموسم.

وفي العراق تأثرت مساحات محصولي القمح والشعير، حيث انخفضت مساحاتهما المحصودة عن مساحتهما المزروعة في موسم 2004/2003 بنسبة انخفاض بلغت نحو 8% لمحصول القمح ونحو 3% لمحصول الشعير.

وفي اليمن حيث تعتمد الزراعة على مياه الأمطار والمياه الجوفية فقد تأثرت المساحات المزروعة سلباً بقلة الهطول المطري خلال موسم 2004/2003 كما حدث في الموسم السابق 2003/2002.

2-1 مؤشرات عرض الغذاء:

1-2-1 اتجاهات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

1-1-2-1 مجموعة السلع متزايدة الإنتاج:

شهدت بعض السلع الغذائية الرئيسية تطوراً ملحوظاً في حجم الناتج منها بين عامي 2003 و2004، ومن أهمها مجموعات سلع الإنتاج الحيواني وتشمل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والألبان ومنتجاتها والأسماك، بالإضافة إلى مجموعتي الخضر والفاكهة من السلع النباتية.

(أ) اللحوم الحمراء:

- **على المستوى القومي:** شهد الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء، والتي تشمل لحوم الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل، نمواً مضطرداً خلال السنوات الأخيرة، بفضل تطور هذه الصناعة مع زيادة الاهتمام بالمراعي التقليدية وصحة الحيوان. فقد ارتفع حجم الإنتاج من 3.92 مليون طن عام 2002 إلى حوالي 4.15 مليون طن عام 2003، ثم إلى حوالي 4.42 مليون طن عام 2004 بزيادة تقدر بنحو 6.4% عن إنتاج عام 2003. ومع هذا النمو يلاحظ استمرار ارتفاع مساهمة الإنتاج العربي في الإنتاج العالمي، حيث ارتفع من حوالي 5.4% عام 2002، إلى حوالي 6.0% من الناتج العالمي عام 2004 والمقدر بنحو 74.27 مليون طن من نفس مجموعة اللحوم المستهلكة في المنطقة العربية، الشكل (1-1)، وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة في الناتج العالمي والمقدرة بنحو 0.48% بين عامي 2003 و2004 كانت أبطأ من تلك الزيادة المتحققة على المستوى العربي.
- **على المستوى القطري:** يأتي السودان في مقدمة الدول العربية المنتجة للحوم الحمراء وبإنتاج قدر عام 2004 بحوالي 1.92 مليون طن يعادل نحو 43.6% من حجم الناتج العربي في نفس العام، ويليها إنتاج مصر المقدر بنحو 713 ألف طن يعادل نحو

16.1% من الناتج العربي، ويتراوح الإنتاج بين حوالي 300-175 ألف طن وبما يعادل نحو 7-4% من إجمالي الناتج العربي في كل من الجزائر، المغرب، سوريا، السعودية والصومال على الترتيب، ويقل حجم الإنتاج في باقي الدول العربية ليصل إلى 10 آلاف طن فأقل في كل من جيبوتي وعمان وقطر، كما هو موضح بالجدول (1-4).

جدول (1-4): إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	10.48	12.85	14.30	0.32	11.30
الإمارات	27.78	27.78	31.79	0.72	14.43
البحرين	8.64	9.64	11.08	0.25	14.94
تونس	119.49	122.10	126.22	2.86	3.37
الجزائر	285.88	293.58	305.75	6.92	4.15
جيبوتي	9.36	9.36	10.01	0.23	6.95
السعودية	169.40	172.54	196.45	4.45	13.86
السودان	1628.00	1678.00	1924.40	43.58	14.68
سوريا	173.26	206.94	229.32	5.19	10.81
الصومال	180.73	180.73	177.84	4.03	-1.60
العراق	39.85	44.47	39.98	0.91	-10.10
عمان	9.20	9.66	9.89	0.22	2.38
فلسطين	20.74	18.40	19.89	0.45	8.09
قطر	5.73	4.76	4.85	0.11	1.94
الكويت	39.83	43.68	42.97	0.97	-1.63
لبنان	27.60	27.62	33.41	0.76	20.96
ليبيا	81.63	81.63	82.88	1.88	1.53
مصر	607.14	783.06	712.63	16.14	-8.99
المغرب	303.34	249.78	271.12	6.14	8.54
موريتانيا	110.43	114.81	108.52	2.46	-5.48
اليمن	59.28	59.76	62.97	1.43	5.37
الوطن العربي	**3917.79**	**4151.15**	**4416.27**	**100.00**	**6.39**
العالم	**73021.95**	**73916.52**	**74268.58**		**0.48**
% إلى العالم	**5.37**	**5.62**	**5.95**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

وتوضح معدلات التغير النسبي في إنتاج اللحوم الحمراء بين عامي 2003 و2004، أن ارتفاع حجم الناتج العربي من اللحوم الحمراء يرجع أساساً إلى معدلات التغير المرتفعة في خمس من الدول المنتجة الرئيسية وهي السودان، المغرب، سوريا، السعودية، والجزائر، حيث تراوحت تلك الزيادة بين حوالي 14.7% في السودان وحوالي 4.2% في الجزائر. وذلك على

الرغم من تراجع حجم الإنتاج في كل من مصر بحوالي 9% وفي الصومال بحوالي 1.6%. وشهدت باقي الدول زيادة في حجم الإنتاج تراوح بين 21% في لبنان وحوالي 1.5% في ليبيا، بينما تراجع الإنتاج في كل من العراق، الكويت وموريتانيا.

(ب) لحوم الدواجن:

- **على المستوى القومي:** على الرغم من تراجع الناتج العربي من لحوم الدواجن عام 2003 إلى نحو 2.66 مليون طن مقارنة بنحو 2.94 مليون طن عام 2002، إلا أنه عاد إلى الارتفاع عام 2004 ليصل إلى نحو 2.77 مليون طن وبزيادة تقدر بحوالي 4.1% عن إنتاج عام 2003. ويمثل الناتج العربي من لحوم الدواجن عام 2004 حوالي 3.54% من حجم الناتج العالمي المقدر بنحو 78.23 مليون طن في نفس العام، كما يوضحه الجدول (1-5) والشكل (1-1).

جدول(1-5): إنتاج لحوم الدواجن في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	110.00	114.09	115.17	4.16	0.95
الإمارات	28.58	41.03	36.41	1.31	-11.26
البحرين	4.90	5.50	5.93	0.21	7.82
تونس	90.00	84.40	89.68	3.24	6.26
الجزائر	151.00	152.00	147.68	5.33	-2.84
السعودية	467.00	468.00	480.70	17.36	2.71
السودان	18.00	20.00	22.87	0.83	14.35
سوريا	123.10	159.00	133.09	4.81	-16.30
الصومال	3.80	3.80	3.29	0.12	-13.42
العراق	95.00	25.00	47.36	1.71	89.44
عمان	12.00	14.50	14.24	0.51	-1.79
فلسطين	83.15	63.01	74.71	2.70	18.57
قطر	7.25	6.37	6.50	0.23	2.04
الكويت	37.36	37.42	42.90	1.55	14.64
لبنان	128.90	127.20	132.00	4.77	3.77
ليبيا	105.00	105.00	114.93	4.15	9.46
مصر	1080.00	829.00	890.08	32.14	7.37
المغرب	300.00	310.00	321.71	11.62	3.78
موريتانيا	6.90	6.90	6.58	0.24	-4.64
اليمن	83.45	87.33	83.50	3.02	-4.39
الوطن العربي	**2935.39**	**2659.55**	**2769.33**	**100.00**	**4.13**
العالم	**74612.36**	**76394.50**	**78225.23**		**2.40**
% إلى العالم	**3.93**	**3.48**	**3.54**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

على المستوى القطري: قدر إنتاج مصر من لحوم الدواجن عام 2004 بنحو 890 ألف طن يمثل حوالي 32.1% من حجم الناتج العربي في نفس العام، يليه إنتاج كل من السعودية والمغرب والمقدر إنتاجهما بحوالي 481 و322 ألف طن تمثلان نحو 17.4% و11.6% من حجم الناتج العربي على الترتيب، أي أن الدول الثلاث تنتج نحو 61% من حجم الناتج العربي، ويتراوح إنتاج باقي الدول العربية بين 150-110 ألف طن في كل من الجزائر، سوريا، لبنان، الأردن وليبيا على الترتيب، وتحقق كل منها نسبة تتراوح بين 5.3%-4.2% من حجم الناتج العربي عام 2004. ويتراجع حجم الإنتاج في باقي الدول العربية ليصل إلى أقل من 7 آلاف طن في كل من موريتانيا، قطر، البحرين والصومال.

ويوضح معدل التغير النسبي للإنتاج بين عامي 2003 و2004، ارتفاع حجم الإنتاج في الدول الثلاث المنتجة الرئيسة للحوم الدواجن وهي مصر والسعودية والمغرب وبمعدلات تغير موجبة قدرت بنحو 7.4%، 2.7%، 3.8% لكل منها على الترتيب. كما شهدت دول أخرى معدلات تغير موجبة متفاوتة وأهمها لبنان، ليبيا، تونس، الأردن، فلسطين، العراق والكويت. بينما شهدت دول أخرى تراجعاً ملحوظاً في إنتاجها وبنسب متباينة، مثل سوريا، اليمن، الجزائر والإمارات.

شكل (1-1): نسبة مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج العالمي لأهم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عام 2004

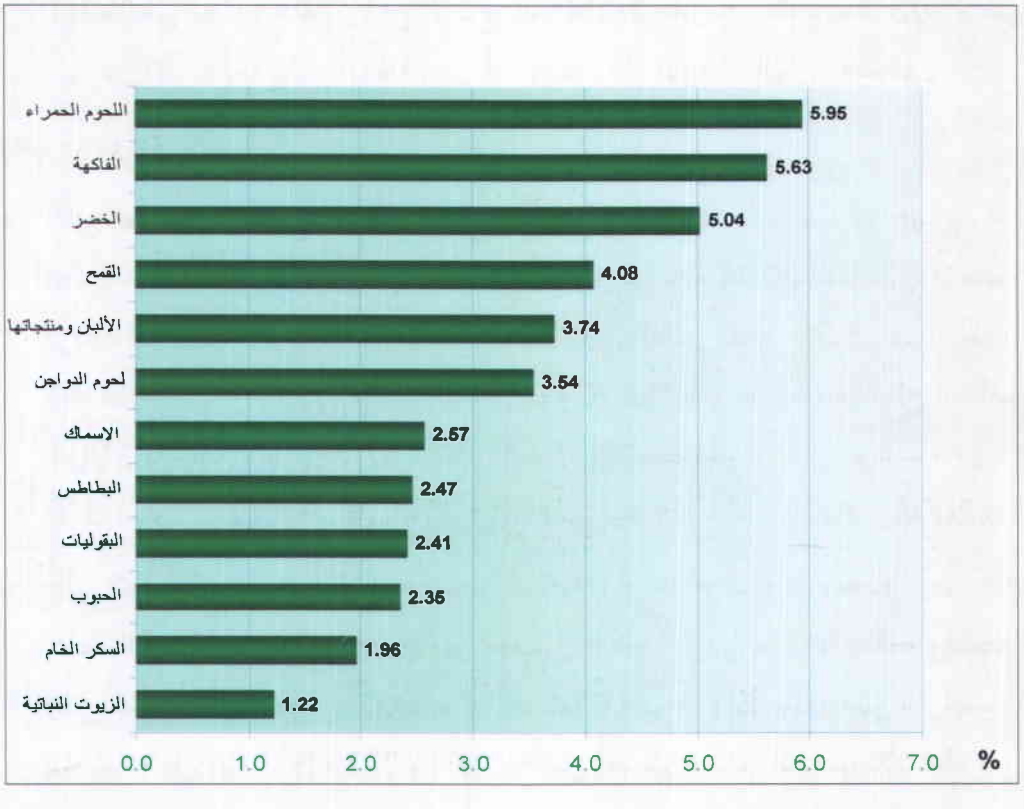

(ج) الألبان ومنتجاتها:

- **على المستوى القومي:** استمر التطور الذي تشهده صناعة الألبان في الدول العربية ليصل إلى أقصاه عام 2004 وبإنتاج يقدر بحوالي 23.0 مليون طن، بزيادة تقدر بنحو 5.9% عن إنتاج عام 2003 المقدر بنحو 21.7 مليون طن، وقد انعكس ذلك في زيادة نسبة مساهمة منتجات الألبان العربية في الناتج العالمي من نحو 3.5% عام 2003 إلى نحو 3.7% من حجم الناتج العالمي لعام 2004 والمقدر بنحو 613.4 مليون طن.
- **على المستوى القطري:** يأتي كل من السودان ومصر في مقدمة الدول المنتجة للألبان ومنتجاتها، وبإنتاج يقدر بنحو 8.1، 5.3 مليون طن يمثلان حوالي 35.4% و22.9% من إجمالي الإنتاج العربي عام 2004، كما يتراوح حجم الإنتاج بين 1.7-1.3 مليون طن في كل من الجزائر، السعودية، والمغرب وبنسبة تتراوح 7.8%-5.7% من حجم الناتج العربي في نفس العام، ويقدر إنتاج تونس بنحو 970 ألف طن بنسبة 4.2% من إجمالي الناتج العربي، ويتراجع حجم الإنتاج في باقي الدول العربية ليصل إلى أقل من 100 ألف طن في دول الخليج باستثناء السعودية، وكما هو موضح بالجدول (1-6).

وترجع زيادة الناتج الإجمالي العربي إلى الزيادة الملحوظة في إنتاج معظم الدول العربية وخاصة الدول مرتفعة الإنتاج وأهمها السودان، مصر، الجزائر، السعودية، المغرب، وتونس والتي تراوح معدل التغير الموجب بها بين حوالي 10.8% في السودان وحوالي 2.1% في مصر. بينما تراجع الإنتاج عام 2004 مقارنة بإنتاج عام 2003 في عدد قليل من الدول بمعدلات مختلفة ومن أهمها سوريا، الأردن، اليمن وفلسطين.

(هـ) مجموعة الأسماك:

- **على المستوى القومي:** يحقق الإنتاج العربي من الأسماك بمختلف أنواعها ومصادرها تطوراً متزايداً نسبياً، حيث قدر حجم الإنتاج العربي عام 2004 بنحو 3.53 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 4.4% عن إنتاج عام 2003 المقدر بنحو 3.39 مليون طن. ومع ذلك فإن الإنتاج العربي لا يمثل سوى نحو 2.6% فقط من حجم الناتج العالمي عام 2004 والمقدر بنحو 137.56 مليون طن، ويلاحظ معدل تغير موجب بطيء نسبياً يصل لنحو 1.7% فقط على المستوى العالمي فيما بين عامي 2003 و2004.
- **على المستوى القطري:** يوضح الجدول (1-7) أن إنتاج المغرب ومصر وموريتانيا من الأسماك يمثل حوالي 71.3% من إجمالي الناتج العربي من الأسماك، وبحجم إنتاج يقدر عام 2004 بحوالي 1022، 824، 674 ألف طن لكل منها على الترتيب، تحقق ما نسبته 28.9%، 23.3% و19.1% من إجمالي الناتج العربي للأسماك في نفس

العام على الترتيب. بينما يتراوح حجم الإنتاج بين 200-100 ألف طن في كل من اليمن، عمان، الصومال، الإمارات، الجزائر وتونس على الترتيب، ويتراوح بين 70-50 ألف طن في السودان، السعودية وليبيا على الترتيب، وبين 28-13 ألف طن في العراق، سوريا، اليمن على الترتيب، بينما يقل الإنتاج عن 10 ألف طن في باقي الدول العربية ليصل أدناه في فلسطين، الأردن وجيبوتي.

جدول (1-6): إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	210.90	251.22	243.00	1.06	-3.27
الإمارات	91.47	90.28	92.80	0.40	2.79
البحرين	20.20	18.48	18.73	0.08	1.35
تونس	945.00	930.00	970.00	4.22	4.30
الجزائر	1544.00	1588.00	1663.00	7.24	4.72
السعودية	1139.00	1200.00	1320.78	5.75	10.07
السودان	7298.00	7344.00	8133.54	35.41	10.75
سوريا	1766.91	1878.18	1779.65	7.75	-5.25
الصومال	422.30	430.81	444.71	1.94	3.23
العراق	388.70	125.91	237.31	1.03	88.48
عمان	43.00	44.00	45.00	0.20	2.27
فلسطين	172.22	184.83	165.82	0.72	-10.29
قطر	25.25	25.71	32.48	0.14	26.33
الكويت	36.72	42.92	43.06	0.19	0.33
لبنان	246.30	254.40	251.57	1.10	-1.11
ليبيا	230.00	230.00	268.98	1.17	16.95
مصر	4084.00	5148.00	5255.33	22.88	2.08
المغرب	1200.00	1250.00	1314.70	5.72	5.18
موريتانيا	431.77	451.98	495.68	2.16	9.67
اليمن	192.60	196.20	195.14	0.85	-0.54
الوطن العربي	**20488.34**	**21684.92**	**22971.28**	**100.00**	**5.93**
العالم	**601740.65**	**613644.5**	**613435.23**		**-0.03**
% إلى العالم	**3.40**	**3.53**	**3.74**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

جدول (1-7): إنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	1.11	1.17	1.22	0.03	4.33
الإمارات	97.57	95.15	109.88	3.11	15.48
البحرين	11.20	13.64	12.89	0.36	-5.47
تونس	96.70	94.80	96.86	2.74	2.17
الجزائر	103.79	103.79	102.66	2.91	-1.09
جيبوتي	0.26	0.26	0.23	0.01	-10.95
السعودية	56.60	67.11	60.85	1.72	-9.33
السودان	60.00	65.00	66.89	1.89	2.91
سوريا	15.17	16.13	17.06	0.48	5.76
الصومال	110.00	110.00	112.52	3.18	2.29
العراق	26.00	13.00	27.99	0.79	115.34
عمان	134.30	138.50	129.42	3.66	-6.56
فلسطين	2.63	1.51	3.06	0.09	102.61
قطر	7.15	11.30	7.69	0.22	-31.93
الكويت	5.94	4.42	6.46	0.18	46.16
لبنان	8.20	7.60	8.32	0.24	9.43
ليبيا	46.00	46.00	53.49	1.51	16.28
مصر	767.90	767.90	823.57	23.31	7.25
المغرب	960.09	927.32	1022.24	28.93	10.24
موريتانيا	672.64	672.64	673.63	19.07	0.15
اليمن	179.58	228.12	191.46	5.42	-16.07
الوطن العربي	**3362.83**	**3385.36**	**3533.27**	**100.00**	**4.37**
العالم**	**132989.23**	**135249.68**	**137559.66**		**1.71**
% إلى العالم	**2.53**	**2.50**	**2.57**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
** عامي 2003و2004 تقديرات المنظمة من قاعدة الإحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالشبكة الدولية.
المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

وقد شهدت الدول المنتجة الرئيسية تغيراً إيجابياً في حجم إنتاجها بين عامي 2003 و2004، قدر بنحو 10.2% في المغرب، 7.3% في مصر، 0.2% فقط في موريتانيا. وفي الدول الأخرى شهد الإنتاج تغيراً إيجابياً بمعدلات متفاوتة في كل من الإمارات، تونس، الصومال وليبيا من الدول المنتجة الرئيسية، وتراجع الإنتاج في مجموعة هذه الدول في كل من سلطنة عمان، اليمن والسعودية.

(و) مجموعة الخضر:

- **على المستوى القومي:** تزرع محاصيل الخضر بأنواعها المختلفة في معظم الدول العربية في مساحات متباينة وفي نظم إنتاجية ما بين الحديثة والتقليدية، ومحاصيل الخضر من المحاصيل النقدية الهامة التي يدخل جزء مقدر منها في التجارة العربية. وقد شهدت هذه المجموعة تطوراً إيجابياً في السنوات الأخيرة على المستوى العربي، حيث ارتفع إنتاجها من حوالي 42.3 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 43.1 مليون طن عام 2004 وبمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 1.9%. ويمثل الإنتاج العربي من محاصيل الخضر حوالي 5% من نظيره العالمي عام 2004 والذي يقدر بنحو 855.1 مليون طن بزيادة 1.3% عن إنتاج عام 2003، كما هو موضح بالجدول (1-8).
- **على المستوى القطري:** يختلف إنتاج الدول العربية من مجموعة محاصيل الخضر كما يوضحه الجدول (1-8) وفقاً للمساحات المزروعة منها في كل دولة ووفقاً لنظم الإنتاج المتبعة. وتنتج مصر وحدها ما يعادل نحو 37% من إجمالي الناتج العربي من محاصيل الخضر وبكميات تقدر بنحو 15.9 مليون طن، يليها العراق بنحو 5.0 مليون طن وبنسبة 11.6%، ثم كل من المغرب والجزائر بحوالي 4.1 و3.9 مليون طن تمثلان نحو 9.5% و9.0% من إجمالي الناتج العربي لكل منهما على الترتيب. ويتراوح حجم الإنتاج من محاصيل الخضر بين 2.7-1.1 مليون طن في كل من السودان، سوريا، تونس، السعودية والأردن، محققاً نسباً متفاوتة من إجمالي الناتج العربي تتراوح ما بين 6.3% في السودان و2.7% في الأردن. بينما يتراوح حجم الإنتاج من الخضر في مجموعة أخرى من الدول العربية بين نحو 900-200 ألف طن وهي على الترتيب من حيث حجم الإنتاج كل من لبنان، ليبيا، اليمن، الإمارات، فلسطين، الكويت وسلطنة عمان. بينما يصل الإنتاج إلى نحو 50 ألف طن فأقل في كل من موريتانيا، قطر، الصومال والبحرين.

ويأتي ارتفاع الإنتاج العربي من محاصيل الخضر عام 2004 كمحصلة لمعدلات التغير النسبي الإيجابية بين عامي 2003 و2004 في بعض الدول المنتجة الرئيسية خاصة في كل من مصر 2.9%، العراق 29.7%، السودان 3.8%، سوريا 7.8% والأردن 5.3%. وذلك على الرغم من تراجع هذا المعدل في دول أخرى كالجزائر، السعودية والمغرب من الدول المنتجة الرئيسية. كما شهد معدل التغير بين هذين العامين تغيراً إيجابياً في حجم إنتاج المجموعة الثانية، حيث ارتفع الإنتاج بمعدلات مختلفة في كل من لبنان، اليمن، فلسطين، سلطنة عمان، والكويت. بينما تراجع في دول أخرى من هذه المجموعة كما هو الحال في كل من ليبيا والإمارات.

جدول (1-8): إنتاج الخضر في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	1066	1083.1	1140.51	2.65	5.30
الإمارات	467.42	467.42	456.13	1.06	-2.42
البحرين	7.91	9.5	8.76	0.02	-7.79
تونس	2016	2108	2221.93	5.16	5.40
الجزائر	3862.19	4674.23	3878.38	9.00	-17.03
السعودية	2118	2214	2111.76	4.90	-4.62
السودان	3446	2593.87	2692.66	6.25	3.81
سوريا	2152.5	2300.5	2479.81	5.76	7.79
الصومال	29.54	65	37.08	0.09	-42.95
العراق	5053	3841	4980.53	11.56	29.67
عمان	161.94	163.06	183.67	0.43	12.64
فلسطين	338.64	229.86	372.71	0.86	62.15
قطر	23.05	23.05	37.46	0.09	62.52
الكويت	194.98	234.97	239.09	0.55	1.75
لبنان	782.29	774.4	888.9	2.06	14.79
ليبيا	702.8	702.8	668	1.55	-4.95
مصر	14396.78	15477.37	15927.57	36.96	2.91
المغرب	3789.7	4682.8	4077.55	9.46	-12.92
موريتانيا	40	40	51.31	0.12	28.28
اليمن	608.18	620.03	635.13	1.47	2.44
الوطن العربي	**41256.92**	**42304.96**	**43088.94**	**100.00**	**1.85**
العالم	**809514.07**	**843958.13**	**855074.46**		**1.32**
% إلى العالم	**5.10**	**5.01**	**5.04**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

(ز) مجموعة الفاكهة:

- **على المستوى القومي:** شهد الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة تطوراً مستمراً خلال الأعوام الأخيرة لما لهذه المجموعة من أهمية تصديرية لبعض الدول العربية التي تتمتع صادراتها بميزة نسبية في بعض الدول العربية والأوروبية، وقد ارتفع حجم الإنتاج العربي من حوالي 26.6 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 28.0 مليون طن عام 2004 وبمعدل تغير نسبي يقدر بنحو 5.4%. ويمثل الإنتاج العربي من الفاكهة عام 2004 حوالي 5.6% من حجم الإنتاج العالمي من مجموعة محاصيل الفاكهة والمقدر في نفس العام بنحو 497.4 مليون طن، كما هو موضح بالجدول (1-9) والشكل (1-1).
- **على المستوى القطري:** تزرع محاصيل الفاكهة في معظم الدول العربية، ويختلف حجم الإنتاج فيما بينها وفقاً للمساحة المزروعة في كل منها ووفقاً للنظم الزراعية السائدة،

ووفقاً للأصناف المنزرعة والتي تختلف وفقاً للظروف المناخية السائدة ووفقاً للموارد الأرضية والمائية المتاحة في كل منها. وتأتي كل من مصر، المغرب، سوريا، السودان، العراق، الجزائر، تونس، السعودية ولبنان في مقدمة الدول العربية المنتجة لهذه المجموعة وتتمتع بميزة نسبية في إنتاج بعض الأنواع منها. وتأتي في مقدمة هذه الدول مصر بإنتاج يقدر بنحو 8.2 مليون طن يمثل نحو 29.4% من إجمالي الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة، يليها المغرب بإنتاج يقدر بنحو 3.3 مليون طن يمثل نحو 11.7% من الإنتاج العربي، ثم يتجه الإنتاج إلى التراجع في باقي دول هذه المجموعة ليصل إلى نحو مليون طن في لبنان وبنسبة 3.6% من إجمالي الناتج العربي. ويتراوح حجم الإنتاج من محاصيل الفاكهة بين 800-600 ألف طن في ثلاث دول عربية هي الإمارات واليمن وليبيا، بينما يتراوح بين 400-200 ألف طن في ثلاث دول أخرى هي الأردن وسلطنة عمان وفلسطين، ويقل الإنتاج عن 100 ألف طن في باقي الدول العربية.

جدول (1-9): إنتاج الفاكهة في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	347.56	391.44	356.10	1.27	-9.03
الإمارات	795.16	783.60	797.80	2.85	1.81
البحرين	14.50	14.00	14.10	0.05	0.71
تونس	1027.40	1271.20	1441.39	5.14	13.39
الجزائر	1915.60	2091.96	1770.88	6.32	-15.35
السعودية	1240.00	1331.00	1382.11	4.93	3.84
السودان	1882.70	1972.90	2572.27	9.18	30.38
سوريا	2803.00	2403.00	2797.27	9.98	16.41
الصومال	108.50	108.50	87.16	0.31	-19.67
العراق	2111.50	1969.00	2298.45	8.20	16.73
عمان	303.55	278.03	294.64	1.05	5.97
فلسطين	219.77	177.36	238.88	0.85	34.69
قطر	15.51	15.51	16.54	0.06	6.64
الكويت	13.11	17.79	11.61	0.04	-34.74
لبنان	1022.07	1066.30	999.49	3.57	-6.27
ليبيا	650.00	650.00	641.89	2.29	-1.25
مصر	7991.76	7875.66	8243.14	29.41	4.67
المغرب	2912.30	3426.10	3270.82	11.67	-4.53
موريتانيا	22.00	20.00	22.21	0.08	11.05
اليمن	719.70	736.22	770.13	2.75	4.61
الوطن العربي	**26115.69**	**26599.57**	**28026.88**	**100.00**	**5.37**
العالم	**479430.99**	**489743.53**	**497437.25**		**1.57**
% إلى العالم	**5.45**	**5.43**	**5.63**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

وقد أدى ارتفاع معدل التغير النسبي للإنتاج بين عامي 2003 و2004 في معظم الدول المنتجة الرئيسية إلى ارتفاع الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة عام 2004، حيث ارتفع الإنتاج بمعدلات موجبة مقدرة في كل من مصر بنحو 4.7%، سوريا 16.4%، السودان 30.4%، تونس 13.4%، والسعودية 3.8%. بينما تراجع في دول منتجة رئيسية أخرى كالمغرب بنحو 4.5%، الجزائر بنحو 15.4%، ولبنان بنحو 6.3%.

1-2-1-2 مجموعة السلع مستقرة الإنتاج:

تضم هذه المجموعة بعض السلع الغذائية التي شهد إنتاجها استقراراً نسبياً عامي 2003 و2004، على الرغم من انخفاض حجم المنتج منها بالنسبة للطلب العربي عليها. وتشمل هذه المجموعة سلعتين صناعيتين تعتمدان في الدرجة الأولى على حجم المنتج النباتي المتاح بالمنطقة العربية، وهما السكر الخام ومجموعة الزيوت النباتية. ويضاف لهذه المجموعة مجموعة البقوليات الجافة.

(أ) السكر الخام:

- **على المستوى القومي:** يرتبط إنتاج السكر الخام بالمساحات المزروعة من المحاصيل السكرية والتي تتوقف بدورها على مدى توفر الموارد المائية خاصة بالنسبة لمحصول قصب السكر الذي تقتصر زراعته تقريباً على دول مصر، السودان والصومال، بالإضافة إلى محصول الشوندر السكري (البنجر) الذي يزرع في كل من سوريا ولبنان والمغرب ومصر، ويتضح من ذلك أن إنتاج السكر الخام هو إنتاج محدود في المنطقة العربية ولا يغطي سوى نحو ثلث احتياجات سكانها. وقد شهد إنتاج السكر الخام استقراراً نسبياً عامي 2003 و2004 عند حوالي 2.89 مليون طن، ولم يشهد الإنتاج إلا ارتفاعاً طفيفاً بين هذين العامين قدر بنحو 0.23%. ويمثل الإنتاج العربي من السكر الخام عام 2004 حوالي 1.96% من حجم الإنتاج العالمي المقدر في نفس العام بنحو 147.8 مليون طن بتراجع يقدر بنحو 2.22% عن الإنتاج العالمي لعام 2003، كما هو موضح بالجدول (1-10) والشكل (1-1).
- **على المستوى القطري:** وفقاً للموارد المائية المتاحة تأتي مصر في مقدمة الدول العربية المنتجة للسكر الخام عام 2004 وبما يقدر بنحو 1.58 مليون طن تمثل حوالي 54.7% من إجمالي الإنتاج العربي من السكر الخام، يليها السودان بنحو 718 ألف طن تمثل نحو 24.8% من الناتج العربي وهما دولتان تعتمدان في إنتاجهما للسكر الخام على محصول قصب السكر، بينما تأتي كل من المغرب وسوريا في المرتبة التالية بإنتاج

يقدر بنحو 477 و90 ألف طن يمثلان نحو 16.5% و3.1% من الإنتاج العربي لكل منهما على الترتيب.

ويوضح الجدول (1-10) أن مصر حققت زيادة نسبية في حجم إنتاجها بين عامي 2003 و2004 قدرت بنحو 3.8%، بينما تراجع الإنتاج في باقي الدول، حيث تراجع في المغرب بنحو 8.2%، وفي السودان بنحو 0.3% وسوريا بنحو 7.4%، مما نتج عنه استقرار نسبي في كمية الناتج العربي من السكر الخام في العامين السابقين.

جدول (1-10): إنتاج السكر الخام في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
السودان	697.00	720.00	718.21	24.81	-0.25
سوريا	118.00	97.00	89.83	3.10	-7.39
الصومال	21.86	21.86	22.35	0.77	2.24
العراق	2.00	2.00	1.98	0.07	-1.00
لبنان	1.90	1.90	1.90	0.07	0.00
مصر	1525.00	1525.00	1582.74	54.68	3.79
المغرب	467.00	520.00	477.41	16.49	-8.19
الوطن العربي	**2832.76**	**2887.76**	**2894.42**	**100.00**	**0.23**
العالم	**147669.69**	**151138.21**	**147781.84**		**-2.22**
% إلى العالم	**1.92**	**1.91**	**1.96**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

(ب) الزيوت النباتية:

- **على المستوى القومي:** يتوقف الإنتاج العربي من مجموعة الزيوت النباتية على المساحات المزروعة بالدول العربية من الأنواع المختلفة من هذه المحاصيل، والتي يرتبط إنتاجها أساساً بالعوامل المناخية المتوفرة والتي تحدد نوع المحاصيل المنزرعة من تلك المجموعة، وقد حقق الإنتاج العربي استقراراً نسبياً خلال عامي 2003 و2004، على الرغم من التراجع المنخفض بين هذين العامين والمقدر بنحو 1.7%، حيث قدر الناتج العربي عام 2004 بحوالي 1.35 مليون طن يمثل حوالي 1.22% من حجم الناتج العالمي والمقدر في نفس العام بنحو 110.3 مليون طن. كما يوضحه الجدول رقم (1-11) والشكل (1-1).
- **على المستوى القطري:** يتوقف إنتاج الزيوت النباتية على عديد من العوامل أهمها الأنواع المنتجة ونسبة استخلاص الزيوت منها والكفاءة والقدرات التصنيعية المتوفرة لهذه الصناعة في الدول العربية، وتأتي محاصيل الزيتون والفول السوداني والسمسم

وزهرة الشمس وفول الصويا وبذرة القطن في مقدمة محاصيل البذور الزيتية المنتجة في المنطقة. وتنتج معظم الدول العربية أنواع مختلفة من هذه الزيوت، ويتركز الإنتاج بكميات تتراوح بين 280-160 ألف طن سنوياً في كل من سوريا، السودان، تونس، مصر والمغرب على الترتيب، حيث تنتج هذه الدول الخمس حوالي 81% من إجمالي الإنتاج العربي من الزيوت النباتية عام 2004، كما يوضحه الجدول السابق.

ونتيجة لارتفاع الزيوت المنتجة عام 2004 في كل من سوريا ومصر بنحو 30.4% و11.4% عن إنتاج عام 2003، وانخفاضها فيما بين نفس العامين في كل من السودان بنحو 0.4% وتونس بنحو 36.7% والمغرب بنحو 3.4%، كانت المحصلة استقراراً نسبياً للإنتاج العربي من الزيوت النباتية عام 2004 مقارنة بالإنتاج عام 2003.

جدول (1-11): إنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	32.95	26.47	31.34	2.32	18.40
الإمارات	27.41	28.04	26.78	1.98	-4.49
تونس	84.34	303.87	192.37	14.24	-36.69
الجزائر	54.12	55.29	59.04	4.37	6.78
السعودية	11.98	16.48	16.35	1.21	-0.79
السودان	241.26	277.08	275.91	20.43	-0.42
سوريا	305.60	220.50	287.48	21.28	30.38
الصومال	9.01	9.01	9.01	0.67	0.00
العراق	23.46	24.90	24.90	1.84	0.00
فلسطين	32.84	32.59	33.96	2.51	4.20
لبنان	26.06	33.04	33.04	2.45	0.00
ليبيا	7.75	7.45	9.00	0.67	20.81
مصر	175.75	159.00	177.06	13.11	11.36
المغرب	142.83	168.34	162.67	12.04	-3.37
اليمن	11.26	11.79	11.87	0.88	0.68
الوطن العربي	**1186.62**	**1373.85**	**1350.78**	**100.00**	**-1.68**
العالم	**81982.59**	**106457.02**	**110327.09**		**3.64**
% إلى العالم	**1.45**	**1.29**	**1.22**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

(ج) مجموعة البقوليات:

- **على المستوى القومي:** شهد إنتاج مجموعة محاصيل البقوليات استقراراً نسبياً في السنوات الثلاث الأخيرة عند حوالي 1.45 مليون طن، وإن ارتفع نسبياً عام 2004 ليستقر عن حوالي 1.48 مليون طن بزيادة قدرت بنحو 2.6% عن إنتاج عام 2003. ونتيجة للزيادة المستمرة في حجم الإنتاج العالمي من البقوليات، فإن الإنتاج العربي تراجع مساهمته في حجم الإنتاج العالمي من حوالي 2.6% عام 2002 إلى حوالي 2.4% عام 2004، حيث قدر حجم الناتج العالمي في العام الأخير بنحو 61.3 مليون طن مقارنة بنحو 56.5 مليون طن عام 2002، كما يوضح الشكل (1-1).

جدول(1-12): إنتاج البقوليات في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2003-2004
الأردن	6.47	5.50	4.90	0.33	-10.91
الإمارات	2.23	2.23	2.58	0.17	15.70
تونس	34.20	56.35	61.30	4.15	8.78
الجزائر	43.53	57.75	40.20	2.72	-30.39
السودان	178.00	176.50	223.50	15.15	26.63
سوريا	288.81	321.91	239.87	16.26	-25.49
الصومال	16.50	18.00	16.77	1.14	-6.83
العراق	53.70	57.00	53.93	3.66	-5.39
فلسطين	5.47	4.45	5.22	0.35	17.30
قطر	0.17	0.17	0.24	0.02	41.18
لبنان	8.45	7.80	6.77	0.46	-13.21
ليبيا	7.40	7.40	6.79	0.46	-8.24
مصر	491.28	423.60	487.45	33.04	15.07
المغرب	236.50	232.20	252.29	17.10	8.65
موريتانيا	9.99	9.99	12.32	0.84	23.32
اليمن	62.62	56.63	61.30	4.15	8.25
الوطن العربي	**1445.32**	**1437.48**	**1475.43**	**100.00**	**2.64**
العالم	**56470.85**	**57706.65**	**61310.17**		**6.24**
% إلى العالم	**2.56**	**2.49**	**2.41**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

- **على المستوى القطري:** تأتي محاصيل الفول الجاف والعدس والحمص والفاصوليا الجافة في مقدمة محاصيل البقوليات التي تزرع في الدول العربية. وتحقق أربع دول عربية إنتاجاً يزيد عن 200 ألف طن سنوياً من هذه المجموعة، تأتي في مقدمتها مصر بإنتاج يقدر بنحو 487 ألف طن يعادل نحو 33% من إجمالي الإنتاج العربي من هذه

المجموعة، يليها كل من المغرب 252 ألف طن، سوريا 240 ألف طن، والسودان 224 ألف طن تعادل حوالي 17.1%، 16.3% و15.2% من إجمالي الإنتاج العربي من البقوليات على الترتيب، بينما يتراجع إنتاج باقي الدول العربية إلى حوالي 61 ألف طن في تونس واليمن وحوالي 54 ألف طن في العراق، ويصل لنحو 10 آلاف طن فأقل في باقي الدول العربية.

وضمن الدول الأربع المنتجة الرئيسية شهد معدل التغير النسبي بين عامي 2003 و2004 تغيراً إيجابياً في كل من مصر، المغرب والسودان، بينما شهد تراجعاً في سوريا فقط، وتباينت معدلات التغير النسبي فيما بين باقي الدول العربية كما يوضحه الجدول (1-12).

1-2-1-3 مجموعات السلع متناقصة الإنتاج:

تشمل هذه المجموعات مجموعة محاصيل الحبوب والقمح والبطاطس، وكانت هذه المجموعات قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الكميات المنتجة منها عام 2003 مقارنة بعام 2002 نتيجة لتوفر مجموعة من العوامل البيئية والمناخية التي ساعدت على تحقيق ذلك، إلا أنه مع عام 2004 من المتوقع أن يعاود حجم المنتج من هذه المجموعات تراجعه مرة أخرى وإن ظل أعلى منه عن الإنتاج المتحقق منها عام 2002.

(أ) مجموعة الحبوب:

- **على المستوى القومي:** حققت مجموعة الحبوب والتي تضم محاصيل القمح، الشعير، الأرز والذرة الشامية والرفيعة إنتاجاً مقدراً عام 2003 قدر بحوالي 55.4 مليون طن بزيادة نسبية عن إنتاج عام 2002 قدرت بنحو 19.5%. إلا أنه من المتوقع أن يتراجع هذا الإنتاج إلى حوالي 53.1 مليون طن عام 2004 وبما يعادل نحو 4.3% عن إنتاج عام 2003. ويساهم الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب عام 2004 بحوالي 2.4% من حجم الإنتاج العالمي المقدر في نفس العام بنحو 2252 مليون طن بارتفاع يصل إلى نحو 8.3% عن الإنتاج العالمي لعام 2003، كما يوضحه الجدول (1-13) والشكل (1-1).

وعلى مستوى محاصيل تلك المجموعة، فإنه من المتوقع تراجع الإنتاج العربي من القمح من حوالي 27.5 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 25.2 مليون طن عام 2004، والشعير من حوالي 6.5 مليون طن إلى حوالي 6.1 مليون طن. بينما يرتفع إنتاج الذرة الشامية من حوالي 7.2 مليون طن إلى حوالي 7.6 مليون طن، وإنتاج الذرة

الرفيعة من 8.3 مليون طن إلى 9.6 مليون طن وذلك فيما بين عامي 2003 و2004. بينما يشهد الإنتاج العربي من الأرز استقراراً نسبياً عند نحو 6.4 مليون طن.

- **على المستوى القطري:** تحقق مصر أقصى إنتاج من مجموعة الحبوب على مستوى الدول العربية بإنتاج يقدر بحوالي 20.1 مليون طن تعادل نحو 37.9% من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب، ويليها في الترتيب كل من المغرب والسودان بإنتاج يقدر بنحو 8.5 مليون طن ونحو 6.4 مليون طن تعادل حوالي 16.0% و12% من إجمالي الناتج العربي للحبوب على الترتيب. بينما يحقق الإنتاج السوري من هذه المجموعة حوالي 5.2 مليون طن، وإنتاج الجزائر 3.9 مليون طن، والعراق 3.4 مليون طن، والسعودية حوالي 2.0 مليون طن، وتونس حوالي 1.7 مليون طن، وبنسب تتراوح بين 9.9% في سوريا إلى حوالي 3.2% للإنتاج التونسي وذلك من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب. بينما يتراوح حجم الإنتاج بين 500-150 ألف طن في كل من اليمن، الصومال، ليبيا، لبنان، وموريتانيا، ويقل إنتاج الحبوب عن 75 ألف طن في باقي الدول العربية.

ويوضح الجدول (1-13) أن معدلات التغير النسبي في إنتاج الحبوب بين عامي 2003 و2004 قد تباينت فيما بين الدول العربية، حيث شهد البعض منها تغيرات موجبة والآخر شهد تغيرات سالبة، وعلى مستوى الدول المنتجة الرئيسية لهذه المجموعة يلاحظ تراجع الإنتاج خلال عام 2004 مقارنة بعام 2003 في كل من مصر بنحو 2.8%، سوريا بنحو 16.4%، العراق 2.9%، السعودية بنحو 33%، وتونس بنحو 20.8%. بينما يستمر إنتاج الحبوب في دول أخرى في الارتفاع عام 2004 وبمعدلات موجبة بالنسبة لعام 2003، ومنها المغرب بنحو 6.9% والسودان بنحو 6.4%. بالإضافة لدول أخرى أقل إنتاجاً مثل اليمن، ليبيا، لبنان والصومال.

(ب) محصول القمح:

- **على المستوى القومي:** يمثل إنتاج محصول القمح حوالي 46% من إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي وبالرغم من ارتفاع المنتج منه عام 2003 إلى حوالي 27.5 مليون طن بزيادة نسبية قدرت بنحو 22% عن إنتاج عام 2002، إلا أنه من المتوقع أن يحقق إنتاجه عام 2004 حوالي 25.5 مليون طن متراجعاً بنحو 7.3% عن إجمالي إنتاج الدول العربية عام 2003، ولكنه يظل أعلى من إنتاج عام 2002 بنحو 13%.

ويساهم الإنتاج العربي من القمح عام 2004 بنحو 4.1% من الإنتاج العالمي المقدر في نفس العام بنحو 624.1 مليون طن والذي حقق ارتفاعاً يقدر بنحو 11.9% عن الإنتاج العالمي عام 2003، كما يوضحه الجدول (1-14).

جدول (1-13): إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	114.72	79.65	52.65	0.10	-33.90
الإمارات	0.12	0.12	0.20	0.00	63.33
تونس	525.40	2150.57	1703.00	3.21	-20.81
الجزائر	1952.93	4265.97	3880.00	7.32	-9.05
السعودية	2832.00	2952.00	1979.00	3.73	-32.96
السودان	3807.00	5994.00	6379.75	12.04	6.44
سوريا	6032.14	6275.61	5247.00	9.90	-16.39
الصومال	422.49	378.25	421.50	0.80	11.43
العراق	3841.00	3529.00	3426.93	6.46	-2.89
عمان	8.60	9.80	9.71	0.02	-0.96
فلسطين	77.23	66.60	71.53	0.13	7.40
قطر	7.13	7.13	7.73	0.01	8.37
الكويت	21.20	26.40	22.87	0.04	-13.36
لبنان	265.54	144.80	198.47	0.37	37.06
ليبيا	296.40	296.40	372.77	0.70	25.77
مصر	20164.33	20651.93	20079.86	37.88	-2.77
المغرب	5275.80	7959.20	8504.95	16.04	6.86
موريتانيا	145.43	187.59	153.01	0.29	-18.43
اليمن	559.76	417.94	496.50	0.94	18.80
الوطن العربي	**46349.22**	**55392.96**	**53007.42**	**100.00**	**-4.31**
العالم	**2028943.19**	**2079281.08**	**2252017.24**		**8.31**
% إلى العالم	**2.28**	**2.66**	**2.35**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

- **على المستوى القطري:** تحقق كل من مصر والمغرب وسوريا أعلى إنتاج من محصول القمح على مستوى الدول العربية، وبكميات تقدر عام 2004 بنحو 7.2 مليون طن، 5.5 مليون طن و4.5 مليون طن تمثل حوالي 28.2%، 21.8%، 17.8% من إجمالي الإنتاج العربي من القمح لكل منها على الترتيب. يليها في الترتيب وبأكثر من مليون طن كل من الجزائر 2.6 مليون طن، العراق 2.0 مليون طن، السعودية 1.6

مليون طن وتونس 1.3 مليون طن. بينما يصل إنتاج السودان لنحو 332 ألف طن واليمن 125 ألف طن ولبنان 110 ألف طن، ويتراجع لنحو 50 ألف طن فأقل في باقي الدول العربية.

وضمن الدول المنتجة الرئيسية لمحصول القمح يلاحظ من الجدول (1-14) تغيراً نسبياً إيجابياً بين عامي 2003 و2004 لإنتاج القمح في كل من مصر والمغرب وبحوالي 4.9% و7.6% لكل منها على الترتيب. بينما شاهدا تغيراً سلبياً بين نفس العامين في باقي الدول المنتجة الرئيسية وبمعدلات تغير مختلفة، كما هو في سوريا، الجزائر، السعودية، العراق، وتونس.

جدول (1-14): إنتاج القمح في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	43.77	42.50	29.25	0.11	-31.17
الإمارات	0.12	0.12	0.20	0.00	63.33
تونس	422.20	1983.40	1300.00	5.10	-34.46
الجزائر	1501.80	2964.85	2600.00	10.21	-12.31
السعودية	2431.00	2524.00	1600.00	6.28	-36.61
السودان	363.00	398.00	332.00	1.30	-16.58
سوريا	4775.40	4913.00	4537.00	17.82	-7.65
الصومال	0.24	0.24	0.24	0.00	0.00
العراق	2589.00	2329.00	2005.00	7.87	-13.91
عمان	1.42	1.21	1.54	0.01	27.27
فلسطين	54.36	44.23	51.41	0.20	16.23
قطر	0.03	0.03	0.05	0.00	66.67
الكويت	7.27	5.09	4.95	0.02	-2.75
لبنان	119.03	116.30	110.45	0.43	-5.03
ليبيا	40.00	40.00	52.28	0.21	30.70
مصر	6624.87	6844.69	7177.86	28.18	4.87
المغرب	3356.70	5146.80	5539.84	21.75	7.64
اليمن	131.73	103.79	125.00	0.49	20.44
الوطن العربي	**22461.94**	**27457.25**	**25467.07**	**100.00**	**-7.25**
العالم	**573967.00**	**557502.72**	**624093.31**		**11.94**
% إلى العالم	**3.91**	**4.93**	**4.08**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

(ج) محصول البطاطس (البطاطا):

- **على المستوى القومي:** يعتبر محصول البطاطس (البطاطا) المحصول الرئيسي في إنتاج مجموعة الدرنات في الوطن العربي وبنسبة تزيد عن 95% من إنتاج هذه

المجموعة. ويقدر إنتاج البطاطس في الدول العربية عام 2004 بحوالي 8.1 مليون طن بتراجع يقدر بنحو 6.0% عن إنتاج عام 2003، ومع ذلك فهو يزيد عن إنتاج عام 2002 بحوالي 2.2%. ويساهم الإنتاج العربي من البطاطس عام 2004 بحوالي 2.5% من إجمالي إنتاج العالم من هذا المحصول والمقدر في نفس العام بحوالي 328.9 مليون طن مرتفعاً بحوالي 3.3% عن الإنتاج العالمي عام 2003، كما هو موضح بالجدول (1-15) والشكل (1-1).

- **على المستوى القطري:** يأتي إنتاج البطاطس في كل من مصر، المغرب، والجزائر في مقدمة الإنتاج العربي وبكميات تقدر بنحو 2.10 مليون طن، 1.44 مليون طن، 1.39 مليون طن لكل منها على الترتيب، تمثل حوالي 25.9%، 17.7%، 17.1% من إجمالي الإنتاج العربي من البطاطس على الترتيب. يلي تلك الدول العراق بإنتاج يقدر بنحو 733 ألف طن وبنسبة 9% من الإنتاج العربي، ثم بكميات تتراوح بين 500-100 ألف طن يأتي إنتاج كل من سوريا، لبنان، تونس، السودان، السعودية، اليمن، ليبيا والأردن على الترتيب. بينما ينخفض الإنتاج عن 50 ألف طن في باقي الدول العربية.

ويوضح معدل التغير النسبي بين عامي 2003 و2004، تغيراً موجباً لإنتاج كل من مصر والمغرب وتونس والسودان، بينما حقق تغيراً سالباً في الجزائر، العراق، لبنان، سوريا والسعودية.

1-2-2 اتجاهات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

تضم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إحدى عشرة مجموعة تشمل الحبوب، الدرنات، البقوليات، الخضر، الفاكهة، السكر (المكرر)، الزيوت النباتية، اللحوم، الألبان، البيض والأسماك. وتشير اتجاهات الميزان التجاري لهذه المجموعات السلعية إلى ارتفاع قيمة صادرات الدول العربية منها عام 2004 إلى نحو 4.00 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 1.9% فقط عن قيمة الصادرات منها عام 2003، بينما في المقابل ارتفعت قيمة الواردات من هذه المجموعات عام 2004 إلى نحو 19.53 مليار دولار بزيادة تصل إلى نحو 5.7% عن قيمة الواردات منها عام 2003. وقد انعكس ذلك على ارتفاع قيمة الفجوة التجارية لهذه المجموعات من 14.55 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 15.54 مليار دولار عام 2004 أي بارتفاع يصل لنحو 6.8% فيما بين هذين العامين.

وتتفاوت نسبة مساهمة كل من هذه المجموعات الغذائية في إجمالي فاتورة الغذاء العربية منها عام 2004، حيث تتصدرها مجموعة الحبوب بحوالي 50.6% من القيمة الكلية للميزان

التجاري، يليها كل من مجموعتي الألبان واللحوم بما يعادل 14.4% و11.3% على الترتيب، ثم مجموعتي السكر والزيوت النباتية بحوالي 8.3%، 7.5% على الترتيب.

وتعتبر معظم الدول العربية مستورد صافي لبعض المجموعات الغذائية التي تعتبر مجموعات عجز غذائي سواء على المستوى القومي أو القطري، وتمثلها مجموعات الحبوب، الألبان ومنتجاتها، اللحوم، السكر، الزيوت النباتية والبقوليات. بينما باقي المجموعات الغذائية تحقق عدد من الدول العربية فائضاً ملموساً منها وإن كانت تحقق عجزاً صافياً على المستوى القومي فيما عدا مجموعة الأسماك التي تحقق فائضاً على المستوى القومي.

جدول(1-15): إنتاج البطاطس في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2004

(بالألف طن)

الدولة	2002	2003	2004*	نسبة إلى جملة الوطن العربي	معدل التغير بين 2004-2003
الأردن	105.33	122.40	128.09	1.58	4.65
الإمارات	10.05	7.09	10.75	0.13	51.62
البحرين	0.02	0.02	0.02	0.00	0.00
تونس	310.00	290.00	345.00	4.24	18.97
الجزائر	1333.47	1879.92	1388.95	17.08	-26.12
السعودية	313.00	318.00	315.00	3.87	-0.94
السودان	243.00	301.00	323.03	3.97	7.32
سوريا	513.10	486.60	486.32	5.98	-0.06
العراق	897.00	872.00	733.40	9.02	-15.89
عمان	2.85	2.75	3.58	0.04	30.18
فلسطين	59.58	56.57	54.18	0.67	-4.22
قطر	0.02	0.02	0.03	0.00	50.00
الكويت	19.01	20.74	20.24	0.25	-2.41
لبنان	397.11	416.40	357.84	4.40	-14.06
ليبيا	195.00	195.00	182.64	2.25	-6.34
مصر	1985.32	2039.35	2096.46	25.78	2.80
المغرب	1334.40	1401.50	1435.27	17.65	2.41
موريتانيا	24.85	24.85	28.43	0.35	14.41
اليمن	210.77	213.32	221.64	2.73	3.90
الوطن العربي	**7953.88**	**8647.53**	**8130.87**	**100.00**	**-5.97**
العالم	**321684.52**	**318287.45**	**328865.94**		**3.32**
% إلى العالم	**2.47**	**2.72**	**2.47**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

وفيما يلي نستعرض اتجاهات تجارة هذه المجموعات السلعية الغذائية، حيث قسمت إلى مجموعتين رئيسيتين وفقاً لما تحققه من عجز أو فائض تجاري سواء على المستوى القومي أو القطري.

1-2-2-1 مجموعات عجز تجاري:

(أ) مجموعة الحبوب:

- **اتجاه الصادرات:** استقرت نسبياً الصادرات العربية من الحبوب عند حوالي 2.55 مليون طن عامي 2003 و2004، وبتراجع كمي ضئيل بين هذين العامين يصل لنحو 1%، بينما ترتفع قيمتها بنحو 3.3%، حيث ترتفع من حوالي 498 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 514 مليون دولار عام 2004. ولا تمثل الصادرات العربية من الحبوب عام 2004 سوى نحو 4.6% من حجم تجارة الحبوب في الدول العربية، مقارنة بنحو 5.1% عام 2003.

وترتكز الصادرات العربية من الحبوب عام 2004 في خمس دول، تأتي في مقدمتها سوريا بنحو 805 ألف طن تمثل نحو 31.6% من إجمالي الصادرات العربية من الحبوب وترتكز الصادرات السورية بين محصولي القمح -خاصة القمح الصلب- والشعير، ويلي سوريا مصر بنحو 596 ألف طن معظمها من محصول الأرز وبما يعادل نحو 23.3% من إجمالي الصادرات العربية من الحبوب، ثم الإمارات العربية بنحو 403 ألف طن تعادل نحو 15.8% من الصادرات العربية وهي تمثل تجارة إعادة التصدير من محصولي القمح والأرز، وتأتي كل من تونس والمغرب في المرتبة التالية بنحو 215 ألف طن و165 ألف طن على الترتيب ومعظم صادراتهما من القمح، وهما تمثلان نحو 8.4% و6.5% على الترتيب من إجمالي الصادرات العربية من الحبوب. ويوضح اتجاه صادرات الحبوب أنها قد ارتفعت في كل من مصر والإمارات وتونس، بينما تراجعت تلك الصادرات لكل من سوريا والمغرب وبمعدلات متفاوتة، كما هو موضح في الجدول (1-16).

- **اتجاه الواردات:** اتجهت الواردات العربية من مجموعة الحبوب إلى الارتفاع مرة أخرى خلال عام 2004 لتعاود ارتفاعها المستمر قبل عام 2003، الذي شهد إنتاجاً متميزاً مرتفعاً من الحبوب خاصة من محصول القمح وشهد تراجعاً ملموساً في حجم الواردات من هذه المجموعة، وقدر حجم الواردات العربية من الحبوب عام 2004 بحوالي 52.9 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 12% عن الكميات المستوردة عام 2003 والمقدرة بحوالي 47.6 مليون طن. كما ارتفعت قيمة هذه الواردات من حوالي 7.51 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 8.53 مليار دولار عام 2004، أي بزيادة نسبية تقدر بنحو 14.3%.

جدول(1-19): الميزان التجاري للحوم الدواجن في بعض الدول العربية عامي 2003 و 2004

(الكمية: الف طن - القيمة :مليون دولار)

الدولة	2003								2004*							
	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري				الصادرات		الواردات		الميزان التجاري			
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	%	قيمة	%	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	%	قيمة	%
الأردن	1.85	1.93	4.12	4.15	2.27	0.26	2.22	0.26	0.39	0.43	2.53	3.51	2.14	0.29	3.08	0.39
الإمارات	5.80	5.78	138.35	116.31	132.55	12.86	110.53	15.17	5.60	6.38	155.86	159.76	150.26	20.24	153.39	19.54
البحرين	0.05	0.16	21.29	23.77	21.24	2.75	23.61	2.43	0.12	0.07	20.52	26.68	20.40	2.75	26.61	3.39
السعودية	25.25	38.06	458.66	469.5	433.41	50.18	431.44	49.60	20.74	34.12	338.98	357.46	318.24	42.87	323.34	41.18
عمان	2.67	3.23	58.22	64.53	55.55	7.13	61.30	6.36	2.68	3.56	51.04	61.86	48.36	6.51	58.30	7.43
قطر	0.08	0.14	37.54	43.21	37.46	5.01	43.07	4.29	0.08	0.10	33.55	42.63	33.47	4.51	42.53	5.42
الكويت	0.01	0.11	78.61	76.45	78.60	8.88	76.34	9.00	0.38	0.40	76.00	88.05	75.62	10.19	87.65	11.16
المغرب			2.00	2.12	2.00	0.25	2.12	0.23			2.73	2.28	2.73	0.37	2.28	0.29
اليمن			99.95	94.39	99.95	10.98	94.39	11.44			80.60	73.93	80.60	10.86	73.93	9.42
الوطن العربي	**38.81**	**53.39**	**912.54**	**913.15**	**873.73**	**100.00**	**859.76**	**100.00**	**31.90**	**47.56**	**774.16**	**832.68**	**742.26**	**100.00**	**785.12**	**100.00**

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

وتختلف حجم واردات الدول العربية باختلاف حجم الطلب على سلع هذه المجموعة والذي يرتبط أساساً بعدد سكانها وبالكميات التي تنتجها من محاصيل هذه المجموعة، وتأتي مصر في مقدمة الدول المستوردة لهذه المجموعة عام 2004 بنحو 10.0 مليون طن تمثل حوالي 19% من حجم الواردات العربية من الحبوب، وترتكز معظم واردات مصر من الحبوب في محصول القمح الذي يمثل النمط الرئيسي للغذاء في مصر، ويليها كل من السعودية والجزائر وبكميات تصل إلى نحو 8.4 و7.6 مليون طن على الترتيب تمثل حوالي 14.3%، 12.8% من إجمالي الواردات العربية من الحبوب على الترتيب، ويمثل الشعير المكون الرئيسي من واردات الحبوب في السعودية، بينما القمح هو المكون الرئيسي من واردات الجزائر من الحبوب، وتشير اتجاه الواردات إلى ارتفاع حجم الواردات من الحبوب بين عامي 2003 و2004 وبمعدلات متفاوتة للدول المستوردة الرئيسية الثلاث وهي مصر والسعودية والجزائر، كما يوضحه الجدول (1-16).

- **اتجاه الميزان التجاري:** كان لارتفاع حجم الواردات العربية من مجموعة الحبوب والدقيق عام 2004 مع الثبات النسبي لحجم الصادرات، أن ارتفعت كمية العجز التجاري من هذه المجموعة من حوالي 45.0 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 50.4 مليون طن عام 2004، وبزيادة نسبية تقدر بنحو 12%، بينما ارتفع قيمة هذا العجز من حوالي 7.01 مليار دولار عام 2003 إلى نحو 8.01 مليار دولار عام 2004 وبما يعادل نحو 14.3%، الشكل (1-2). ويأتي العجز التجاري في مجموعة الحبوب في مقدمة المجموعات السلعية، حيث يمثل قيمة العجز التجاري لمجموعة الحبوب وحدها حوالي 50.6% من قيمة الميزان التجاري لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية.

وتتباين قيمة العجز التجاري بين الدول العربية وفقاً لمكونات مجموعة الحبوب الداخلة في تجارة كل منها، وتتصدر مصر والسعودية والجزائر والمغرب الدول العربية من حيث حجم الفجوة التجاري، حيث تصل كمية هذه الفجوة إلى نحو 9.43، 8.38، 7.59، 4.78 مليون طن على الترتيب، تمثل حوالي 18.7%، 16.6%، 15.1%، 9.5% من إجمالي كمية الفجوة التجارية العربية من الحبوب. وتبلغ قيمة هذه الفجوة في الدول الأربع حوالي 1.20، 1.46 و1.18، 0.72 مليار دولار لكل منها على الترتيب، وتقل قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب في باقي الدول العربية.

ويوضح الجدول (1-16) أن الفجوة التجارية من مجموعة الحبوب قد تراجعت في كميتها وقيمتها وبمعدلات مختلفة في كل من سوريا والأردن، وتراجعت كمية الفجوة

بالرغم من زيادة قيمتها في كل من الإمارات وليبيا والمغرب، وارتفعت كل من كمية وقيمة الفجوة في باقي الدول العربية.

شكل(1-2): اتجاه قيمة الميزان التجاري لمجموعات السلع للغذائية الرئيسية في الوطن العربي (2003-2004)

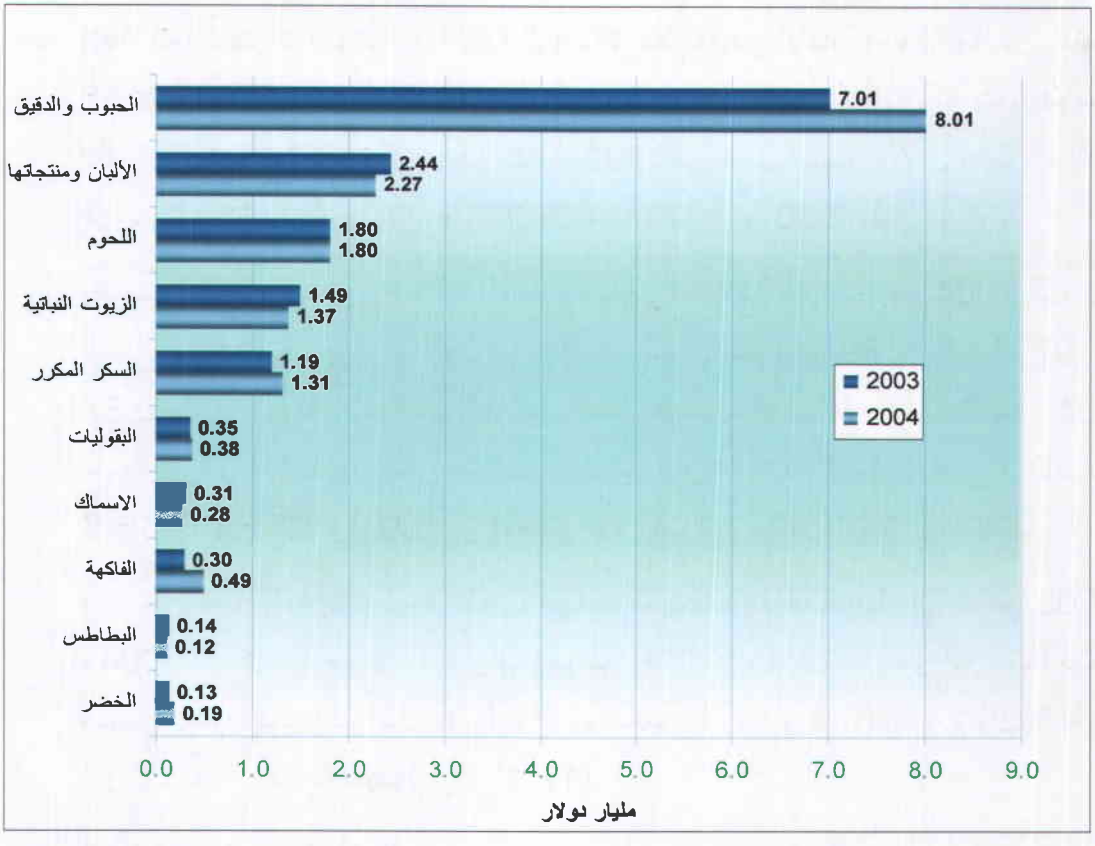

(ب) مجموعة الألبان ومنتجاتها:

- **اتجاه الصادرات:** انخفضت كمية الصادرات العربية من الألبان ومنتجاتها من حوالي 890 ألف طن عام 2003 إلى حوالي 810 ألف طن عام 2004 وبتراجع يقدر بنحو 9%، ومع ذلك ارتفعت قيمة هذه الواردات بين نفس العامين بنحو 6.4%، حيث ارتفعت قيمتها من نحو 303 مليون دولار إلى نحو 322 مليون دولار. ولا تمثل تجارة الصادرات سوى نحو 8% فقط من حجم تجارة الألبان العربية.

وترتكز صادرات الألبان في دول محددة تشمل السعودية بكمية تصل لنحو 261 ألف طن تمثل نحو 32.2% من إجمالي الصادرات العربية، تليها سلطنة عمان بنحو 233 ألف طن تعادل 28.8% من الصادرات العربية، ثم الإمارات العربية وبكميات تصل لنحو 119 ألف طن تمثل حوالي 14.7% من إجمالي الصادرات العربية، وتحقق قيمة صادرات الدول الثلاث حوالي 42.8%، 18.2%، 7.5% من قيمة إجمالي

الصادرات العربية من الألبان ومنتجاتها على الترتيب، ويوضح اتجاه صادرات الدول الثلاث أنه بينما حققت كل من السعودية والإمارات زيادة في حجم صادراتها بين عامي 2003 و2004 بنحو 34% و50% على الترتيب، فقد تراجعت صادرات سلطنة عمان بنحو 26%، كما يوضحه الجدول (1-17).

- **اتجاه الواردات:** تراجعت أيضاً كمية الواردات العربية من الألبان ومنتجاتها بين عامي 2003 و2004 بنحو 12.9%، بينما تراجعت قيمتها بنحو 5.5%، حيث تراجعت الكمية من نحو 10.74 مليون طن عام 2003 تقدر قيمتها بنحو 2.75 مليار دولار، إلى حوالي 9.36 مليون طن عام 2004 بقيمة تقدر بنحو 2.60 مليار دولار.

وتتصدر الدول المستوردة للألبان ومنتجاتها في المنطقة العربية عام 2004 كل من الجزائر، السعودية، مصر والإمارات وبكميات تصل إلى نحو 1.89، 1.55، 1.07، 0.87 مليون طن لكل منها على الترتيب، تصل قيمتها لنحو 463، 571، 147، 291 مليون دولار لكل منها على الترتيب، وتمثل واردات هذه الدول حوالي 20.2%، 16.5%، 11.4% و9.3% من إجمالي الواردات العربية من الألبان ومنتجاتها.

ويوضح اتجاه الواردات لهذه الدول، أنها قد شهدت ارتفاعاً نسبياً بين عامي 2003 و2004 في كل من مصر والإمارات بحوالي 16.6% و22.4% على الترتيب، بينما شهدت تراجعاً نسبياً في كل من الجزائر والسعودية وبنحو 10.3% و20.2% على الترتيب. كما يوضحه الجدول رقم (1-17).

- **اتجاه الميزان التجاري:** كان محصلة تراجع كل من كمية وقيمة الصادرات والواردات العربية من الألبان ومنتجاتها وبنسب متفاوتة، أن تراجعت أيضاً كمية وقيمة الفجوة العربية من تجارة هذه المجموعة السلعية، حيث تراجع الميزان التجاري الكمي بنحو 13.2% نتيجة انخفاضه من حوالي 9.85 مليون طن عام 2003 إلى حوالي 8.55 مليون طن عام 2004. بينما تراجع الميزان القيمي بنحو 7.0%، حيث تراجع من حوالي 2.44 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 2.27 مليار دولار عام 2004، كما هو موضح بالجدول (1-17) والشكل (1-2).

ويوضح اتجاه الميزان التجاري للدول المصدرة والمستوردة الرئيسية لهذه المجموعة السلعية أن معظمها شهد تراجعاً كمياً وقيمياً في ميزانها التجاري بين عامي 2003 و2004 كما هو الحال في كل من الجزائر، السعودية، المغرب، اليمن وليبيا. بينما شهدت دول أخرى تراجعاً في ميزانها الكمي وارتفاعاً في ميزانها القيمي مثل مصر وسلطنة عمان والأردن.

جدول(1-18): الميزان التجاري للحوم الحمراء في بعض الدول العربية عامي 2003 و2004

(الكمية: ألف طن – القيمة :مليون دولار)

الدولة	2003								2004*							
	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري				الصادرات		الواردات		الميزان التجاري			
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	%		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	%	
الأردن	8.53	11.11	33.03	50.54	24.50	39.43	4.10		3.79	5.79	31.04	51.30	27.25	45.51	4.85	4.37
الإمارات	4.65	7.59	58.20	108.17	53.55	100.58	9.49		7.09	12.48	86.42	160.52	79.33	148.04	14.11	14.22
البحرين	0.19	0.34	8.94	20.60	8.75	20.26	1.55		0.20	0.50	9.26	20.31	9.06	19.81	1.61	1.90
الجزائر	0.01	0.05	41.24	88.28	41.23	88.23	7.30		0.01	0.04	23.26	52.69	23.24	52.65	4.13	5.06
السعودية	1.85	2.42	141.70	297.31	139.85	294.89	24.77		4.05	8.10	144.34	299.83	140.29	291.73	24.94	28.03
السودان	8.08	23.18	0.14	0.09	-7.94	-23.09			12.33	29.49	0.07	0.19	-12.26	-29.30		
عمان	1.57	2.30	81.51	89.61	79.94	87.31	14.16		1.86	3.18	38.94	64.75	37.08	61.57	6.59	5.92
فلسطين			5.91	10.85	5.91	10.85	1.05				5.86	9.78	5.86	9.78	1.04	0.94
قطر	0.07	0.09	11.23	25.31	11.16	25.22	1.98		0.07	0.10	20.87	35.66	20.80	35.56	3.70	3.42
الكويت	0.07	0.18	17.12	36.75	17.05	36.57	3.02		0.19	0.75	29.70	57.85	29.51	57.10	5.25	5.49
لبنان	1.03	2.36	19.31	37.11	18.28	34.75	3.24		0.39	1.02	16.45	38.59	16.06	37.57	2.86	3.61
ليبيا			17.34	21.55	17.34	21.55	3.07				12.45	20.37	12.45	20.37	2.21	1.96
مصر	0.72	0.79	126.00	177.78	125.28	176.99	22.19		0.61	0.74	141.12	233.02	140.51	232.28	24.98	22.32
الوطن العربي	**27.05**	**51.17**	**583.67**	**990.40**	**556.62**	**939.23**			**30.97**	**62.92**	**581.13**	**1074.42**	**550.16**	**1011.50**		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

(ج) مجموعة اللحوم:

- اللحوم الحمراء:

- **اتجاه الصادرات:** اتجهت الصادرات العربية من اللحوم الحمراء (على الرغم من انخفاض حجمها) إلى الارتفاع من حوالي 27.1 ألف طن عام 2003 إلى حوالي 31.0 ألف طن عام 2004، أي بما يعادل نحو 14.5%، وارتفعت قيمة هذه الواردات من حوالي 51.2 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 62.9 مليون دولار عام 2004 وبما يعادل نحو 23%. ولا تتجاوز الصادرات العربية من اللحوم الحمراء نسبة 5% من حجم التجارة العربية الكلية لهذه السلعة، على الرغم مما تتميز به العديد من الدول العربية من اتساع مراعيها الطبيعية وكبر حجم القطيع الحيواني بها.

وتعتبر السودان هي الدولة العربية المصدرة الرئيسية للحوم الحمراء، حيث قدرت حجم صادراتها عام 2004 بحوالي 12.3 ألف طن تعادل نحو 39.8% من حجم الصادرات العربية، وتصل قيمتها لحوالي 29.5 مليون دولار تعادل نحو 46.9% من قيمة الصادرات العربية من اللحوم الحمراء. ويأتي في الترتيب بعد السودان من حيث حجم الصادرات كل من الإمارات، السعودية والأردن وبكميات نسبية تصل إلى نحو 22.9%، 13.1% و12.2% من إجمالي الصادرات العربية من اللحوم على الترتيب، واتجهت كمية وقيمة صادرات كل من السودان والإمارات والسعودية إلى الارتفاع النسبي عام 2004 مقارنة بكمية وقيمة صادراتها عام 2003، بينما تراجعت كمية وقيمة الصادرات الأردنية بين هذين العامين. كما يوضحه الجدول (1-18).

- **اتجاه الواردات:** اتجهت كمية الواردات العربية من اللحوم الحمراء نحو الاستقرار النسبي عام 2004 عند حوالي 581 ألف طن، ومع ذلك ارتفعت قيمة هذه الواردات من حوالي 990 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 1074 مليون دولار عام 2004 وبتغير نسبي يصل لنحو 8.5%.

ويرتبط حجم واردات الدول العربية من اللحوم الحمراء بعديد من العوامل أهمها حجم المنتج منها في هذه الدول وحجم سكانها وحجم الطلب ونوعيته ومقدار الدخل الفردي، وتصل حجم الواردات العربية عام 2004 أقصاها في كل من السعودية، مصر، الإمارات وبكميات تصل لنحو 144، 141، 86 ألف طن، تمثل حوالي 24.8%، 24.3%، 14.9% من إجمالي الواردات العربية من اللحوم الحمراء لكل منها على الترتيب، وتمثل قيمة هذه الواردات حوالي 27.9%، 21.7% و14.9% من قيمة الواردات العربية من اللحوم الحمراء. ويشير اتجاه كمية وقيمة واردات تلك الدول إلى

جدول(1-17): الميزان التجاري للألبان ومنتجاتها في بعض الدول العربية عامي 2003 و2004

(الكمية: ألف طن - القيمة :مليون دولار)

الدولة	2003								2004*							
	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري				الصادرات		الواردات		الميزان التجاري			
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	%		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	%	
الأردن	159.76	49.33	530.45	108.66	370.69	59.33	2.43		54.90	28.63	339.47	92.31	284.58	63.68	2.80	
الإمارات	79.41	22.45	809.48	237.94	730.07	215.49	8.82		119.22	24.30	873.75	291.35	754.53	267.05	11.75	
البحرين	7.86	4.21	186.31	74.80	178.45	70.59	2.89		5.71	2.47	181.34	75.50	175.63	73.03	3.21	
تونس	12.49	7.85	127.35	33.98	114.86	26.13	1.07		29.70	8.48	74.71	22.24	45.01	13.75	0.61	
الجزائر	11.78	1.91	2179.93	515.95	2168.15	514.04	21.04		5.02	0.85	1893.27	462.87	1888.25	462.02	20.33	
السعودية	194.42	63.65	2176.30	714.91	1981.88	651.26	26.65		261.12	138.03	1545.42	570.80	1284.29	432.78	19.04	
السودان			78.74	18.40	78.74	18.40	0.75				92.99	32.75	92.99	32.75	1.44	
سوريا	18.17	10.40	257.72	51.77	239.55	41.37	1.69		14.43	7.73	258.02	59.89	243.58	52.16	2.30	
عمان	314.80	77.60	607.02	144.52	292.22	66.92	2.74		233.43	58.65	520.01	134.81	286.58	76.16	3.35	
قطر	0.55	0.29	158.13	66.21	157.58	65.92	2.70		0.44	0.21	165.38	59.38	164.94	59.17	2.60	
الكويت	1.75	1.01	281.86	83.31	280.11	82.30	3.37		6.66	3.39	368.99	131.11	362.33	127.73	5.62	
لبنان	9.92	2.30	538.67	155.22	528.75	152.92	6.26		6.13	1.91	600.21	181.32	594.08	179.41	7.89	
ليبيا			202.60	133.78	202.60	133.78	5.48				195.51	118.29	195.51	118.29	5.20	
مصر	51.84	14.70	1097.42	125.98	1045.58	111.28	4.55		40.74	11.32	1070.72	146.89	1029.98	135.58	5.96	
المغرب	16.82	42.39	734.72	97.97	717.90	55.58	2.27		27.50	33.20	592.63	79.96	565.13	46.76	2.06	
موريتانيا			105.24	24.56	105.24	24.56	1.01				95.99	15.61	95.99	15.61	0.69	
اليمن	10.64	4.70	536.26	115.26	525.62	110.56	4.53		5.48	3.00	373.70	82.89	368.23	79.90	3.52	
الوطن العربي	**890.21**	**302.79**	**10744.41**	**2746.09**	**9854.20**	**2443.30**	**100.00**		**810.46**	**322.17**	**9359.10**	**2595.04**	**8548.64**	**2272.87**	**100.00**	

ملحوظة: - الكميات محسوبة بما يعادلها من اللبن السائل.

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

الارتفاع عام 2004 عما كانت عليه عام 2003 وبتغيرات نسبية متباينة، كما يوضحه الجدول رقم (1-18).

- **اتجاه الميزان التجاري:** تراجع الميزان التجاري الكمي للحوم الحمراء من حوالي 557 ألف طن عام 2003 إلى حوالي 550 ألف طن عام 2004، أي بانخفاض حوالي 1.2%، ومع ذلك ارتفعت قيمة هذا الميزان بحوالي 7.7%، حيث ارتفع قيمة عجز الميزان التجاري من حوالي 939 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 1012 مليون دولار عام 2004، الشكل (1-2).

ويوضح اتجاه الميزان التجاري في الدول الرئيسية العربية المساهمة في تجارة اللحوم الحمراء، ارتفاع كمية الفجوة التجارية وقيمتها من هذه السلعة في كل من مصر والإمارات والأردن، بينما تراجعت كمية وقيمة هذه الفجوة في كل من الجزائر وسلطنة عمان وليبيا، واتسمت بالاستقرار النسبي لكل من الكمية والقيمة في السعودية. وتعتبر السودان هي الدولة العربية الوحيدة التي تتمتع بفائض تجاري من هذه السلعة، وقد اتجهت كمية هذا الفائض إلى الارتفاع عام 2004 بنحو 54% وفي قيمته بنحو 27% مقارنة بعام 2003.

- لحوم الدواجن:

- **اتجاه الصادرات:** تراجعت خلال عام 2004 الصادرات العربية من لحوم الدواجن إلى حوالي 31.9 ألف طن مقارنة بنحو 38.8 ألف طن عام 2003، كما تراجعت قيمة هذه الصادرات إلى حوالي 47.6 مليون دولار عام 2004 مقارنة بحوالي 53.4 مليون دولار عام 2003، ولا تمثل الصادرات العربية من لحوم الدواجن سوى نحو 4% فقط من حجم تجارة لحوم الدواجن في المنطقة العربية.

وترتكز صادرات لحوم الدواجن بصفة أساسية في السعودية وبكمية تصل إلى حوالي 20.7 ألف طن، تمثل حوالي 65% من إجمالي حجم الصادرات العربية، وتصل قيمة الصادرات السعودية إلى حوالي 34.1 مليون دولار تمثل حوالي 71.7% من قيمة الصادرات العربية من لحوم الدواجن، ويليها كل من الإمارات وسلطنة عمان بكميات تصل إلى نحو 5.6 و2.7 ألف طن على الترتيب تمثلان نحو 17.6% و8.4% من إجمالي الصادرات العربية، وقد تراجعت الصادرات السعودية من عامي 2003 و2004 بحوالي 18% كما تراجعت قيمتها بحوالي 10%، تراجعت أيضاً الصادرات الإماراتية بنحو 3.4% مع ارتفاع قيمتها بنحو 10.3%، واستقرت كمية الصادرات العمانية مع ارتفاع قيمتها. كما يوضحه الجدول رقم (1-19).

جدول(1-16): الميزان التجاري للحبوب والدقيق في بعض الدول العربية عامي 2003 و 2004

(مليون دولار :الكمية: ألف طن - القيمة)

الدولة	2003								2004*							
	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري				الصادرات		الواردات		الميزان التجاري			
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	%		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	%	
الأردن	10.79	2.79	1956.33	304.71	1945.54	301.92	4.33	4.31	7.04	1.27	1704.77	267.43	1697.73	266.16	3.37	3.32
الإمارات	345.83	98.47	2191.78	385.25	1845.95	286.78	4.10	4.09	402.83	99.93	2232.75	393.74	1829.92	293.81	3.63	3.67
تونس	90.3	16.51	2310.13	349.65	2219.83	333.14	4.94	4.75	215.08	41.20	3063.69	452.29	2848.61	411.09	5.66	5.13
الجزائر	0.02	0.01	6954.74	1141.75	6954.72	1141.74	15.46	16.29	0.02	0.02	7590.54	1181.81	7590.51	1181.79	15.07	14.75
السعودية	14.54	3.99	7096.66	1223.90	7082.12	1219.91	15.75	17.40	13.37	3.97	8394.17	1465.62	8380.80	1461.65	16.64	18.24
السودان	11.63	2.08	1025.66	213.84	1014.03	211.76	2.25	3.02	54.63	4.59	1169.69	252.83	1115.06	248.25	2.21	3.10
سوريا	1267.67	172.73	1836.36	239.98	568.69	67.25	1.26	0.96	804.79	133.18	1333.28	162.18	528.50	29.00	1.05	0.36
العراق	0.00	0.00	2706.19	421.18	2706.19	421.18	6.02	6.01			3622.79	749.45	3622.79	749.45	7.19	9.35
الكويت	8.14	1.71	648.03	138.16	639.89	136.45	1.42	1.95	15.13	3.61	801.33	185.38	786.20	181.77	1.56	2.27
لبنان	28.16	8.47	911.61	139.49	883.45	131.02	1.96	1.87	21.83	5.65	945.02	137.05	923.19	131.40	1.83	1.64
ليبيا	0.00	0.00	2508.54	325.33	2508.54	325.33	5.58	4.64			2427.70	372.82	2427.70	372.82	4.82	4.65
مصر	587.45	148.92	8182.45	1118.54	7595.00	969.62	16.89	13.83	595.60	147.04	10029.14	1344.18	9433.54	1197.15	18.73	14.94
المغرب	174.00	31.76	5130.91	743.74	4956.91	711.98	11.02	10.16	164.77	29.65	4943.55	746.65	4778.78	717.00	9.49	8.95
اليمن	13.60	5.97	2402.77	358.87	2389.17	352.90	5.31	5.03	20.98	5.32	2586.24	352.98	2565.26	347.66	5.09	4.34
الوطن العربي	2576.20	497.83	47551.88	7507.56	44975.68	7009.73	100.00	100.00	2549.84	514.26	52909.36	8526.98	50359.52	8012.72	100.00	100.00

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

- **اتجاه الواردات:** تراجعت تجارة الواردات من لحوم الدواجن في الدول العربية من حوالي 912.5 ألف طن عام 2003 إلى حوالي 774.2 ألف طن عام 2004 وبما يعادل نحو 15.2%، بينما تراجعت قيمة هذه الواردات بين نفس العامين من حوالي 913 مليون دولار إلى حوالي 833 مليون دولار أي بحوالي 8.8%.

ويوضح الجدول (1-19) أن تجارة لحوم الدواجن تتركز في منطقة الخليج، حيث تحتل صدارة الدول المستوردة للحوم الدواجن كل من السعودية، الإمارات، اليمن، الكويت وسلطنة عمان وبكميات متفاوتة تقدر عام 2004 بحوالي 339، 156، 81، 76 و51 ألف طن تمثل حوالي 43.8%، 20.1%، 10.4%، 9.8% و6.6% من إجمالي كمية الواردات العربية على الترتيب. ويوضح الجدول السابق أن اتجاه الواردات من لحوم الدواجن شهد تراجعاً في كميته وقيمته بمعدلات مختلفة في كل من السعودية واليمن وسلطنة عمان، بينما شهدت دولة الإمارات من مجموعة هذه الدول تغيراً إيجابياً في حجم وكمية وارداتها من لحوم الدواجن.

- **اتجاه الميزان التجاري:** تراجعت كمية وقيمة الميزان التجاري للحوم الدواجن بين عامي 2003 و2004، حيث انخفضت كمية العجز التجاري من لحوم الدواجن من حوالي 874 ألف طن عام 2003 إلى حوالي 742 ألف طن عام 2004 أي بما يعادل نحو 15%، بينما تراجعت قيمة هذا العجز الكمي من حوالي 860 مليون دولار إلى حوالي 785 مليون دولار بين نفس العامين وبما يقدر بحوالي 8.7%، الشكل (1-2).

وقد شهد العجز التجاري في لحوم الدواجن تراجعاً ملحوظاً في كميته وقيمته في كل من السعودية واليمن وسلطنة عمان وبمعدلات مختلفة، وبالرغم من تراجع كمية العجز في كل من الكويت والأردن إلى أن قيمته ارتفعت في الدولتين، وشهدت كل من الإمارات والمغرب ارتفاعاً في كل من كمية وقيمة العجز التجاري من لحوم الدواجن، كما هو موضح بالجدول (1-19).

(د) السكر المكرر:

- **اتجاه الصادرات:** شهدت الصادرات العربية تراجعاً ملحوظاً، حيث انخفضت كميتها من حوالي 494 ألف طن عام 2003 إلى حوالي 393 ألف طن عام 2004 أي بتراجع يقدر بنحو 20.4%. كما تراجعت قيمة هذه الصادرات بنحو 25.4%، حيث انخفضت من حوالي 121 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 90 مليون دولار عام 2004.

وترتكز الصادرات العربية من السكر في أربع دول، حيث تصدر كل من السودان ومصر من إنتاجها من السكر كميات قدرت عام 2004 بحوالي 56.8 و31.9 ألف

طن تمثلان نحو 14.4% و8.1% من إجمالي الصادرات العربية من السكر وبقيمة تصل إلى نحو 14.3 و8.2 مليون دولار لكل منها على الترتيب. وقد شهد اتجاه الصادرات في السودان ارتفاعاً في الكمية مع انخفاض في قيمتها، بينما إتجهت الصادرات المصرية إلى التراجع في كميتها وقيمتها. وتنشط تجارة إعادة التصدير للسكر في كل من الإمارات والسعودية، حيث قدرت صادرات الإمارات عام 2004 بحوالي 282 ألف طن يعادل نحو 71.6% من حجم الصادرات العربية، وتصل قيمتها لحوالي 60 مليون دولار تعادل نحو 66.3% من قيمة الصادرات العربية. بينما تصل الصادرات السعودية إلى حوالي 17 ألف طن فقط تمثل نحو 4.3% من الصادرات العربية. وقد شهدت صادرات كل من الإمارات والسعودية تراجعاً ملموساً بين عامي 2003 و2004، وهو ما يوضحه الجدول (1-20).

جدول (1-1): اتجاه نمو السكان وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بين عامي 2003 و2004

بالمليون دولار

الدولة	السكان			الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي		
	2003	2004*	معدل التغير	2003	2004*	معدل التغير	2003	2004*	معدل التغير
الأردن	5480	5635	2.83	9949	10369	4.22	205	208	1.42
الإمارات	3700	3926	6.09	80224	84841	5.75	2548	2381	-6.57
البحرين	689	707	2.57	9606	10050	4.62	61	58	-4.78
تونس	9889	10000	1.12	26903	27197	1.09	3243	2977	-8.20
الجزائر	31600	32163	1.78	66200	67152	1.44	6412	5759	-10.19
جيبوتي	658	670	1.71	625	641	2.58	19	15	-18.80
السعودية	24060	24770	2.95	214462	219135	2.18	9721	11391	17.18
السودان	33610	34358	2.23	19043	21089	10.75	7135	5368	-24.76
سوريا	17765	18424	3.71	21396	22777	6.45	5403	4918	-8.97
الصومال	11500	11683	1.59	1300	1305	0.40	973	974	0.10
العراق	26178	26970	3.03	23464	22274	-5.07	7689	7878	2.46
عمان	2561	2769	8.12	21593	23148	7.20	429	466	8.62
فلسطين	3738	4032	7.88	2711	1969	-27.37	190	220	15.79
قطر	724	764	5.54	20426	23009	12.65	55	74	34.52
الكويت	2484	2612	5.12	41743	42420	1.62	221	150	-32.13
لبنان	4500	4561	1.35	18123	18289	0.92	1415	1437	1.56
ليبيا	5675	5873	3.48	21305	17115	-19.67	1067	1663	55.86
مصر	68648	70687	2.97	70928	71466	0.76	10695	13753	28.59
المغرب	30090	30557	1.55	44269	42801	-3.32	8048	6791	-15.62
موريتانيا	2742	2803	2.22	1100	1083	-1.53	204	220	8.06
اليمن	20360	21258	4.41	11561	12355	6.87	1646	1383	-15.98
الوطن العربي	**306653**	**315221**	**2.79**	**726931**	**742066**	**2.08**	**67379**	**68085**	**1.05**
العالم	**6301463**	**6377463**	**1.21**	**36460632**	**36870317**	**1.12**	**1441797**	**1403672**	**-2.64**

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

1-3 مؤشرات استهلاك الغذاء:

1-3-1 معدلات استهلاك الفرد من السلع الغذائية الرئيسية:

يمثل استهلاك السلع الغذائية وإشباع رغبات المستهلكين الهدف النهائي لمختلف الأنشطة الأنشطة الاقتصادية التجارية والإنتاجية، كما يمثل إحدى المكونات الأساسية لمفهوم الأمن الغذائي. ويعتبر الاستهلاك الغذائي من المتغيرات التي تتزايد بمعدلات عالية نسبياً لتأثرها بمعدلات النمو السكاني المرتفعة، إلى جانب تأثرها بتطورات مستويات المعيشة ومستويات الدخول. وفي هذا الصدد فقد ركزت إعلانات أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب حول الأمن الغذائي العربي، ومقررات قمة الغذاء العالمي والأهداف الألفية علي توفير السلع الغذائية وإتاحتها للمستهلكين. وتستعرض الأجزاء التالية من التقرير معدلات استهلاك السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والتي تشمل سلع مجموعة محاصيل الحبوب بما فيها القمح والشعير، ومجموعة محاصيل البذور الزيتية، واللحوم الحمراء والألبان والأسماك والبقوليات.

- **معدلات استهلاك الفرد من جملة الحبوب:**

تمثل الكميات المستهلكة من مجموعة سلع محاصيل الحبوب ما يزيد عن 40% من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية المكونة لسلعة الغذاء العربية، وهي بذلك تشكل الثقل الوزني الأكبر لسلة الغذاء في الوطن العربي. ووفقاً لإحصاءات عام 2004 يتركز نحو 28.8% من جملة الاستهلاك العربي من الحبوب في جمهورية مصر العربية. ويلي مصر كل من المغرب 13%، والجزائر 11.0%، والسعودية 10.0%، والسودان 7.1%، ويأتي بعد ذلك كل من العراق 6.8%، وسوريا 5.6% وتونس 4.4% وليبيا واليمن بنحو 3% لكل منهما.

و تشير بيانات جدول (1-21) إلي أن المتاح للاستهلاك من الحبوب في الوطن العربي ازداد فيما بين عامي 2003 و2004 من نحو 100.4 مليون طن إلى نحو 103.4 مليون طن.

ويمثل المتاح للاستهلاك من الحبوب في الوطن العربي عام 2004 نحو 5.4% من حجم المعروض العالمي من الحبوب عام 2002 والمقدر بنحو 1909 مليون طن.

يقدر المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد من الحبوب في الوطن العربي عام 2004 بنحو 328.2 كيلوجرام مقارنة بنحو 327.5 كيلوجرام عام 2003، جدول (1-22). ويتفاوت هذا المعدل بين الدول العربية حيث يتراوح بين نحو 477 كيلوجرام و417 كيلوجرام في ليبيا والإمارات وتونس والمغرب والسعودية ومصر. ويتراوح المعدل بين نحو 357 كيلوجرام و257 كيلوجرام في الجزائر وسوريا والأردن والكويت والعراق وقطر.

جدول (1-21): المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2002- 2004

الكمية: (ألف طن)

المجموعة السلعية	الوطن العربي			العالم	نسبة الوطن العربي للعالم
	2002	2003	*2004	2002	2002 (%)
الحبوب	95967.6	100368.6	103366.9	1908748.0	5.4
القمح	48527.9	47181.1	49243.8	590491.0	8.4
الشعير	11710.1	12321.91	13876.1	143964.0	9.6
البقوليات	2426.5	2338.9	2343.6	53754.0	4.4
السكر	8106.6	7719.27	7955.6	118579.0	6.7
الزيوت النباتية	4190.4	4468.4	4329.5	100942.0	4.3
الألبان	30233.2	31539.1	31519.9	585244.0	5.4
اللحوم الحمراء	4412.2	4707.8	4966.4	88838.0	5.6
الأسماك	3131.0	3290.7	3451.3	128113.0	2.7

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 24، 2004.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،موقع المنظمة بالشبكة الدولية.

- **معدلات استهلاك الفرد من القمح:**

يشكل المتاح للاستهلاك من القمح في المتوسط أكثر من 50% من جملة المتاح للاستهلاك من محاصيل الحبوب في الوطن العربي. وكما توضح بيانات جدول (1- 21)، فإن المتاح للاستهلاك من القمح في الوطن العربي قد ازداد بين عامي 2003 و2004 من نحو 47.2 مليون طن إلى نحو 49.2 مليون طن وبنسبة 4.2%. ووفقاً لبيانات عام 2004 فإن استهلاك القمح في الوطن العربي يتركز في مصر بنسبة 24.4%، والجزائر والمغرب بنسبة 16.3% لكل منهما، إضافة للعراق وسوريا وتونس بنسب تراوحت بين نحو 8.6% و5.7%. ويمثل المتاح للاستهلاك من القمح في الوطن العربي عام 2004 نحو 8.4% من جملة المعروض من القمح على مستوى العالم.

ويتفاوت معدل نصيب الفرد من القمح بين الدول العربية، وقد بلغ متوسطه العام في الوطن العربي عام 2004 نحو 156.2 كيلوجرام مقارنة بنحو 154.0 كيلوجرام عام 2003. وقد تراوح المعدل عام 2004 بين نحو 282 كيلوجرام ونحو 220 كيلوجرام في تونس وليبيا والمغرب والجزائر والإمارات وسوريا. وبين نحو 182 كيلوجرام ونحو 157 كيلوجرام في جيبوتي ومصر والعراق. أما في باقي الدول العربية فإن المعدل يقل عن المتوسط العام للوطن العربي جدول (1-22).

جدول (1- 22): معدل نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2002 - 2004

الكمية: (كجم/العام)

المجموعة السلعية	الوطن العربي			العالم	نسبة الوطن العربي للعالم
	2002	2003	2004*	2002	2002 (%)
الحبوب	322.2	328.8	327.9	306.6	106.9
القمح	162.9	159.3	156.2	94.9	164.6
الشعير	39.3	39.2	44.0	23.1	190.5
البقوليات	8.1	8.0	7.4	8.6	86.0
السكر	27.2	28.4	25.4	19.0	133.7
الزيوت النباتية	14.1	14.6	13.7	16.2	84.6
الألبان	101.5	104.1	100.0	94.0	106.4
اللحوم الحمراء	14.8	14.8	15.8	14.3	110.4
الأسماك	10.5	10.5	10.9	20.6	53.2

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 24، 2004.

- منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة بالشبكة الدولية.

- **معدلات استهلاك الفرد من الشعير:**

يتركز استخدام الشعير في الوطن العربي بصفة رئيسية كغذاء للحيوان بنحو أكثر من 90% من الكميات المتاحة للاستهلاك منه. وعلى المستوى العالمي لا تزيد الكمية الموجهة للاستهلاك عن 5%، حيث تتوزع باقي استخداماته بين غذاء الحيوان والتصنيع الغذائي وغيرها. وفي الوطن العربي تبلغ أعلى نسب استخدام الشعير كغذاء للإنسان في المناطق الريفية من دول المغرب العربي، إذ تقدر الكميات المستهلكة كغذاء للإنسان بما يزيد عن 20% من الكميات المتاحة منه، في حين تقل النسبة عن 5% في دول المشرق العربي، وتقل عن ذلك كثيراً على المستوى العام في الوطن العربي. وكما تشير بيانات جدول (1- 21)، فإن المتاح للاستهلاك من الشعير في الوطن العربي قد بلغ نحو 13.9 مليون طن عام 2004، مقارنة بنحو 12.3 مليون طن في عام 2003. ويمثل المتاح للاستهلاك من الشعير في الوطن العربي عام 2004 نحو 9.6% من نظيره على مستوى العالم عام 2002.

ويتركز استهلاك الشعير في الوطن العربي عام 2004 بنحو 38.0% في السعودية، ونحو 24.4% في المغرب، ونحو 7.0% في كل من تونس والجزائر وسوريا، ونحو 4.3 في كل من الأردن والعراق. ويتركز في هذه الدول السبع نحو 92.0% من استهلاك الشعير في الوطن العربي عام 2004. وترتفع النسبة إلى نحو 97.5% بإضافة نسبة مساهمة كل من ليبيا (2.3%)، والكويت (1.7%)، والإمارات (1.0%)، ومصر (1.0%).

ويقدر معدل نصيب الفرد من الشعير في الوطن العربي عام 2004 بنحو 44.0 كيلوجرام، مقارنة بنحو 39.2 كيلوجرام عام 2003. ويبلغ المعدل نحو 210.30 كيلوجرام في السعودية، ونحو 110.9 كيلوجرام في المغرب ونحو 104.3 كيلوجرام في الأردن، ونحو 95.4 كيلوجرام في تونس، نحو 90.2 كيلوجرام في الكويت. ويتراوح بين نحو 63.6 كيلوجرام، ونحو 51.6 كيلوجرام في قطر وليبيا وسوريا.

- **معدلات استهلاك الفرد من البقوليات:**

بالرغم من انخفاض الأهمية الكمية لحجم المتاح للاستهلاك من البقوليات في الدول العربية مقارنة بالسلع الغذائية الأخرى فان البقوليات تعتبر من السلع الغذائية ذات الأهمية الغذائية المتزايدة وذلك لارتفاع محتواها الغذائي، مما يضعها ضمن المجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي. ويقدر المتاح للاستهلاك من البقوليات في الوطن العربي بنحو 2.3 مليون طن للأعوام 2003 و2004. ويعادل المتاح للاستهلاك من البقوليات في الوطن العربي عام 2004 نحو 4.4% من جملة المعروض منها على مستوى العالم عام 2002.

ووفقاً لبيانات عام 2004 يتركز استهلاك البقوليات بصفة رئيسية في مصر التي يشكل استهلاكها نحو 35% من استهلاك الوطن العربي، يليها المغرب بنحو 12.6%، ثم السودان بنحو 11.0%، والجزائر بنحو 9.2% وسوريا بنحو 8.3%. وتتراوح النسبة بين نحو 4.4% و1.8% في اليمن وتونس والعراق والسعودية.

ويقدر معدل نصيب الفرد من البقوليات في الوطن العربي عام 2004 بنحو 7.4 كيلوجرام مقارنة بنحو 8.0 كيلوجرام عام 2003. وعلى المستوى العالمي يقدر المعدل بنحو 8.6 كيلوجرام عام 2002، جدول (1- 22).

وعلى مستوى الدول العربية فإن الدول التي ازداد فيها معدل نصيب الفرد عن المتوسط العام للوطن العربي عام 2004 شملت كلاً من مصر وسوريا بنحو 11.6 كيلوجرام لكل منهما، إضافة إلى تونس بنحو 10.2 كيلوجرام، وقطر والمغرب بنحو 9.7 لكل منهما، والبحرين بنحو 9.1 كيلوجرام، ولبنان والأردن بنحو 8.0 كيلوجرام لكل منهما. وفي السودان ازداد المعدل قليلاً عن المتوسط العربي ليبلغ نحو 7.5 كيلوجرام.

- **معدلات استهلاك الفرد من السكر:**

في الصورة العامة فان الاتجاه العام لمعدل استهلاك سلعة السكر يعتبر متزايد على مستوى الوطن العربي بالرغم من تدني معدلات الاكتفاء الذاتي منها. وقد ارتفعت الكميات المتاحة للاستهلاك من السكر في الوطن العربي بين عامي 2003 و2004 من نحو 7.7 مليون طن إلى نحو 7.9 مليون طن. ويعادل المتاح للاستهلاك من السكر في الوطن العربي

نحو 6.7% من جملة المعروض من السكر في العالم عام 2002. ويتركز نحو 23.5% من استهلاك السكر في الوطن العربي عام 2004 في مصر، يليها كل من المغرب بنحو 12.4% والجزائر بنحو 10.6%، ثم سوريا والسودان والسعودية بنحو 8.9% و8.2% و7.6% بالترتيب. وتبلغ النسبة 6.9% في كل من العراق واليمن ونحو 4.5%، ونحو 4.3% في تونس. وتتراوح النسبة بين نحو 2.4% و1.6% في كل من الأردن وليبيا وموريتانيا والإمارات.

ويقدر معدل نصيب الفرد من السكر على مستوى الوطن العربي عام 2004 بنحو 25.4 كيلوجرام مقارنة بنحو 28.4 كيلوجرام عام 2003. ومقارنة بمعدل نصيب الفرد على مستوى العالم، فإن المعدل في الوطن العربي لعام 2004 يعادل نحو 133.7% من نظيره العالمي لعام 2002، جدول(1- 22). وعلى مستوى الدول العربية، يبلغ المعدل أقصاه في موريتانيا بنحو 51.3 كيلوجرام في العام، ويبلغ نحو 38.6 كيلوجرام في سوريا، ونحو 34 كيلوجرام في كل من الأردن والإمارات وتونس والكويت. ويتراوح بين نحو 32 كيلوجرام ونحو 26 كيلوجرام في المغرب والبحرين ولبنان مصر والجزائر وليبيا واليمن. أما في باقي الدول العربية فيقل المعدل عن المتوسط العام في الوطن العربي لعام 2004.

- **معدلات استهلاك الفرد من الزيوت النباتية:**

في الجانب الأكبر يعتمد استهلاك الزيوت النباتية في الوطن العربي على الاستيراد، وفي الجانب الأقل على ما ينتج محلياً بالدول العربية. وقد تراوحت جملة المتاح للاستهلاك منها بين نحو 4.5 مليون طن عام 2003، ونحو 4.3 مليون طن عام 2004. ويعادل المتاح للاستهلاك من الزيوت النباتية في الوطن العربي عام 2004 نحو 4.3% من جملة المعروض منها على مستوى العالم عام 2002.

ويتركز استهلاك الزيوت النباتية بصفة رئيسية في المغرب والجزائر بنحو 16.0% و15.0% بالترتيب. إضافة إلي سوريا وتونس ومصر والسودان بنسب تراوحت عام 2004 بين 12.0% و8.0% من جملة المتاح للاستهلاك منها على مستوى الوطن العربي في ذلك العام. وتتراوح النسبة بين نحو 5.0% و3.0% في سلطنة عمان والعراق واليمن وليبيا والإمارات ولبنان والأردن.

وفيما يختص بمعدل نصيب الفرد من الزيوت النباتية، فقد بلغ في المتوسط للوطن العربي نحو 13.7 كيلوجرام عام 2004 مقارنة بنحو 14.6 كيلوجرام عام 2003. ويعادل معدل نصيب الفرد من الزيوت في الوطن العربي عام 2004 نحو 84.6% من نظيره على المستوى العالمي عام 2002. وعلى مستوى الدول العربية تراوح المعدل عام 2004 بين نحو

48.6 كيلوجرام ونحو 34.3 في جيبوتي وسلطنة عمان والبحرين وتونس والإمارات. كما تراوح بين نحو 28.8 كيلوجرام نحو 20.0 كيلوجرام في سوريا وليبيا ولبنان والكويت والمغرب والجزائر وقطر والأردن. وبلغ المعدل نحو 17.0 كيلوجرام في فلسطين ونحو 15.5 كيلوجرام في موريتانيا والسودان، وانخفض عن المتوسط العام للوطن العربي في باقي الدول العربية.

- **معدلات استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها:**

تشير الإحصاءات إلى استقرار المتاح للاستهلاك من الألبان في الوطن العربي عند نحو 31.5 مليون طن خلال عامي 2003 و2004 مقارنة بنحو 30 مليون طن عام 2002. ويعادل المتاح للاستهلاك من الألبان في الوطن العربي عام 2004 نحو 5.4% من جملة المتاح منها على مستوى العالم.

وعلى مستوى الدول العربية يتركز نحو 26% من إجمالي المتاح للاستهلاك من الألبان في الوطن العربي عام 2004 في السودان. يلي السودان مصر من حيث المساهمة في حجم المتاح من الألبان في ذلك العام وبنحو 20%، في حين تساهم الجزائر بنحو 11% والسعودية بنحو 8%، وتساهم كل من سوريا والمغرب بنحو 6%، وتتراوح النسبة بين نحو 3.2% ونحو 1.3% في تونس والإمارات ولبنان وموريتانيا واليمن والأردن وليبيا والصومال والكويت.

ويقدر معدل نصيب الفرد من الألبان في الوطن العربي عام 2004 بنحو 100 مقارنة بنحو 104 كيلوجرام في عام 2003، وبنحو 94 كيلوجرام لنظيره على مستوى العالم في عام 2002.

وعلى مستوى دول الوطن العربي، فإن معدل نصيب الفرد من الألبان يبلغ أقصاه في البحرين ودولة قطر بنحو 275 كيلوجرام و258 كيلوجرام بالترتيب. ويتراوح المعدل بين نحو 239 كيلوجرام ونحو 211 كيلوجرام في السودان والإمارات وموريتانيا. ويفوق المعدل المتوسط العام للدول العربية عام 2004 في كل من لبنان والكويت وعمان والجزائر وسوريا والسعودية وتونس.

- **معدلات استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء:**

تشمل اللحوم الحمراء في المنطقة العربية لحوم الحيوانات المزرعية الكبيرة مثل الأبقار والجاموس والجمال، والحيوانات المزرعية الصغيرة مثل الأغنام والماعز. وبالرغم من ارتفاع نسبة المصادر النباتية وانخفاض نسبة المصادر الحيوانية في مكونات سلة الغذاء العربية بصفة عامة، فإن المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء يتجه نحو التزايد. وكما تشير بيانات جدول

(1-21) فإن جملة المتاح من اللحوم الحمراء في الوطن العربي قد ازدادت من نحو 4.4 مليون طن في عام 2002 إلي نحو 4.7 مليون طن في عام 2003 وبلغت نحو 5.0 من نحو مليون طن في عام 2004، تعادل نحو 5.6% من إجمالي المعروض منها على مستوى العالم عام 2002.

وعلى مستوى دول الوطن العربي يبلغ المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء في عام 2004 أقصاه في السودان الذي يساهم بنحو 38.5% من إجمالي المعروض منها في الوطن العربي في ذلك العام. وتلي السودان مصر بنحو 17.2%، ثم السعودية بنحو 6.8%، والجزائر بنحو 6.6%. وتأتي بعد ذلك المغرب بنحو 5.5%، وسوريا بنحو 4.6% والصومال بنحو 3.6%. وتساهم تونس والإمارات وموريتانيا وليبيا والكويت بنسب تراوحت بين 2.5% و1.5%.

وقد ارتفع المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد من اللحوم الحمراء في الوطن العربي إلي نحو 15.8 كيلوجرام في عام 2004 مقارنة بنحو 14.8 كيلوجرام في عامي 2002 و2003. وعلى مستوى العالم يقدر المعدل بنحو 14.3 كيلوجرام في عام 2002، جدول (1-22). وعلى مستوى الدول العربية، هناك تسع دول يفوق فيها معدل نصيب الفرد من اللحوم الحمراء المتوسط العام على مستوى الوطن العربي، تضم تلك الدول قطر بمعدل بلغ عام 2002 نحو 65.8 كيلوجرام، والسودان بنحو 49.4 كيلوجرام، وموريتانيا بنحو 41.2 كيلوجرام، بالإضافة إلى جيبوتي والبحرين والكويت والإمارات وليبيا والصومال التي تراوح فيها المعدل بين حوالي 28.7 كيلوجرام وحوالي 16.0 كيلوجرام.

- **معدلات استهلاك الفرد من الأسماك:**

تعتبر مجموعة الأسماك ومنتجاتها المجموعة الوحيدة من مجموعات السلع الغذائية التي يحقق فيها الوطن العربي اكتفاءً ذاتياً كاملاً وفائضاً تصديرياً. ومع ذلك فان المتاح للاستهلاك منها يتزايد ببطء حيث بلغ نحو 3.4 مليون طن في عام 2004 مقارنة بنحو 3.3 مليون طن في عام 2003 ونحو 3.1 مليون طن في عام 2002. ويعادل المتاح للاستهلاك من الأسماك في الوطن العربي عام 2004 نحو2.7% من نظيره على مستوى العالم عام 2002، جدول (1- 21).

وتتصف أوضاع الاستهلاك من الأسماك في الدول العربية بالتباين الكبير، وخاصة بين الدول ذات المصادر السمكية والدول الأخرى غير المنتجة الرئيسية للأسماك. وتعتبر مصر والمغرب وموريتانيا أكثر الدول العربية استهلاكاً للأسماك، حيث استهلكت مجتمعة نحو 67% من جملة الأسماك المتاحة للاستهلاك في الوطن العربي عام 2004. تأتي مصر في المقدمة

بنسبة تبلغ نحو 30.4%، تليها المغرب بنحو 22.6%، ثم موريتانيا بنحو 14.9%. وتراوحت النسبة لباقي الدول العربية فقد بين نحو 4.2% و2.5% في الإمارات والسعودية واليمن والجزائر والصومال وتونس وعمان. وبلغت النسبة نحو 1.9% في السودان، ونحو 1.6% في ليبيا.

وكما تشير بيانات جدول (1- 22) فإن المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد من الأسماك في الوطن العربي يقدر بنحو 11.0 كيلوجرام عام 2004، مقارنة بنحو 10.5 كيلوجرام لعامي 2002 و2003. وبلغ معدل نصيب الفرد من الأسماك أقصاه في موريتانيا بنحو 183.4 كيلوجرام، وفي الإمارات وسلطنة عمان بنحو 36.9 كيلوجرام و31.7 كيلوجرام بالترتيب. وبالإضافة لتلك الدول فإن المعدل يفوق المتوسط العام للوطن العربي في كل من المغرب وقطر ومصر والبحرين وبمعدلات تراوحت بين حوالي 25.5 كيلوجرام وحوالي 11.8 كيلوجرام.

وكما تمت الإشارة إليه فان سلع الحبوب تشكل الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية وبنحو 40%، وتأتي بعدها الخضر ثم الألبان والفاكهة واللحوم والدرنات ممثلة في سلعة البطاطس، شكل (1-3). وفيما يتصل باستهلاك الفرد من السلع الغذائية وكما يوضح شكل (1-4) فان معدل نصيب الفرد في الوطن العربي يفوق نظيره عل مستوى العالم في سلع الحبوب بما فيها القمح والشعير إضافة إلى السكر والألبان، بينما يقل عنه بالنسبة لسلع البقوليات والزيوت النباتية واللحوم الحمراء والأسماك.

شكل (1 - 3): التوزيع النسبي لسلع سلة الغذاء في الوطن العربي عام 2004

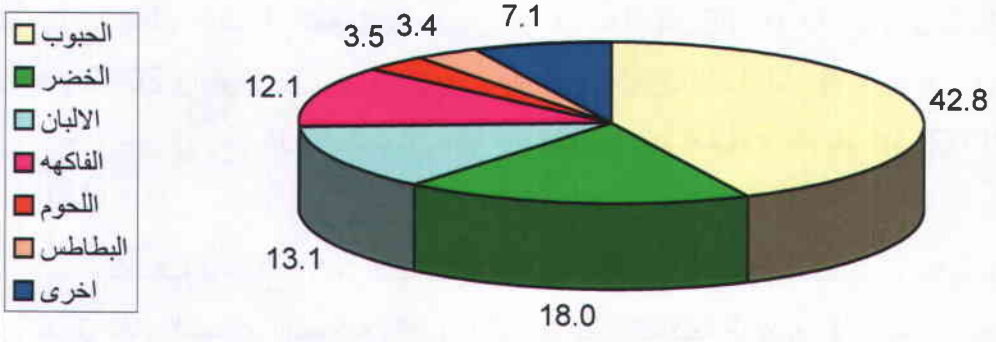

شكل (1-4): متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الوطن العربي
(عام 2004) والعالم عام (2002)

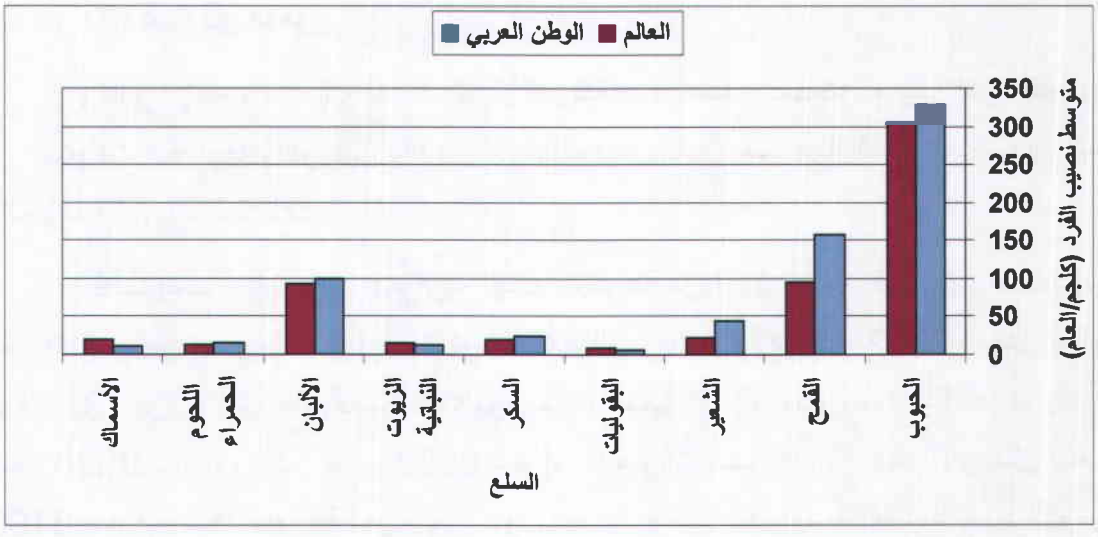

1-3-2 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي:

تتيح إحصاءات استهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي إمكانية استعراض بعض المؤشرات التي يمكن بمقتضاها التعرف على الوضع الغذائي على المستويات القطرية والمستوى العام في الوطن العربي فيما يتصل بنصيب الفرد من مكونات الطاقة (السعرات الحرارية) والبروتين والدهون. كما تفيد تلك المؤشرات في مقارنة الوضع الغذائي للمستهلك فيما بين دول الوطن العربي من ناحية، وبين الوطن العربي والمستوى العام للعالم من ناحية أخرى.

ومن واقع بيانات الجدول (1-23) يتضح استقرار المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون فيما بين عامي 2001، 2002 في حدود 2881 سعراً حرارياً، وحوالي 78 جرام بروتين، و82 جراماً من الدهون.

ومقارنة بالمتوسط العام للعالم، فإن نصيب المستهلك في الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون يفوق نصيب المستهلك على المستوى العالمي، جدول (1-23).

وفيما يتصل بمصادر تلك المكونات فتوضح بيانات جدول (1-23) أن المستهلك في الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو 68.3 من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجاته من الدهون. وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5% و31.7% و30.2% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، على الترتيب.

أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي حيث توفر نحو 16.7% من السعرات الحرارية ونحو 38.1% من البروتين وحوالي 44.9% من الدهون.

وتشير الإحصاءات إلى تفاوت الدول العربية فيما يتصل بكميات نصيب الفرد اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، وكذلك فيما يتصل بمساهمة السلع الغذائية النباتية والحيوانية في تلك المكونات.

ففيما يتصل بالسعرات الحرارية فهناك مجموعة من الدول تجاوز فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية المتوسط العام للوطن العربي في عام 2002 المقدر بنحو 3263.4 سعراً، وتأتي على قائمة هذه الدول مصر بنحو 3338 سعراً حرارياً للفرد، وليبيا بنحو 3320 سعراً، وتونس بنحو 3238 سعراً، والإمارات بنحو 3225 سعراً، ولبنان بنحو 3196 سعراً. وهناك مجوعة أخرى من الدول العربية ازداد فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية المتوسط العام للعالم في عام 2002 والمقدر بنحو 2804 سعراً، وتشمل تلك الدول كلاً من المغرب وسوريا والجزائر والكويت والسعودية بمتوسط يومي للفرد تراوح بين نحو 3052 و2488 سعراً. أما المجموعة الثالثة من الدول العربية فيقل فيها المتوسط عن المتوسطين العربي والعالمي وتشمل كلاً من موريتانيا والأردن والسودان وجيبوتي واليمن وتراوح فيها المتوسط بين نحو 2772 سعراً و2038 سعراً حرارياً.

وفيما يتعلق بالبروتين، فهناك دولتان عربيتان يزيد فيها متوسط نصيب الفرد عن المتوسط العام للوطن العربي في عام 2002 المقدر بنحو 93 جراماً في اليوم، هما الإمارات بنحو 101 جراماً، ومصر بنحو95.4 جراماً. وهناك مجموعة أخرى من الدول العربية ازداد فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين عن المتوسط العام للعالم في عام 2002 والمقدر بنحو 57.3 جراماً، وتضم كلاً من لبنان وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا والكويت وليبيا وسوريا بمعدل تراوح بين نحو 88.5 جراماً و77 جراماً. ويتراوح المتوسط بين حوالي 74 جراماً و67 جراماً في السعودية والسودان والأردن. ويتراوح بين حوالي 77 جراماً و72 جراماً في السعودية والأردن وموريتانيا والسودان،. ويقدر بنحو 58.3 جراماً في اليمن وبنحو 51.5 جراماً في جيبوتي.

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد اليومي من الدهون، فيقدر المتوسط العام للوطن العربي في عام 2002 بنحو 109.5 ج جراماً. وبلغ المتوسط حوالي 117 جراماً للفرد في لبنان، وتتراوح بين نحو 109 و105 جراماً في الكويت وليبيا وسوريا. ويزيد المعدل في الأمارات وتونس والسعودية والأردن عن المتوسط العام للعالم لنصيب الفرد اليومي من الدهون في عام

2002 المقدر بنحو 77.5 جراماً. وتراوح المعدل بين حوالي 72 جراماً 68 جراماً في الجزائر وموريتانيا والسودان وجيبوتي.

جدول رقم (1-23): متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون* في الوطن العربي والعالم خلال عامي 2001 و2002

المصدر	المكون الغذائي	2001	2002	نسبة من العالم عام 2002 (%)	نسبة المكون عام 2002 (%)	
				(%)	النباتي	الحيواني
الوطن العربي:						
جملة	سعرات	2881	2881	102.7	84.5	15.5
	بروتين	79.3	78.3	104.0	68.3	31.7
	دهون	82.1	82.5	106.5	69.8	30.2
نباتي	سعرات	2521	2436	104.3	100	
	بروتين	54.8	53.5	114.8	100	
	دهون	54.9	57.6	134.9	100	
حيواني	سعرات	389	445.2	95.1		100
	بروتين	25.8	24.8	86.4		100
	دهون	26.2	24.9	71.6		100
العالم:						
جملة	سعرات	2807	2804	100.0	83.3	16.7
	بروتين	76	75.3	100.0	61.9	38.1
	دهون	76.3	77.5	100.0	55.1	44.9
نباتي	سعرات	2347	2336	100.0	100	
	بروتين	47.9	46.6	100.0	100	
	دهون	42.2	42.7	100.0	100	
حيواني	سعرات	460	468	100.0		100
	بروتين	28.1	28.7	100.0		100
	دهون	34.1	34.8	100.0		100

* كميات البروتين والدهون بالجرام في اليوم.

المصدر: FAO, Food Balance Sheets 2004.

وفيما يتصل بمصادر الغذاء في الدول العربية، فإن الأغذية الحيوانية تشكل مصدراً للسعرات الحرارية بنسبة تتراوح بين 22.5% و17% في الإمارات والسودان وموريتانيا والكويت ولبنان، وهو ما يفوق المتوسط العام، وبنسب تتراوح في باقي الدول بين 8% و12% حيث الاعتماد بصورة أساسية على المصادر النباتية في توفير الطاقة.

وبالنسبة لمساهمة الأغذية الحيوانية في متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين، فإن تلك الأغذية تساهم بنحو 53% في الإمارات، وبنحو 50% في الكويت وتتراوح مساهمتها بين نحو 39% و31% في السعودية والسودان وموريتانيا ولبنان وجيبوتي والأردن. وتتراوح في باقي الدول بين نحو26% و17%.

أما بالنسبة لمساهمة الأغذية الحيوانية في متوسط نصيب الفرد من الدهون، فإنها تقدر بنحو 51% في الإمارات وتتراوح بين نحو 45% و40% في الكويت والسودان وموريتانيا. وتتراوح بين حوالي 30% و37% في السعودية ومصر ولبنان وتبلغ نحو 29% في سوريا، أما في جيبوتي والجزائر والمغرب واليمن وتونس وليبيا، فتتراوح مساهمتها بين نحو 23% و26%.

1-3-3 معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

تعتبر معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية سواء على المستوى القومي العربي أو على المستوى القطري أحد المؤشرات الهامة لمدى إتاحة هذه السلع للإستهلاك الغذائي في المنطقة العربية، وتتباين معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية فيما بين الدول العربية وفقاً لحجم إنتاج كل من هذه السلع وميزانها التجاري وبالتالي المتاح للإستهلاك منها، ويمكن تقسيم مجموعات سلع الغذاء الرئيسية وفقاً لمعدلات الإكتفاء الذاتي الذي تحققه على مستوى الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات رئيسية:-

(أ) مجموعات غذائية ذات معدلات إكتفاء ذاتي منخفضة:

تصل معدلات الإكتفاء الذاتي في هذه المجموعات إلى حوالي 50% فأقل، وتضم مجموعات الحبوب والسكر والزيوت النباتية، حيث يقل إنتاجها على المستوى العربي عن حجم الطلب المرتفع نسبياً على هذه المجموعات.

وتأتي من مقدمة هذه المجموعات مجموعة الحبوب من حيث أهميتها الغذائية والإقتصادية على مستوى الدول العربية، خاصة في الدول التي تعتبر الحبوب فيها هي النمط الغذائي الأساسي للمستهلكين، وعلى الرغم من أن معدلات الإكتفاء الذاتي من الحبوب حققت

ارتفاعاً بلغ نحو 55.2% عام 2003 وبمعدل تغير نسبي مرتفع قدر بنحو 14.7% عن معدلاتها عام 2002، إلا أن هذا المعدل يتوقع تراجعه عام 2004 إلى حوالي 51.3% وبإنخفاض حوالي 7.1% عن معدله عام 2003، شكل (1-5).

شكل(1-5): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (2003-2004)

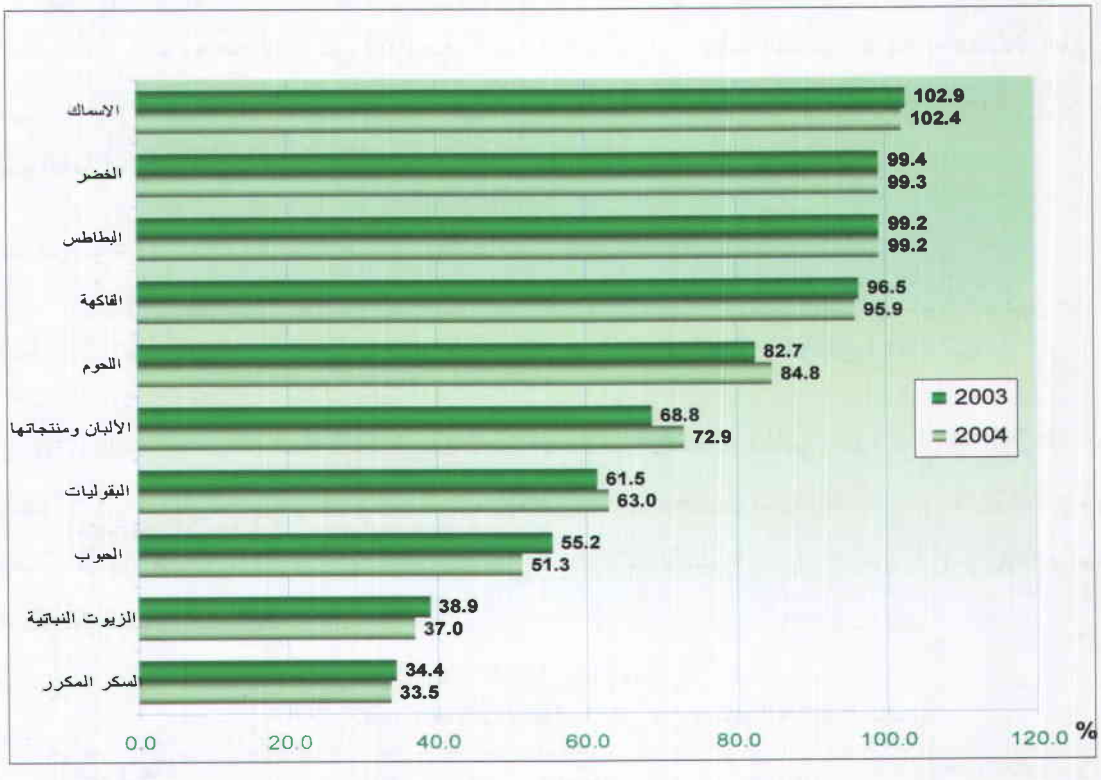

ويعتبر القمح السلعة الرئيسية في هذه المجموعة الأكثر إنتاجاً والأكثر أهمية للمستهلك في المنطقة العربية، وقد اتجهت معدلات الاكتفاء الذاتي له في نفس اتجاه مجموعة الحبوب، ولكنه كان أكثر تأثيراً على ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعة عام 2003، حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي لحوالي 58.2% وبزيادة تقدر بحوالي 25.6% عن معدله عام 2002، بينما تراجع الاكتفاء الذاتي من القمح عام 2004 إلى حوالي 51.7% وبانخفاض يقدر بنحو 11.1% عن معدله عام 2003. كما هو موضح بالجدول (1-24).

وتأتي سلعة السكر (المكرر) ضمن المجموعات ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفض وبمعدل يقدر عام 2004 بحوالي 33.5%، بتراجع يصل لنحو 2.8% من معدل الاكتفاء الذاتي لها عام 2003 والمقدر بنحو 34.4%. ويلاحظ أن معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه السلعة مستقرة تقريباً في السنوات الأخيرة عند حوالي 34% نظراً لارتباط إنتاجها بحجم المحاصيل

السكرية من قصب السكر والشوندر السكري ومحدودية إنتاجها في المنطقة العربية، كما ترتبط بمدى كفاءة وتطور مصانع السكر في المنطقة العربية.

كما تأتي مجموعة الزيوت النباتية ضمن هذه المجموعات، حيث قدر معدل الإكتفاء الذاتي منها عام 2004 بحوالي 37%، بتراجع يقدر بحوالي 4.9% عن معدلات الإكتفاء الذاتي التي حققتها عام 2003 والمقدرة بنحو 38.9%. ومن الملاحظ أن معدلات الإكتفاء الذاتي لهذه المجموعة آخذة في التراجع كنتيجة لإستمرار زيادة الطلب عليها بمعدلات أسرع من التطور في إنتاجها ومن الزيادة في كفاءة وسعة مصانع عصر وتكرير وتعبئة الزيوت بأنواعها المختلفة.

ب- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة:

تشمل مجموعات السلع الغذائية التي تتراوح نسبة الإكتفاء الذاتي منها ما بين 60-90%، وتضم مجموعات البقوليات، اللحوم (الحمراء والبيضاء) والألبان ومنتجاتها.

حققت **مجموعة البقوليات** إرتفاعاً في معدلات الإكتفاء الذاتي منها عام 2004 قدرت بنحو 63% مقارنة بنحو 61.5% عام 2003، أي بمعدل زيادة يقدر بنحو 2.4%، ومن الملاحظ أن هناك استقراراً لهذا المعدل في السنوات الأخيرة يتراوح بين 61-63% نتيجة استقرار المتاح للإستهلاك.

جدول (1-24): تطور معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية

المجموعات الغذائية	2002	2003	2004*	معدل التغير بين 2004-2003
جملة الحبوب	48.11	55.19	51.28	-7.08
القمح	46.34	58.20	51.72	-11.13
البطاطس	97.56	99.15	99.24	0.09
جملة البقوليات	62.54	61.46	62.95	2.42
جملة الخضر	99.52	99.42	99.25	-0.17
جملة الفاكهة	96.41	96.45	95.94	-0.53
السكر	34.00	34.42	33.47	-2.76
الزيوت النباتية	42.28	38.86	36.95	-4.92
جملة اللحوم	85.21	82.65	84.76	2.56
لحوم حمراء	88.97	88.18	88.92	0.84
لحوم بيضاء	80.66	75.28	78.88	4.78
الأسماك	104.33	102.88	102.38	-0.49
البيض	98.14	98.81	99.10	0.29
الألبان ومنتجاتها	69.38	68.76	72.88	5.99

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

وتأتي مجموعة اللحوم ضمن هذه المجموعة محققة معدل إكتفاء ذاتي قدر عام 2004 بحوالي 84.8% بإرتفاع حوالي 2.6% عن معدل الإكتفاء الذاتي عام 2003 المقدر بنحو 82.7%. وتضم هذه المجموعة كل من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، الشكل (1-5).

حققت اللحوم الحمراء معدل إكتفاء ذاتي على مستوى الوطن العربي عام 2004 قدرت بنحو 88.9% وهو معدل مستقر تقريباً في السنوات الثلاث الأخيرة، شهد معدلات تغير نسبي في حدود 1% فقط، وهو من المعدلات المرتبطة بحجم القطيع الحيواني ومعدلات نموه المستقرة وبمدى توفر المراعي الطبيعية في المنطقة وتطور صناعة تربية الحيوان الآخذة في التطور والانتشار ببعض الدول العربية.

كما تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي للحوم الدواجن في السنوات الأخيرة بين 75%-80%، وحققت عام 2004 معدل يقدر بنحو 78.9% بزيادة تقدر بنحو 4.8% عن عام 2003 ولكنه يقل عن معدل عام 2002 بنحو 2.2%، وبالتالي فإن معدلات الإكتفاء الذاتي للحوم الدواجن رغم تقدم صناعتها، مازالت لا تحقق طلب المستهلك العربي.

وتضم هذه المجموعة أيضاً الألبان ومنتجاتها التي تشهد صناعتها تطوراً مستمراً في المنطقة العربية، ومع ذلك ما زالت معدلات الإكتفاء الذاتي منها أقل من إحتياجات المستهلك العربي، وقد شهد عام 2004 ارتفاعاً في معدل الإكتفاء الذاتي من هذه المجموعة بلغ نحو 77.9% مرتفعاً بنحو 6.0% عن نظيره عام 2003 والمقدر بنحو 68.8% وبنحو 5.0% عن نظيره عام 2002، شكل (1-5).

(ج) مجموعات غذائية ذات معدلات إكتفاء ذاتي مرتفعة:

وهي مجموعات سلعية مرتفعة الإنتاج على المستوى العربي، وتحقق معدلات إكتفاء ذاتي تزيد عن 95% في المتوسط مقتربة بذلك من تحقيق معدلات إكتفاء ذاتي كاملة، وتشمل كلا من البطاطس (البطاطا)، مجموعة الخضر، مجموعة الفاكهة ومجموعة الأسماك والبيض.

تمثل **البطاطس (البطاطا)** أكثر من 95% من الإنتاج العربي من مجموعة الدرنات، وتحقق معدلات إكتفاء ذاتي على المستوى القومي يصل عام 2004 إلى حوالي 99.2%، وهو معدل مستقر خلال العامين الأخيرين، ولكنه يزيد عن معدل الإكتفاء الذاتي لعام 2002 بنحو 1.7%.

وتأتي **مجموعة الخضر** ضمن هذه المجموعات السلعية التي تقترب من تحقيق الإكتفاء الذاتي الكامل على مستوى الوطن العربي، حيث استقر معدل الاكتفاء الذاتي لها في السنوات الثلاث الأخيرة عند حوالي 99.4% وإن كان يتراجع ببطء شديد بمعدلات لا تزيد عن 0.2% خلال هذه السنوات. كما يوضحه الجدول (1-24)، والشكل (1-5).

كما تضم هذه المجموعات سلع **مجموعة الفاكهة** التي تتمتع بإنتاج عربي متميز لبعض أنواعها، حيث حققت معدل إكتفاء ذاتي قدر عام 2002 بحوالي 95.9%، بتراجع بسيط قدر بنحو 0.5% عن المعدل عامي 2002 و2003 والمقدر بنحو 96.4%.

تعتبر **مجموعة الأسماك** المجموعة السلعية الوحيدة التي تحقق فائضاً تصديرياً على المستوى العربي، وبالتالي فإنها تحقق معدلات اكتفاء ذاتي كاملة قدرت عام 2004 بحوالي 102.4%، ولكنها تراجعت عن معدلات الاكتفاء الذاتي عام 2003 بحوالي 0.5%، وعن معدلات عام 2002 بحوالي 1.0%، أي أن الأعوام الأخيرة شهدت تراجعاً بطيئاً في معدلات الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة، بسبب تراجع الإنتاج في بعض الدول المنتجة الرئيسية، وزيادة الميزان التجاري لبعض الدول المستوردة الرئيسية.

1-4 المؤشرات القياسية:

1-4-1 الأرقام القياسية للإنتاج:

يوضح مؤشر الأرقام القياسية للإنتاج، التطور النسبي لحجم الإنتاج مقارنة بمتوسط الإنتاج في فترة الأساس، والتي أعتبرت في هذا التحليل متوسط قيمة الإنتاج للفترة 1999-2001، ويوضح الجدول (1-25) استمرار النمو المضطرد لكل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي على المستوى العربي، حيث ارتفع الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي إلى 104 عام 2002 ثم إلى 113 عام 2003 وإلى 115 عام 2004، بينما ارتفعت الأرقام القياسية للناتج الزراعي بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، حيث إستقر الناتج الزراعي خلال فترة الأساس وخلال عام 2002 ثم ارتفع إلى حوالي 106 عام 2003 للتحسن الملحوظ في الناتج الزراعي خلال هذا العام، ومن المتوقع استمرار هذا الإرتفاع ولكن بمعدلات أقل ليصل الرقم القياسي للناتج الزراعي إلى نحو 108 عام 2004.

وعلى الجانب الآخر يلاحظ على المستوى العالمي أنه بالرغم من الارتفاع الملحوظ لكل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي عام 2003 إلى حوالي 117 و113 لكل منهما على الترتيب مقارنة بسنة الأساس، إلا أنهما تراجعان عام 2004 إلى حوالي 110 و103 على الترتيب، مقارنة بسنة الأساس.

جدول (1-25): الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي
خلال الفترة 2002- 2004

(سنة الأساس = 1999-2001)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي		
	2002	2003	2004	2002	2003	2004
الأردن	111	117	122	113	122	124
الإمارات	110	123	131	111	114	107
البحرين	113	128	134	96	102	97
تونس	117	136	137	98	133	122
الجزائر	106	126	128	104	128	115
جيبوتي	107	113	116	106	112	91
السعودية	106	121	123	103	104	122
السودان	134	157	174	125	147	111
سوريا	111	116	123	112	117	106
الصومال	100	100	101	102	102	102
العراق	91	87	83	89	91	93
عمان	110	117	125	105	106	115
فلسطين	154	135	98	110	84	98
قطر	123	128	144	74	81	109
الكويت	105	125	127	140	157	107
لبنان	105	109	110	105	109	111
ليبيا	63	70	56	40	40	99
مصر	91	77	77	88	73	94
المغرب	107	131	127	126	174	147
موريتانيا	102	116	114	98	109	118
اليمن	116	131	140	112	122	103
الوطن العربي	**104**	**113**	**115**	**100**	**106**	**108**
العالم	**104**	**117**	**110**	**95**	**113**	**103**

المصدر: حسبت من:
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- الأمم المتحدة، مؤشرات التنمية الدولية، أعداد مختلفة.

وعلى مستوى الدول العربية، يوضح الجدول (1-25) معدلات نمو مرتفعة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال عامي 2003 و2004 مقارنة بسنة الأساس، حيث تحققت أعلى الأرقام القياسية عام 2003 في بعض دول المغرب العربي وبعض الدول المنتجة الرئيسية ومنها المغرب، الجزائر، تونس وموريتانيا، السودان السعودية، الأردن، لبنان واليمن. ويستمر هذا الارتفاع خلال عام 2004 في دول محددة من هذه المجموعة مثل السعودية ولبنان والأردن وموريتانيا فقط، بينما يتراجع عام 2004 مقارنة بعام 2003 في باقي دول هذه المجموعة. وهناك مجموعة أخرى من الدول شهدت تراجعاً في قيمة إنتاجها الزراعي عام 2003 مقارنة بسنة الأساس ومنها مصر، ليبيا، العراق وفلسطين، ولكن حققت تحسن في إنتاجها خلال عام 2004 وإن لم تحقق متوسط قيمة الإنتاج في سنة الأساس.

1-4-2 الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية:

تؤثر أسعار السلع الغذائية تأثيراً مباشراً على إمكانات حصول المستهلك على كميات السلع الغذائية المستهلكة وخاصة السلع ذات مرونة الطلب السعرية المرتفعة. وكما تشير بيانات جدول (1- 26) الذي يوضح الأرقام القياسية للأسعار ونفقات المعيشة في الوطن العربي خلال الفترة 2000-2004، فإن الأرقام القياسية بالنسبة لأسعار السلع الغذائية ونفقات المعيشة قد انخفضت في عام 2004 مقارنة بسنة الأساس (عام 1998) في عدد قليل من الدول العربية هي الأردن بالنسبة لأسعار السلع الغذائية على مستوى الجملة وسلطنة عمان وليبيا حيث اتجهت الأسعار نحو الانخفاض في تلك الدول خلال سنوات الفترة 2000 – 2004 مما أدى الى ارتفاع كميات المتاح للاستهلاك ومعدلات نصيب الفرد من معظم السلع الغذائية في هذه الدول. وفي باقي الدول العربية تشير البيانات إلى ارتفاع الأرقام القياسية على مستوى الجملة ومستوى نفقات المعيشة في عام 2004 مقارنة بسنوات الأساس بمعدلات تراوحت بين نحو 2% و 5% في سوريا وبين نحو 12% و25% في السعودية وبين نحو 19% و26% في فلسطين، وبين نحو 25% و 46% في السودان. في حين بلغت معدلات الزيادة في الأرقام القياسية على مستوى نفقات المعيشة نحو 33% في مصر، ونحو 67% في المغرب ونحو 68% في تونس ونحو 79% في اليمن.

وتعتبر التطورات في أسعار السلع العالمية من المؤشرات الهامة حول إمكانية الحصول على الغذاء اذ تعتمد الدول العربية على الاستيراد لسد العجز في الإنتاج المحلي للعديد من السلع الغذائية، خاصة سلع مجموعة محاصيل الحبوب والسكر والزيوت النباتية والألبان واللحوم. وفي معظم الأحوال تعني الزيادة في الأسعار العالمية لتلك السلع إتجاه الكميات المستهلكة منها نحو الانخفاض مما يعني التأثير على إمكانية الحصول عليها. ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية تتمتع بمزايا نسبية وتنافسية في إنتاج العديد من السلع الغذائية، وتأتي في مقدمتها الأسماك وسلع الخضر والفاكهة والدرنات. وتؤدي الزيادة في الأسعار العالمية لتلك السلع إلى زيادة عائداتها، ومن ثم تحسين دخول الأفراد في الدول العربية مما يؤثر إيجاباً على استهلاك السلع الغذائية وإمكانية حصول المستهلك عليها.

وتشير التطورات في الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 1998-2004 أن أسعار كل من القمح والذرة الرفيعة قد إتجهت نحو الزيادة، وبخاصة خلال الفترة من 2001 وحتى 2004، حيث ارتفع سعر الطن من القمح القاسي إلى نحو 151 دولاراً عام 2002، ونحو 150 دولاراً عام 2003، والى نحو 160 دولاراً في عام 2004 مقارنة بنحو 128.5 دولاراً في عام 1998. كما

ارتفع سعر الطن للقمح الطري من نحو 111 دولاراً عام 1998 إلى نحو 130 دولاراً عام 2002 ونحو 137.5 دولاراً عام 2003 ونحو 140 دولاراً في عام 2004.

جدول (1-26): الأرقام القياسية للأسعار ونفقات المعيشة في بعض الدول العربية

الدولة	المستوى		سنة الأساس	2000	2001	2002	2003	2004*
	السعري	السلعي						
الأردن	جملة	غذاء	1998	94.10	92.70	91.20	90.23	88.8
	نفقات المعيشة	غذاء	1997	102.40	102.70	102.9	103.16	103.3
تونس	نفقات المعيشة	غذاء	1990	155.20	158.20	162.60	165.10	168.8
السعودية	جملة	غذاء	1988	121.00	122.80	123.20	123.60	124.7
	نفقات المعيشة	غذاء	1988	118.60	116.70	114.30	114.10	112.0
السودان	نفقات المعيشة	عام	2000	100.00	104.87	113.61	118.15	125.0
	نفقات المعيشة	غذاء	2000	100.00	100.48	129.64	131.20	136.0
سوريا	جملة	غذاء	2000	100.00	95.00	101.00	101.33	101.8
	نفقات المعيشة	غذاء	2000	100.00	105.00	103.00	104.00	105.5
عمان	نفقات المعيشة	غذاء	1995	101.00	101.00	99.90	99.53	99.0
فلسطين	نفقات المعيشة	غذاء	1996	112.61	114.45	115.53	117.12	118.6
	نفقات المعيشة	غذاء	1996	121.22	120.93	123.78	124.54	125.8
ليبيا	نفقات المعيشة	غذاء	1999	98.40	87.90	77.10	70.01	66.6
مصر	نفقات المعيشة	غذاء	1989	122.5	123.80	125.00	131.60	132.9
المغرب	جملة	غذاء	1989	159.1	157.5	160.2	165.37	165.9
اليمن	نفقات المعيشة	غذاء	1999	105.27	121.78	152.41	168.12	178.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24، 2004.

وبالنسبة للذرة الرفيعة فقد ارتفع سعر الطن من حوالي 89 دولاراً عام 1999 إلى حوالي 109 دولاراً عام 2003 وتراجع إلى نحو 95 دولاراً في عام 2004. وترجع الزيادة في الأسعار العالمية لهذه السلع بصفة رئيسية للتغيرات في حجم المعروض منها، إذ أدى الانخفاض في إنتاج سلع الحبوب (القمح والذرة الرفيعة)

على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة إلى تدني المعروض منها، وبالتالي ارتفاع أسعارها العالمية إذ أنها من السلع ذات مرونة الطلب الدخلية المنخفضة.

وتشمل السلع التي ارتفعت أسعارها العالمية زيت الفول السوداني الذي ارتفعت أسعاره بنحو 58% عام 2003، مقارنة بعام 1999 بالرغم من انخفاضه خلال الفترة 2000-2002 بنسب تراوحت بين 9%-13%. وكذلك الحال بالنسبة لزيت زهرة الشمس الذي ارتفعت أسعاره عامي 2002 و2003 بنحو 17% بعد أن شهدت انخفاضاً عام 2000 بنحو 33% مقارنة بعام 1999.

أما السلع التي اتجهت أسعارها العالمية نحو الانخفاض فتشمل الأرز والذرة الشامية والسكر. وبالمقارنة بعام 1997 فقد بلغت معدلات الانخفاض عام 2003 نحو 29% للأرز (Thai A, Supper)، ونحو 36.6% للأرز (Thai B) ونحو 10.2% للذرة الشامية، ونحو 37.5% للسكر.

1-4-3 الأرقام القياسية لقيمة الفجوة الغذائية:

مع الارتفاع المستمر لسكان الوطن العربي وزيادة الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية، وعدم قدرة النمو في إنتاج السلع الغذائية على مواكبة الطلب المستمر والمتزايد عليها، فإنه يلاحظ استمرار نمو الفجوة الغذائية العربية، وهو ما يشير إليه الارتفاع المستمر في الأرقام القياسية لقيمة هذه الفجوة، والتي ارتفعت على مستوى الوطن العربي إلى 102 عام 2002 وإلى 109 عام 2003، ثم إلى 120 عام 2004، أي أن قيمة هذه الفجوة ارتفعت عام 2002 بنحو 2% فقط بالنسبة إلى متوسط سنة الأساس (1990-2001) ثم إلى حوالي 20% عام 2004.

ويشير الجدول (1-27) أن الأرقام القياسية لقيمة الفجوة الغذائية الكلية مقارنة بسنة الأساس قد تباينت كثيراً فيما بين الدول العربية، وأنها آخذة في الارتفاع خلال عامي 2003 و2004 في معظم الدول العربية مقارنة بسنة الأساس، وهناك بعض الدول العربية المنتجة الرئيسية تراجعت فيها قيمة هذه الفجوة بشكل ملحوظ وبمعدلات متباينة، كما يوضحه الرقم القياسي لهذه الفجوة في السودان عام 2004 والذي قدر بنحو 26 فقط لتراجع قيمتها من حوالي 89.6 مليون دولار في سنة الأساس إلى 23.2 مليون دولار عام 2004. كما تراجع الرقم القياسي لقيمة الفجوة الغذائية في سوريا إلى حوالي (-21.8) عام 2002 بالنسبة لسنة الأساس، نتيجة تحقيق فائض في ميزانها التجاري خلال هذا العام، ثم قدر الرقم القياسي بنحو 19 فقط عام 2003 ليحقق عجزاً ولكنه يقدر بنحو 19% فقط من قيمة العجز في سنة الأساس، وتراجع العجز إلى 11% عام 2004 بالنسبة إلى سنة الأساس. كما تراجع الرقم القياسي لقيمة فجوة

العجز الغذائي الكلي بالنسبة لسنة الأساس في كل من مصر وليبيا عامي 2002 و2003 ثم عاود ارتفاعه عام 2004 ولكن بمعدلات أقل منها في سنة الأساس.

جدول (1-27): الأرقام القياسية لقيمة الفجوة الغذائية
خلال الفترة 2002- 2004
(سنة الأساس = 1999-2001)

الدولـة	2002	2003	2004
الأردن	71	150	166
الإمارات	95	95	113
البحرين	125	114	127
تونس	293	173	191
الجزائر	89	120	125
جيبوتي	99	99	100
السعودية	96	115	130
السودان	207	100	26
سوريا	-9	19	11
الصومال	113	113	120
العراق	300	300	304
عمان	86	86	99
فلسطين	74	145	170
قطر	88	59	67
الكويت	99	103	112
لبنان	105	113	144
ليبيا	93	93	97
مصر	96	81	86
المغرب	82	132	128
موريتانيا	265	296	281
اليمن	115	103	113
الوطن العربي	**102**	**109**	**120**

المصدر: حسبت من:
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

1-4-4 الأرقام القياسية لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية:

يوضح الجدول (1-28) الأرقام القياسية لقيمة فجوة مجموعة السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2002-2004 مقارنة بسنة الأساس (1999-2001)، حيث يتبين ارتفاع الأرقام القياسية لقيمة فجوة معظم المجموعات السلعية وبمعدلات متباينة خلال تلك الفترة، حيث ارتفع الرقم القياسي لفجوة مجموعة الحبوب إلى 113 عام 2002، انخفض إلى 106 عام 2003 نتيجة ارتفاع إنتاج الحبوب في هذا العام وانخفاض كمية وقيمة الفجوة التجارية لهذه المجموعة، إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2004 ليصل إلى نحو 135 مقارنة بمتوسط قيمة الفجوة في سنة الأساس، وقد أخذت سلعة القمح والدقيق نفس النهج في الارتفاع عام 2002 ثم انخفاض الرقم القياسي عام 2003 لأقل من سنة الأساس وعاود ارتفاعه عام 2004 ليصل لنحو 125.

جدول (1-28): الأرقام القياسية لقيمة فجوة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2002- 2004
(سنة الأساس=1999-2001)

المجموعات الغذائية	2002	2003	2004
جملة الحبوب	113	106	135
القمح والدقيق	127	97	125
البطاطس	179	157	133
جملة البقوليات	101	100	106
جملة الخضر	97	66	93
جملة الفاكهة	118	83	135
السكر	98	92	102
الزيوت النباتية	129	135	108
جملة اللحوم	111	123	123
لحوم حمراء	108	111	119
لحوم بيضاء	115	141	129
الأسماك	95	94	82
البيض	86	33	198
الألبان ومنتجاتها	106	120	112
الإجمالي	112	110	125

المصدر: حسبت من:
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

وارتفع الرقم القياسي لقيمة الفجوة من البطاطس إلى حوالي 179 عام 2002، إلا أنه أخذ في التراجع عامي 2003 و2004 ولكنه يظل بعيداً عن متوسط سنة الأساس. وبالرغم من الاستقرار النسبي لقيمة فجوة البقوليات عامي 2002 و2003 بالنسبة لسنة الأساس إلا أنها إرتفعت بنحو 6% عام 2004. وشهدت مجموعة الخضر تراجعاً في الرقم القياسي لقيمة الفجوة الغذائية مقارنة بسنة الأساس، حيث تراجع هذا الرقم عام 2003 إلى نحو 66 ولكنه عاود الإرتفاع عام 2004 ليصل إلى نحو 93 فقط ولكنه يظل أقل من سنة الأساس. وبالرغم أن الرقم القياسي لقيمة الفجوة الغذائية لمجموعة الفاكهة تراجع إلى نحو 83 عام 2003 مقارنة بسنة الأساس، إلا أنه عاد ليرتفع بشدة لنحو 135 عام 2004. وانخفض الرقم القياسي لقيمة فجوة السكر عن قيمته في سنة الأساس وذلك عامي 2002 و2003 وارتفع بنحو 2% فقط عام 2004.

وشهدت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً شديداً في قيمة الفجوة الغذائية عامي 2002 و2003 وهو ما يوضحه ارتفاع الرقم القياسي إلى 129 ،135 على الترتيب مقارنة بسنة الأساس، إلى أنه من المتوقع انخفاض هذا الرقم إلى نحو 108 عام 2004. كما ارتفعت الأرقام القياسية لقيمة الفجوة من مجموعة اللحوم بشقيها اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، حيث

قدر الرقم القياسي لقيمة فجوة هذه المجموعة بحوالي 123 عامي 2003 و2004 مقارنة بسنة الأساس.

ويوضح الجدول (1-28) أن الأرقام القياسية لقيمة الفائض الذي تحققه مجموعة الأسماك على مستوى الوطن العربي، يوضح التراجع التدريجي في قيمة هذا الفائض خلال الفترة 2002-2004 مقارنة بسنة الأساس. ونظراً للارتفاع المستمر في قيمة مجموعة الألبان ومنتجاتها، فإنه يلاحظ استمرار ارتفاع الأرقام القياسية لقيمة فجوة هذه المجموعة خلال عامي 2002 و2003 وإن تراجع قليلاً عام 2004 بالنسبة لعام 2003، ولكنه يظل أعلى من متوسط سنة الأساس.

الباب الثاني
القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

الباب الثاني

القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

2-1 السياسات الزراعية:

لقد شهدت حقبتا الثمانينات والتسعينات محاولات جادة للإصلاح في المسارات الاقتصادية لمعظم الدول العربية من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وذلك لمواكبة التغيرات التجارية والاقتصادية، التي مرت بها المنطقة العربية وما نتج عنها من تشابك في العلاقات التجارية الدولية وتشابك منظومة الاقتصاد العالمي في ظل تعاظم ظاهرة إنشاء الاتحاديات الجمركية وقيام منظمة التجارة الدولية في العام 1995.

وقد اتخذت الإصلاحات في الدول العربية أشكال ومحاور متعددة أهمها تحرير أسعار المدخلات والمنتجات، رفع القيود التنظيمية عن التجارة الداخلية والخارجية، إدخال تعديلات مؤسسية وهيكلية على مؤسسات القطاع العام بهدف إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى نقل ملكية و/أو إدارة المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص. وكذلك عملت غالبية الدول العربية على تحرير سعر الصرف للنقد الأجنبي، واتخاذ الإجراءات الملائمة لخفض معدلات التضخم والحد من العجز في موازين المدفوعات والميزانية العامة.

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي العربي فقد تأثرت السياسات الزراعية العربية كغيرها من السياسات بمجموعة من الإجراءات المرتبطة بالاقتصاد على المستوى الكلي وما تضمنته من تحرير لأسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى تخفيض القيود على التجارة وتصفية المؤسسات والشركات الحكومية وانتقال ملكيتها للقطاع الخاص. كما قامت العديد من الدول العربية بإعادة هيكلة وزارات الزراعة لتتوافق مع الدور الجديد للدولة وإعداد الآليات والأدوات والوسائل اللازمة للتدخل غير المباشر من خلال إصدار الخطط التأشيرية إضافة إلى الإسهام في برامج التنمية الريفية وإقامة البنيات الأساسية ودعم مراكز البحوث والإرشاد والتدريب الزراعي.

ونتيجة لذلك فقد أصبح الإنتاج الزراعي وفي غالبية الدول العربية يعتمد على آليات السوق الحر والمزايا النسبية والتنافسية. كما أصبح للقطاع الخاص العربي دوراً أكبر في قيادة كافة العمليات الزراعية من استثمار وإنتاج وتصنيع وتسويق وتجارة، بحيث أصبح الدور الحكومي يكاد يقتصر على إنشاء وتطوير البني التحتية وتقديم الخدمات المساندة وإجراء الدراسات الاقتصادية وتقديم الدعم الفني. إضافة إلى الإشراف والرقابة والتخطيط الذي يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبما يخدم المحافظة عليها وصيانتها وتنميتها،

إضافة إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة وتحقيق التوازن المطلوب ما بين الأهداف المختلفة للسياسات الزراعية والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية وتوفير فرص العمل وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وضمان سلامة الأغذية المتاحة للمستهلكين، إضافة إلى تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمشتركة في القطاع الزراعي.

وبناءً عليه فأنه وعلى الرغم مما تأثرت به الزراعة العربية من تغيرات اقتصادية وتجارية عالمية وإقليمية ومحلية، وما تعرضت له الدول العربية من موجات متكررة من الجفاف وانحباس الأمطار، أثرت سلباً على الإنتاج وبخاصة في القطاعات الزراعية المطرية، فان ما انتهجته وتبنته الدول العربية من سياسات اقتصادية وإنتاجية، وما تبعته من برامج تنموية بشأن تطوير وتحديث القطاع الزراعي، قد قلل كثيراً من الآثار السلبية لتلك العوامل، بل واسهم أحياناً وفي بعض الدول العربية في زيادة إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية، وبخاصة تلك التي تعتمد على الري، مما أدى إلى انخفاض حجم الفجوة الإنتاجية العربية في العديد من السلع الغذائية، وفي أسوأ الأحوال المحافظة على ثباتها عند حدود معينة على الرغم من الزيادة السكانية العالية.

2-2 المتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

شهدت الدول العربية خلال فترة التسعينات العديد من التحولات والمستجدات الاقتصادية والتجارية والتي كانت لها أثار كبيرة في توجيه مسارات وسياسات وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية والتأثير على أوضاعها ومتغيراتها ومستويات أدائها. ويأتي في مقدمة تلك المتغيرات ما تبنته غالبية الدول العربية من إصلاحات اقتصادية وتعديلات هيكلية، ودخول معظم الدول العربية في اتفاقيات دولية وإقليمية وثنائية هامة مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ونتيجة لما سبق فانه وعلى الرغم من الأهمية القومية والاستراتيجية للتكامل العربي على كافة الأصعدة والمستويات، فإن ضرورات التكامل الاقتصادي والزراعي العربي لم تكن في أي وقت سابق أكثر حيوية وأشد إلحاحاً مما هي عليه في هذه المرحلة، وذلك لما فرضته المتغيرات والمستجدات السابقة الذكر من تحديات هائلة أمام الدول العربية، الأمر الذي يستوجب تحقيق إنجازات غير مسبوقة في مجال التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية والزراعية العربية لتحقيق أفضل مستويات التكامل الاقتصادي العربي من جهة والأمن الغذائي العربي من جهة أخرى.

وتفاعلاً مع ما سبق، وانطلاقاً من أهمية تحديث الاقتصاديات العربية وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية لتكون خطوة أولى نحو بناء تكتل اقتصادي عربي، فقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في شهر كانون أول (ديسمبر) من العام 1997 قراراً تضمن الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خلال عشر سنوات تبدأ من أول يناير (كانون ثان) 1998، ووافق المجلس في نفس القرار على البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة متضمناً الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً لإزالتها بالكامل في نهاية العشر سنوات (تم الاتفاق على تخفيضها إلى 8 سنوات). وقد اعتبرت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية عام 1981، كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وذلك بهدف الإسراع في قيامها دون الدخول في خضم التعديلات والتشريعات وإجراءاتها المعقدة والطويلة. وعليه فإن الدول العربية الأعضاء في هذه الاتفاقية هم أعضاء حكم في منطقة التجارة الحرة العربية، أما الدول غير الأعضاء فيترتب عليها أولاً الانضمام إلى الاتفاقية لكي تصبح طرفاً في منطقة التجارة الحرة العربية، وتلتزم بتطبيق البرنامج.

والآن وبعد دخول الاتفاقية حيز التطبيق الفعلي حيث تم إزالة الشريحة الأخيرة من التعريفة الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء فيها اعتبارا من بداية العام 2005، فانه يتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية وبشكل كبير في تحقيق أفضل مستويات التكامل الاقتصادي العربي من جهة والأمن الغذائي العربي من جهة أخرى وذلك لما يتوقع ان تحققه من زيادة في حجم التجارة الزراعية البينية العربية نتيجة لإزالة القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة ما بين الدول الأعضاء، ولما هو متوقع من إسهامها على نحو أو آخر في تغيير أنماط الإنتاج الزراعي والهياكل الإنتاجية والتراكيب المحصولية، وأنماط توجيه وتخصيص الموارد والاستثمارات، والمستويات التقنية ومعدلات الإنتاج والإنتاجية، وما إلى ذلك من الأمور التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأوضاع التجارة الخارجية الزراعية. وكذلك فانه من المتوقع أن يساهم تحرير التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنشيط الإنتاج العربي الموجه للتصدير، لا سيما بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تمتلك بعض دول المنطقة قدرات ومزايا تصديرية منها، كما هو الحال بالنسبة للبقوليات والبطاطس والخضر والفاكهة والأسماك واللحوم الحمراء والبيضاء.

كما أنه من المتوقع أن ينعكس قيام منطقة التجارة الحرة العربية ولو بدرجة محدودة على تحسين أوضاع الإنتاج والاكتفاء الذاتي ومستوى الدخول والأوضاع التغذوية للمستهلكين نتيجة لزيادة حجم التبادل التجاري الزراعي العربي البيني وتطوير التجارة الزراعية العربية الخارجية من حيث القيمة والكمية،إضافة إلى مساهمتها في تخفيض حدة الاعتماد المتزايد على الواردات الزراعية من خارج الدول العربية.

2-3 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

يرتبط المخزون من السلع الغذائية والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالمعروض من الغذاء. وتستخدم الدول مخزونها الاستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض حيث تقوم بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند ارتفاع مستويات الأسعار، تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون. أما مخزون الطوارئ من السلع الغذائية فإن استخدامه يتركز بصفة أساسية في مواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة. وتعكس الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها حيث تشير الزيادة في حجم المخزون بين موسمين زراعيين إلى وفرة السلع الغذائية، وزيادة المعروض منها، أو تشير إلى إمكانية الدولة على الحصول على تلك السلع. والعكس في حالة انخفاض حجم المخزون والذي يشير إلى انخفاض المعروض من السلع أو إلى عدم إمكانية الدولة على شراء الكميات اللازمة، وبذلك تعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات الهامة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. فعلى المستوى الدولي ووفقاً لتقدير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول المخزون من الحبوب الغذائية على مستوى العالم في موسم 2004/2003 قد انخفض بنحو 89 مليون طن عن مستواه الموسم السابق، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج الحبوب في بعض دول العالم، خاصة الصين والهند وروسيا وأوكرانيا والإتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لموسم 2004-2005 فتشير التقديرات إلى زيادة النتاج العالمي من الحبوب إلي نحو 2.04 بليون طن ليرتفع بذلك المخزون ولأول مرة خلال الخمس سنوات الماضية، غير أن عواقب الجفاف في الماضي وغزو الجراد الصحراوي تواصل تهديدها لسبل العيش وفرص الحصول علي الأغذية لملايين المزارعين والرعاة في مناطق شمال وغرب أفريقيا حسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في يونيو 2005.

وعلى مستوى الدول العربية يزداد الاهتمام بالمخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ، ويشمل سلعاً عديدة بجانب سلع الحبوب، منها السكر والحليب والزيوت النباتية. وعادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي حاجة الدولة لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. وكما تشير بيانات جدول (2-1)، فإن محصلة الحركة في حجم المخزون الاستراتيجي

من سلعة القمح كانت موجبة ومتزايدة على مستوى الوطن العربي للأعوام 2002 و2003 و2004، حيث كان التغير في حجم المخزون موجباً في معظم دول الوطن العربي.

أما محصول الأرز فقد شهد مخزونه تغيراً موجباً بين عامي 2001 و2002، وخلال الأعوام 2003 و2004، وقد كان حجم التغير كبيراً بين عامي 2001 و2002. أما السكر فقد انخفض المخزون منه بين عامي 2001 و2002 وارتفع في عامي 2003 و2004. وفي المتوسط للأعوام 2002-2004 فإن المحصلة في حركة المخزون من سلع القمح والأرز والسكر والزيوت النباتية كانت موجبة على مستوى الدول العربية.

وعلي المستوى العالمي فان البيانات المتوفرة تشير إلى الانخفاض العالمي من الحبوب بين عامي 2001 و2002، وكذلك في عام 2003، إلا أن تحسن إنتاج محاصيل الحبوب في موسم 2005/2004 أدى إلي زيادة حجم مخزون الحبوب ولأول مرة خلال الخمس سنوات الماضية كما تمت الإشارة إليه.

جدول (2-1): الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2001-2004

الكمية: (ألف طن)

الدولة	السلع الغذائية	حجم المخزون عام 2001	التغير في حجم المخزون		
			2002	2003	2004
الأردن	القمح	97.2	- 43.7	+ 211.2	
	الأرز	92.7	- 0.6	+ 1.7	
	السكر	17.9	- 2.5	+ 5.5	
البحرين	القمح	25.0	+ 5.0		
	الأرز	21.0	- 1.0		
	السكر	6.0	0.0		
	الزيوت النباتية	5.0	+ 1.0		
تونس	القمح	213.9	+ 106.1	- 7.3	
	الأرز	3.5	+ 0.7	+ 0.84	
	السكر	20.8	+ 1.1	+ 3.4	
	الزيوت النباتية	19.2	+ 2.9	+ 3.3	
	الألبان	23.5	10.0	0.0	+16.0
	اللحوم البيضاء	689.0	116.0	+ 452	+720.0
الجزائر	القمح	700.0	0.0	0.0	+100.0
السودان	القمح	67.2	- 63.9	- 3.3	+37.0
	الذرة الرفيعة	143.7	+ 161.40	- 65.2	
سوريا	القمح	4249.0	+ 1107.5	+ 468.1	
	الأرز	10.00	+ 2.00	- 1.00	
	السكر	20.0	+ 22.0	- 20.0	
العراق	القمح	1960.0	+ 59.0	+ 61.0	
	الأرز	310.0	+ 9.0	+ 10.0	
	السكر	630.0	+ 5.0	+ 5.0	
	الزيوت النباتية	86.0	+ 4.0	+ 2.0	
السعودية*	القمح	1324.1	-	+585	+20.8

الدولة	السلع الغذائية	حجم المخزون عام 2001	التغير في حجم المخزون		
			2002	2003	2004
	الأرز	214.3	-	11.3+	17.0+
	السكر	35.6	-	1.9+	2.8+
	الزيوت النباتية	40.2	-	1.2+	1.7+
	الحليب المجفف	37.0	-	0.8-	1.9+
سلطنة عمان	القمح	40.0	0.0	0.0	
	الأرز	28.3	32.2 +	21.2 -	
	السكر	9.0	0.36 -	58 -	
	الزيوت النباتية	0.6	0.0	0.0	
قطر	الأرز	5.4	3.5 -	0.4+	1.9+
	السكر	3.02	0.62 +	7.4+	3.6-
	الزيوت النباتية	0.16	0.02 +	02.-	0.2+
مصر	القمح	591.5	65.10 +		
	الأرز	5.9	12.87 +		
المغرب	القمح	10.9	0.0	3.8 -	
	الأرز	0.28	0.0	0.1 -	
موريتانيا	القمح	39.63	6.00 +	0.2 +	0.2-
	الأرز	19.66	19.33 -	0.3-	06.+
	السكر	152.1	4.5 +	05.+	5.1+
اليمن	القمح	450.0	30.0 -	40.1+	6.1+
	الأرز	80.0	70.0 +	6.4+	8.7+
	السكر	149.2	49.2 -	74.8+	6.7+
إجمالي الدول العربية	القمح	9768.4	1211.1+	1351.3+	163.7+
	الأرز	791.0	102.4+	8.0+	27.7+
	السكر	1043.6	18.8-	20.1+	11.0+
العالم **	محاصيل الحبوب		7871.49 -		

* حجم المخزون في السعودية لعام 2002.
** العالم لمتوسط الفترة (1999-2-1) وفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الشبكة الدولية.
المصدر: التقارير القطرية لأوضاع الأمن الغذائي عام 2003.

4-2 توفير مستلزمات الإنتاج:

يعتبر توفير مستلزمات الإنتاج بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة من العوامل الهامة التي تؤثر على أوضاع الأمن الغذائي وذلك لتأثيرها المباشر على إنتاجية السلع الغذائية. وتتمثل أهم مدخلات الإنتاج في قطاع الزراعة العربية في البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات ومياه الري والأعلاف الحيوانية والسمكية والأدوية البيطرية واللقاحات. وفي إطار الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول العربية لتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي يشهد قطاع الزراعة العربية قيام العديد من المؤسسات والبرامج الوطنية العاملة في مجال توفير وإنتاج تلك المدخلات. كما تقوم المراكز البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا في الدول العربية بإجراء الأبحاث لغايات تطوير وتوطين مدخلات الإنتاج الحديثة، علاوة على الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال. كما هو الحال في الأردن حيث يوفر القطاع الخاص البذور والتقاوي عن طريق

الاستيراد ويتم إجراء الاختبارات اللازمة لضمان جودتها من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة. و.يقوم المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا بإجراء الأبحاث لغايات المختلفة.

وفي الجزائر تضم المؤسسات العاملة في مجال توفير الأصناف والبذور المحسنة المعاهد التقنية، إضافة إلى المعهد الوطني للبحث الفلاحي والمعهد الوطني للبحث الغابي. وفي السعودية تضم المؤسسات العاملة في مجال توفير مدخلات الإنتاج الشركة الوطنية لإنتاج البذور والخدمات الزراعية والشركات الزراعية المساهمة والمؤسسات التجارية الزراعية. وفي السودان تعمل في هذا المجال كل من الشركة العربية السودانية للبذور وإدارة التقاوي بوزارة الزراعة والغابات وهيئة البحوث الزراعية ولجنة المدخلات بوزارة الزراعة والغابات والعديد من شركات القطاع الخاص. أما في سوريا فتعمل في المجال الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية والمؤسسة العامة لإكثار البذار ومديرية الشؤون الزراعية لبعض الشركات الخاصة. وفي العراق يوجد مركز إباء للأبحاث الزراعية ومنظمة الطاقة الذرية العراقية والهيئة العامة للبحوث الزراعية والمعهد الفني في المسيب والبرنامج الوطني لزراعة الأرز والبرنامج الوطني لزراعة الطماطم ومركز الربيع للأبحاث الزراعية والشركة العامة للمحاصيل الصناعية والشركة العامة للبستنة والغابات والهيئة العامة لفحص وتصديق البذور وشركة مابين النهرين العامة لإنتاج البذور والشركة العراقية لإنتاج البذور. وفي سلطنة عمان يعمل في المجال كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية من خلال برامج الإرشاد الزراعي والشركات الزراعية. وفي اليمن تضم المؤسسات العاملة في مجال توفير مدخلات الإنتاج كل من المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة والشركة العامة لإكثار بذور البطاطس والشركة العامة لإكثار بذور الخضار ومشروع إكثار البذور والمدخلات الزراعية والقطاع الخاص.

فعن طريق تلك المؤسسات العاملة والبرامج والسياسات المساعدة، تسعى الدول العربية لضمان توفير الكميات المطلوبة من مدخلات الإنتاج للمزارعين وفي مواعيدها المناسبة. فعلى سبيل المثال قدمت الجمهورية العربية السورية قروضاً للمزارعين بهدف زيادة الإنتاج لشراء المدخلات الزراعية، بما في ذلك البذور المحسنة وتطوير تقنيات الري. ورفعت حكومة العراق مستوى دعمها للمزارعين لشراء المدخلات الزراعية، واستمرت في إنشاء شبكات الري والصرف الزراعي بهدف زيادة إنتاج الأغذية. وعززت المغرب إجراءاتها لمساعدة المزارعين من خلال منحهم قروضا زراعية وإلغاء الديون عند الحاجة. وفي تونس يتم توفير البذور والشتول بالكميات والنوعية الضرورية للإنتاج وذلك بالاعتماد أساساً على الإنتاج الوطني، وكذلك على التوريد بالنسبة للبعض من الزراعات والغراسات.

ونظراً للارتباط الوثيق بين استخدام تلك المدخلات لزيادة الإنتاج الزراعي من ناحية والاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، يزداد الاهتمام في الدول العربية بالحد من تلوث البيئة وضمان سلامة الغذاء لضمان سلامة المستهلك حيث الاتجاه نحو تشريد استخدام الأسمدة الكيماوية للتقليل من آثارها الضارة على الإنسان والحيوان والمياه والتربة. وكذلك الاتجاه نحو ترشيد استخدامات مياه الري للتقليل من الفاقد منها أثناء عمليات الري الحقلي وبالتالي الحد من التلوث البيئي والأمراض المتناقلة والمرتبطة بمياه الري. والاتجاه نحو التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية لمنع تلوث الأغذية. وفي هذا الصدد تبنت العديد من دول الوطن العربي برامج المكافحة المتكاملة وعملت على نشرها من خلال البرامج الإرشادية وأيام الحقل ومدارس المزارعين. وهناك أيضا الاتجاه نحو الزراعة العضوية التي تمثل عملية استخدام الطرق التي تحافظ على البيئة في جميع مراحل إنتاج وتداول السلع الغذائية. وبالرغم من ذلك فان استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي في الدول العربية يواجه بالكثير من المحددات المرتبطة بمدى توفرها ومستويات أسعارها وطرق ومعدلات استخدامها على المستوى المز رعي.

وتختلف معدلات استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي اختلافاً كبيراً فيما بين الدول العربية من ناحية، كما تتباين بين مختلف النظم الزراعية في تلك الدول من ناحية أخرى. فعلى مستوى الدول العربية تتوفر مدخلات النتاج الحديثة من بذور محسنة وأسمدة وميكنة زراعية في قطاعات الزراعة المروية بينما يندر توفرها للزراعات المطرية والزراعات التقليدية. فبالنسبة للأسمدة الكيماوية بلغ المعدل العام لاستخدامها في الوطن العربي نحو 51 كيلوجرام للهكتار مقارنة بنحو 92 كيلوجرام للهكتار علي مستوى العالم. وتراوح المعدل بين نحو 371 كيلوجرام للهكتار كما في مصر ونحو اقل من 20 كيلوجرام للهكتار كما في الجزائر وموريتانيا واليمن والسودان والصومال. وبالنسبة لاستخدام الميكنة الزراعية فان المعدل العام للوطن العربي يبلغ في المتوسط نحو 8 جرارات لكل 1000 هكتار مقارنة بنحو 18 جراراً لكل 1000 هكتار على مستوى العالم. ويتراوح المعدل بين نحو 39 جراراً كما في فلسطين ونحو ما يقل عن 5 جرارات كما في البحرين والسعودية والصومال وعمان وقطر وموريتانيا واليمن والسودان.

ومن المحددات العامة التي تواجه استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي في الدول العربية ما يلي:

- استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية بطرق عشوائية مما يقلل الاستفادة منها في ظل ضعف أو غياب خدمات الإرشاد الزراعي.
- عدم توفر مدخلات الإنتاج وخاصة البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية في المواعيد المطلوبة.

- ارتفاع تكاليف المدخلات وضعف خدمات التمويل الزراعي.
- تعرض البيئة إلى مشاكل التلوث نتيجة عدم إتباع المعايير المنصوص عليها فيما يتعلق بتخزين مدخلات الإنتاج الكيماوية وطرق استعمالها والتخلص من عبواتها ومن الخليط المتبقي منها بعد استعمالها.
- عدم مقدرة المزارعين في بعض مناطق الزراعة التقليدية على شراء البذور المحسنة للتكلفة العالية وارتفاع تكاليف الترحيل.
- ضعف القدرة التسويقية لبعض الشركات العاملة في مجال إنتاج البذور.
- عدم توفر العدد الكافي من الجرارات والحاصدات والذي يتناسب مع المساحات المزروعة، وعدم توفر قطع الغيار.
- بطء نشر وتبني تقنيات إنتاج البذور لدى المزارعين.
- محدودية الأصناف الهجين المتوفرة.
- ضعف استعمال تحاليل التربة كأداة لترشيد الاستعمال الكمي والنوعي للأسمدة.
- ضعف برامج البحث الزراعي الميداني المتعلقة بتحديد تركيبات معينة حسب المناطق والزراعات المستعملة.

الباب الثالث
دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي

الباب الثالث

دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي

3-1 مجالات ودور القطاع الخاص العربي في تحقيق الأمن الغذائي:

لقد ركزت غالبية الحكومات العربية منذ بداية التسعينات على إعطاء دوراً أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة الأنشطة والمجالات وبشكل خاص في المجالات الزراعية، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وخطط وسياسات مختلفة هدفت إلى تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في الأنشطة الزراعية المختلفة، سواء من خلال تقديم الدعم الفني والمالي بالحدود المسموحة في الاتفاقيات الدولية وتوفير البُنى المؤسسية والتحتية وتقديم الحوافز التشجيعية والضمانات والإعفاءات الجمركية والضريبية اللازمة لتشجيعه على الاستثمار في المجال الزراعي، أو من خلال تهيئة البيئة المناسبة لنموه وتطوره من سياسات تجارية ونقدية وتشريعات وأنظمة وقوانين.

وقد أثمرت الجهود العربية في هذا المجال والتي ارتكزت على أربعة محاور رئيسية هي:-

1. القوانين والأنظمة والتشريعات.
2. الحوافز المادية والعينية المباشرة وغير المباشرة ضمن الحدود المسموحة بالاتفاقيات الدولية والموارد المالية المتاحة.
3. توفير البني التحتية والخدمات المساندة وخاصة في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي.
4. توفير البني المؤسسية الهادفة إلى خلق بيئة استثمارية متطورة ومواتية.

في زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في الدول العربية في معظم الأنشطة الاقتصادية ومنها الأنشطة الزراعية، مما أدى إلى كسر حاجز الإحجام عن الاستثمار في الأنشطة الزراعية، بحيث أصبح للقطاع الخاص العربي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي. وذلك لكون القطاع الخاص قد أصبح وفى ظل برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة يتحمل العبء الأكبر في كافة الأنشطة والمجالات الزراعية مثل الاستثمار واستصلاح واستزراع الأراضي والإنتاج والتسويق والتجارة الزراعية وفي تقديم وتوفير الخدمات المساندة وخاصة في مجال التجارة والتسويق، بحيث أصبح دور القطاع العام - في السنوات الأخيرة - يكاد يقتصر في إنشاء وتطوير البني التحتية الأساسية وتوفير الخدمات المساندة (كالبحث والإرشاد والتدريب

والمعلومات ... إلخ) وفي تقديم المعونة الفنية والدراسات الاقتصادية والرقابة والإشراف والتخطيط التأشيري.

وعلى الرغم من الإنجازات المقدرة التي حققتها غالبية الدول العربية بقطاعيها العام والخاص في المجالات الزراعية المختلفة فانه ما زال يتوفر في الوطن العربي العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق قدراً أكبر من الأمن الغذائي، سواء في المجالات الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية أو في المجالات والجوانب البحثية والإرشادية وفي مجال توفير وتطوير البنى التحتية والخدمات المساندة.

ففي المجالات الإنتاجية فانه يلاحظ بان الإنتاج الزراعي في غالبية الدول العربية يتكون من إنتاج الغلال والحبوب الزيتية والخضر والفاكهة والأعلاف وتربية الماشية وإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء وتنمية الثروة السمكية. وقد أبدت بعض الدول العربية مؤخراً اهتماماً متزايداً بإنتاج الزهور ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية. وعلى الرغم مما تم إنجازه في المجالات الإنتاجية السابقة الذكر فانه لا يزال يتوفر فرصاً استثمارية كبيرة وواعدة للقطاع الخاص في الدول العربية في المجالات المذكورة سابقاً وبالذات في مجال الإنتاج النباتي والحيواني سواء لغايات الاستهلاك المحلي أو لغايات التصدير خاصة وان الوطن العربي يعاني من عجز (فجوة غذائية) في معظم السلع والمنتجات الزراعية باستثناء الأسماك. ويوضح الجدول (3-1) بعض المجالات المتوفرة والواعدة للاستثمار الخاص في مجالات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي في بعض الدول العربية.

وفي مجال التصنيع والتسويق والخدمات المساندة، فانه وعلى الرغم من توفر البُنى التحتية الأساسية اللازمة للقطاع الزراعي والأنشطة المصاحبة له في معظم الدول العربية وبدرجات متفاوتة من حيث التطور والكفاءة بما فيها أسواق الجملة والتجزئة المتنوعة والمتخصصة ومصانع الأغذية المتطورة ومحطات التعبئة والفرز والتدريج ووسائط النقل ومشاغل التصدير والطرق والمخازن بكافة أنواعها والمسالخ ومصانع العبوات ومختبرات فحص وتوكيد الجودة وغيرها من الخدمات المساندة. فان البيانات المتاحة من خلال الدراسات والتقارير المختلفة القطرية والقومية التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية على مدى السنوات العشر الماضية تعكس حاجة غالبية الدول العربية لتطوير وتوسيع وتنظيم الأسواق والمصانع والمخازن والمسالخ والمحطات القائمة. كما تعكس الحاجة إلى إنشاء مزيداً من المصانع الغذائية المتطورة ومصانع العبوات ومواد ومحطات التعبئة والتغليف والتدريج والمخازن المتطورة ومراكز المعلومات وغيرها من الخدمات المساندة، وذلك لمواكبة التغيرات العالمية والإقليمية والدولية في المجالات التجارية والتكنولوجية، ولمواجهة الطلب المتزايد

على السلع والمنتجات الزراعية محلياً وإقليمياً وعالمياً وللتمكن من رفع مستويات الجودة للمنتجات الزراعية العربية ولتلبية أذواق المستهلكين في الأسواق المحلية والعالمية، خاصة وان توفير الخدمات المساندة يعتبر من أهم الحلقات التي تدعم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وترفع عائداته وتساهم في توفير السلع والمنتجات الزراعية لكافة أفراد المجتمع وفي كافة المناطق مما يعزز من إمكانيات وسهولة وصول المنتجات الغذائية إلى المستهلكين بأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة، مما يعزز من الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والريفية.

جدول (3-1): المجالات المتاحة المتوفرة والواعدة للاستثمار الخاص في مجالات الإنتاج النباتي في بعض الدول العربية

الدولة	إنتاج نباتي	إنتاج حيواني	إنتاج سمكي
الأردن	خضر وفاكهة – الزراعة العضوية – الأزهار - نباتات الزينة – النباتات الطبية والعطرية	تربية المواشي – الأعلاف.	إنتاج الأسماك في المياه العذبة.
الإمارات	الزهور والورود ونباتات الزينة	تربية الأبقار الحلوب – مزارع دواجن اللحم وبيض المائدة.	زراعة الروبيان.
تونس	الحبوب والبقول الجافة – الغلال والخضر – المنتجات البيولوجية – إنتاج الزهور ونباتات الزينة – البذور المحسنة ومشاتل الأشجار المثمرة والخضر – النباتات الطبية والعطرية	الألبان واللحوم الحمراء – تربية الحيوانات البرية والخيول والنعام.	تربية الأحياء المائية بالمياه المالحة والعذبة.
الجزائر	الحبوب – الأعلاف – الزيتون – الزراعات الصناعية – الأشجار ذات النواة – الكروم – الحوامض – التمور – الأعناب	اللحوم الحمراء والبيضاء – الحليب – العسل – الصوف – البيض.	السمك الأبيض والأزرق – القشريات – صياف البحر
السعودية	مجموعة الحبوب وتشمل الدخن والذرة الرفيعة والذرة الشامية والسمسم – مجموعة الخضر وتشمل الطماطم والبطاطس والبطيخ والبصل الجاف والبامية والخيار والكوسة – مجموعة الفواكهة وتشمل الموالح (برتقال وليمون) والرمان والتين والعنب والتمور والزيتون والكمثرى والمانجو والجوافة والباباي والموز واليوسفي والقريب فروت.	اللحوم الحمراء والبيضاء – بيض المائدة – الحليب الطازج.	تربية الأسماك والربيان – تجهيز وتدريج وتبريد وتجميد الأسماك – مخازن تجميد وتغليف منتجات الأسماك.
السودان	القطن – الذرة الشامية والرفيعة – القمح – الأرز- الفول السوداني – زهرة الشمس – المحاصيل البستانية والأعلاف – استزراع الغابات	تسمين المواشي لإنتاج اللحوم الحمراء – تأهيل المسالخ – مسالخ وخدمات الذبيح - اللحوم البيضاء – معامل ضبط الجودة.	مصايد الأسماك النيلية والبحرية – استزراع الأسماك والبحيرات الصناعية

المصدر: دراسات خرائط وفرص الاستثمار الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003، 2004.

ويستعرض الجدول (3-2) ملخصاً للفرص والآفاق المتاحة للاستثمار الخاص والمشترك في الدول العربية في مجالات التصنيع والتسويق والخدمات المساندة.

جدول (3-2): مجالات الاستثمار الزراعي الخاص والمشترك المتوفرة والواعدة في بعض الدول العربية في مجالات التصنيع والتسويق والخدمات المساندة

الدولة	تصنيع زراعي	تسويق زراعي	خدمات زراعية مساندة
الأردن	تجفيف الفواكه – تصنيع الخضروات – تصنيع منتجات الزيتون وتعبئة زيت الزيتون.	التصدير وإقامة شركات تسويق – إقامة البنية التسويقية والمرافق التسويقية.	إنتاج مستلزمات الإنتاج – إنتاج البذور المحسنة والتقنيات – إنتاج الشتول والتقاوي باستخدام زراعة الأنسجة.
الإمارات	تعبئة وتغليف التمور – تصنيع الألبان واللحوم – تعليب الأسماك المستوردة.	استيراد وتسويق الخضر والفواكه وقاية النباتات – الخدمات البيطرية.	وقاية النباتات – الخدمات البيطرية.
تونس	تصنيع الحليب الطازج – إنتاج الألبان – تصبير الغلال والخضر ومنتجات الصيد البحري وزيتون المائدة – إنتاج مشتقات الطماطم – تبريد وتجميد وتجفيف منتجات الصيد البحري – معاصر زيت الزيتون – تعليب زيت الزيتون – إنتاج عصير الغلال الطازج - مذابح ومسالخ – وحدات تحويل اللحوم – نشر وتكييف المنتجات الغابية.	إمكانات تسويق بالداخل ومجالات تصدير.	إضفاء قيمة مضافة للمنتجات النباتية والحيوانية – خدمات المخابر الفلاحية والبيطرية – جمع وخزن الحبوب – تكييف البذور وتسويقها – خدمات الرش الجوي – حفر الآبار والتقنيات المائية – تركيب تجهيزات وآلات الصيد البحري – تحاليل تكنولوجية وكيمائية وبيطرية.
الجزائر	طماطم مصبرة مركزة – المربة – العصائر بأنواعها – الصودا – مصبرات الخضر الأخرى.	توجد مؤسسات تسويق متعددة لمختلف المنتجات الزراعية والحيوانية.	توجد مؤسسات تعمل في مجال الخدمات الزراعية بأنواعها المختلفة.
السعودية	حفظ وتعليب الخضروات – تصنيع مشتقات الطماطم والبطاطس المجمدة والمخللات – إنتاج زيتون المائدة – صناعة المكرونة والبسكويت والنشا وصناعات تقوم على المنتجات الحيوانية – تصنيع التمور – تصنيع الأعلاف.	إمكانات التنسيق الداخلي والخارجي.	تقدير الخدمات الزراعية والبيطرية.
السودان	صناعة السكر والصمغ العربي والأخشاب وتعلب الخضر والفواكه – الطماطم والمربات ومركزات العصائر – مركزات الأعلاف – الغزل والنسيج – الغلال – الزيوت – الورق ومواد التغليف – تصنيع وتعليب اللحوم الحمراء – تصنيع الجلود.	إنشاء مراكز إعداد الخضر والفاكهة للصادر – التخزين المبرد والجاف – مراكز تجميع الماشية – النقل البحري – نقل صادرات من محاصيل زراعية وحيوانية.	خدمات الري- الميكنة الزراعية- عمليات ما بعد الحصاد – خدمات الفرز والتدريج والتعبئة للمنتجات الزراعية – توفير مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني.
سوريا	صناعة الكونسروة (البندورة والخضروات) – صناعة الحبوب والألبان والاجبان – معاصر زيت الزيتون – مصانع الأعلاف.	شركات توضيب وفرز الخضار والفواكه – شركات تعبئة وتوضيب التمور – شركات تعبئة زيت الزيتون.	إنتاج مستلزمات الري الحديث والإنتاج الزراعي والمبيدات الزراعية والأسمدة – مسالخ آلية – محالج ومغازل قطن.
مصر	تصنيع الخضر والفاكهة – تصنيع وتعبئة اللحوم والأسماك – تصنيع مخلات القصب – استخلاص الزيوت وزيت الذرة.	محطات التدريج والتعبئة – محطات تجميع الأسماك – مخازن تبريد	
المغرب	المنتجات المجمدة – المشمش – الهليون – البطيخ وقلب القوق – مصبرات الزيتون وزيت الزيتون – تطوير إنتاج المواد ذات الخصوصية المحلية والبحث عن تقنيات متطورة.	تسويق الحبوب والقطاني – إنشاء مناطق للتبادل الحر – تقديم منح للمستثمرين في خدمات التسويق الزراعي.	توفير شبكة طرق عصرية ووسائل نقل بري وبحري وجوي متقدمة ومخازن وصوامع – تكثيف وسائل الاتصال في الريف.

المصدر: دراسات خرائط وفرص الاستثمار الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003، 2004.

3-2 نماذج من النتائج التي حققتها المشاريع والشركات الزراعية:

اهتماماً من الدول العربية بتعزيز مسارات أمنها الغذائي في إطار الدور المتعاظم الذي بات يلعبه القطاع الخاص في هذا الصدد، فقد شهدت قطاعات الزراعة العربية قيام العديد من المشروعات والشركات الزراعية العاملة في مختلف المجالات ذات العلاقة بإنتاج وتوفير وتصنيع وتسويق وتداول وتصدير واستيراد السلع الغذائية. وقد حققت تلك المشروعات والشركات نتائج متميزة في مجالات إنتاج وتوفير السلع الغذائية، واكتسبت خبرات وتجارب ثرة في مجالات بحوث التطوير والإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية وإنعاش الصادرات سواء للأسواق العربية أو العالمية. وفيما يلي استعراضاً لبعض تلك المشروعات والشركات وما حققته من نتائج.

في تونس، وإلي جانب مشاريع تطوير البنية التحتية الفلاحية وتعبئة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، يتم تنفيذ عدد من المشاريع ذات البعد الأفقي تتمثل في مشاريع التنمية الفلاحية ومشروع لدعم الخدمات الفلاحية . وتهدف مشاريع التنمية الفلاحية إلى حماية الموارد الطبيعية وتحسين مستوى معيشة السكان. ويهدف مشروع دعم الخدمات الفلاحية إلى تدعيم قدرات الهياكل المهنية، وتحسين الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والمهنية والعمومية في مجالات البحث والإرشاد والتدريب وحماية النباتات والصحة الحيوانية.

ويتم حاليا إنجاز 14 مشروعاً على مستوى 12 ولاية بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 357 مليون دينار تونسي. واشتملت أهم إنجازات هذه المشاريع خلال عامي 2002 - 2003 في المحافظة على المياه والتربة وتنمية البحيرات الجبلية والأشجار المثمرة وإحداث مناطق سقوية وحفر آبار عميقة، وتهيئة الطرق الفلاحية، وتوفير مياه الشرب، والتشجير الغابي، وتحسين المراعي وإحداث مشاريع صغرى لصالح 3315 منتفعاً وإحداث جمعيات ولجان تنمية: 105 لجنة وجمعية.

وتبلغ تكلفة مشروع دعم الخدمات الفلاحية نحو 51.8 مليون دينار ويتم إنجازه على مدى 5 سنوات (2002-2006). وتشمل مكونات المشروع وقاية النباتات، البحوث الزراعية، الإنتاج والصحة الحيوانية، الإحصاء الزراعي، والإرشاد والتدريب.

وفي الجزائر يعتبر الديوان الجزائري المهني للحبوب من أهم المنشآت العاملة في مجال توفير الحبوب الغذائية ويعمل هذا المجال منذ عام 1962، وبذلك اكتسب خبرات زراعية متعددة في مجالات التسويق على مستوى الدولة، وعلى مستوى التجارة الخارجية، كما ساهم مساهمة فاعلة في مجال تطوير إنتاج الحبوب والبقوليات، وتطوير نقل وتخزين السلع على مستوى الدولة، وتوفير الغذاء.

وفي السعودية تشمل الشركات في العاملة في مجالات إنتاج وتوفير وتصنيع وتسويق وتداول وتصدير واستيراد السلع الغذائية الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) والتي ساهمت مساهمة فعالة في تنويع الإنتاج وحققت أرباحاً في عام 2004 بلغت نحو 58 مليون ريال سعودي. وشركة تبوك للتنمية الزراعية (تادكو) التي نجحت في استغلال الميزة النسبية للمنطقة وإقامة مشروع متميز لإنتاج الفاكهة متساقطة الأوراق وحققت أرباحاً عالية. هذا إلى جانب شركة الربيان الوطنية التي قامت باستثمارات ضخمة مما أدى إلى تطوير حجم الإنتاج وزيادة الصادرات. كما توجد في السعودية شركة الصافي (دوانون) وتقوم بدور كبير في صناعة الألبان إذ يشكل إنتاجها نحو 20% من إنتاج الألبان في المملكة. كما توجد شركة دواجن الوطنية التي يشكل إنتاجها من الدجاج اللاحم نحو 27% من إنتاج المملكة وهي شركة رائدة في مجال بيض المائدة حيث بلغ إنتاجها السنوي نحو 275 مليون بيضة.

وفي السودان هناك العديد من المشروعات الزراعية منها مشروع الجزيرة الذي يعتبر من أكبر المشاريع المروية مساحة (نحو مليون هكتار). ويساهم مشروع الجزيرة مع غيره من المشاريع المروية والتي تشمل مشروع حلفا الجديدة (نحو 145 ألف هكتار) ومشروع الرهد الزراعي (نحو 126 ألف هكتار) ومشروع السوكي الزراعي (نحو 12 ألف هكتار) في إنتاج المحاصيل الحقلية والبستانية والغابية والأعلاف، والمنتجات الحيوانية. وتتيح تلك المشروعات فرصاً واسعة للاستثمار في الصناعات الزراعية والغذائية. هذا إلى جانب الكثير من المشروعات الزراعية الأخرى مثل مركز سنار للخدمات الزراعية ومشروع التنمية الريفية لشمال كردفان ومشروع التنمية الريفية لجنوب كردفان ومشروع تجديد سبل العيش المستدامة بمنطقة القاش ومشروع كردفان الكبرى.

ومن أهم الشركات الزراعية في السودان شركة سكر كنانة العاملة في مجال إنتاج السكر والأعلاف والألبان والتي تمتلك أكبر وأنجح مصانع السكر في العالم وبفضلها أصبح السودان أول دولة عربية قادرة على تصدير السكر بعد أن اكتفى ذاتياً.

حالياً اتجهت الشركة لتنويع مصادر الدخل من خلال تصنيع مخلفات السكر ومنتجات الألبان والمعدات الزراعية. ويبلغ حجم رأسمال الشركة 640 مليون دولار.

هذا إلى جانب الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي المحدودة وتضم عدد من الوحدات الإنتاجية منها وحدة الدواجن ووحدة الخضر والفاكهة ووحدة الألبان ووحدة النشا والجلوكوز. كما توجد شركة النيل الأزرق للألبان المحدودة (كابو)، والشركة السودانية للزيوت النباتية، وشركة كورال لإنتاج الكتاكيت والأعلاف. والشركة العربية السودانية للبذور المحدودة.

وفي سوريا اتجهت السياسات الزراعية إلى رسم عدة أهداف استراتيجية من أهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية وفق تنمية مستدامة لهذه الموارد وتشجيع الاستثمار وخلق مناخ استثماري مناسب في القطاع الزراعي. هذا وقد صدرت العديد من الأنظمة والقوانين لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ. وقد بلغ عدد المشاريع الزراعية المشملة بهذا القانون وتعديلاته (85) مشروعاً زراعياً تعنى بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. أما المشاريع الخاصة بالإنتاج الزراعي الصناعي فقد بلغ عددها وتعديلاته (259) مشروعاً تعنى بتعبئة وفرز وتوضيب وتصنيع المنتجات الزراعية بأنواعها وتصديرها. وقد حققت هذه المشاريع الأهداف المرسومة والمتوقعة من المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتصنيع الفائض من المنتجات الزراعية والحيوانية سواء لتأمين حاجة الأسواق المحلية أو المجاورة. إضافة لإيجاد فرص عمل لمجموعة كبيرة من المواطنين وبكافة الفئات الفنية وزيادة الاستثمار في مجال القطاع الزراعي والزراعي الصناعي بشكل عام .

وبهدف مساهمة الحكومة بمؤسساتها المختلفة لدعم القطاع الزراعي وتحقيق المزيد من الأمن الغذائي ومكافحة الفقر والجوع، فقد صدر المرسوم رقم 10لعام 1986 والقاضي بالسماح بإحداث شركات زراعية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وبناءً على هذا المرسوم تم إنشاء سبع شركات مشتركة وهي: شركات (نماء، بركة، غدق، القلمون، السنابل، الربيع، الشام). وقد بلغ إجمالي القيمة التأسيسية لهذه الشركات مجتمعة ما مقداره 675 مليون ليرة سورية تم زيادته إلى 1025 مليون ليرة سورية. وتتعدد نشاطات هذه الشركات في مجال الإنتاج النباتي وتربية الحيوان وزراعة أزهار القطف وتصنيع المنتجات الغذائية الزراعية بأنواعها وطرحها في الأسواق المحلية وتصديرها إضافة لاستثمار الموارد الطبيعية الزراعية بالشكل الأمثل وفق الخطط الفنية المعتمدة وتشغيل اليد العاملة وتحقيق مزيداً من الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر والجوع.

وفي العراق تتعدد المشاريع الزراعية في العراق منها المشاريع الكبيرة مثل مشروع المسيب الكبير، ومشروع الخالص، ومشروع ري وبزل الإسحاقي، ومشروع ري كركوك، ومشروع ري الجزيرة الشمالي، ومشروع ري الجزيرة الجنوبي، ومجمع الدجيلة الزراعي الصناعي وغيرها. وتغطي هذه المشاريع مساحة 3.75 مليون هكتار. وتعمل معظم هذه المشاريع في إنتاج المحاصيل الغذائية الصيفية والشتوية وتربية الأبقار الحلوب والأغنام.

و من أهم الشركات الزراعية العاملة في العراق الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية وتقوم بتقديم خدمات الإنتاج الحيواني وتوفير المستلزمات، وإنتاج الإصبعيات والكفيات للثروة السمكية والحيامن للتلقيح الاصطناعي وإدارة برنامج تشغيل مشاريع الدواجن. ويبلغ حجم رأسمال الشركة التي تم إنشاؤها في عام 1998 نحو 1 مليار دينار عراقي. وقد

ساهمت مساهمة كبيرة في تطوير إنتاجية الأبقار الحلوب عن طريق التلقيح الاصطناعي ، وتنمية منتجات الدواجن،و تنمية الثروة السمكية عن طريق إطلاق الإصبعيات والكفيات في المسطحات المائية.

وهناك الشركة العامة للبستنة والغابات وتعمل في مجال تنمية بساتين الفاكهة وإدخال الأصناف المتطورة لمحاصيل الخضر والإنتاج في البيوت البلاستيكية وتطوير تقنيات زراعة الطماطم، وإدارة برنامج الزيتون عالي الزيت، وإنتاج الشتلات اللازمة وإجراء البحوث الخاصة بأنشطة البستنة إضافة إلى تنمية الثروة الغابية. تم إنشاء الشركة في عام 1997 ويبلغ حجم رأسمال الشركة نحو 300 مليون دينار عراقي، وقد ساهمت مساهمة كبيرة في تطوير إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة.

وتعمل الشركة العامة للمحاصيل الصناعية في مجال تنمية زراعة المحاصيل الصناعية وإجراء البحوث لإدخال محاصيل صناعية جديدة. يبلغ حجم رأسمال الشركة نحو500 مليون دينار عراقي وساهمت في تنمية المحاصيل الصناعية الغذائية كالمحاصيل السكرية والبذور الزيتية.

وتعمل شركة ما بين النهرين العامة لإنتاج البذور في مجال إنتاج الرتب العليا لبذور القمح والشعير وتجفيف الذرة الصفراء برأسمال يقدر بنحو 800 مليون دينار عراقي، وساهمت في إنتاج الرتب العليا للبذور، ورفع معدلات الغلة وزيادة إنتاج المحاصيل الغذائية .

وفي سلطنة عمان تعمل الشركة الوطنية العمانية لمنتجات الألبان المحدودة التي تم إنشاؤها في عام 1976 في مجال إنتاج الحليب الطازج والحليب طويل الأمد والعصائر ومنتجاتها، وتساهم الشركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال توفير الاحتياجات الغذائية ورفع القيمة الغذائية والصحية وجودة المنتجات الغذائية . كما استطاعت الشركة تطوير منتجاتها وإنتاج أكثر من نوع لتلبي حاجات المستهلكين. ويتم تصدير منتجات الشركة إلى أكثر من 35 دولة بما فيها بعض الدول الآسيوية والأفريقية. وحصلت الشركة على شهادة (ISO 9002) في عام 1997 واستطاعت الحصول على العديد من الشهادات والجوائز المحلية والدولية.

وتعمل شركة ظفار للصناعات السمكية في مجال الصناعات السمكية برأسمال يقدر بنحو 5 مليون ريال عماني وهي تعتبر من ضمن مجموعة من الشركات العالمية العاملة في هذا المجال حيث تنتج ما يقارب 49 مليون علبة من التونا والساردين بالإضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من المنتجات السمكية مثل زيت السمك والأسماك المجمدة والوجبات الغذائية السمكية، ويتم تصدير منتجاتها إلى عدد من الدول الأوروبية والعربية والبلدان الأخرى .

وتعمل شركة دواجن ظفار في مجال إنتاج الدواجن الطازجة والمجمدة بحجم رأسمال يقدر بنحو 3 مليون ريال عماني، وتم إنشاؤها في عام 1994وركزت على إنتاج وتسويق الدواجن الطازجة وساهمت في توفير الغذاء للمستهلكين وحصلت على العديد من الجوائز والشهادات.

وبالإضافة للشركات السابقة هناك مجموعة من الشركات التي تعمل في مجال الصناعات الغذائية والزراعية والحيوانية والسمكية لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان وزيادة القيمة المضافة وزيادة الإنتاج وكمية الصادرات بالإضافة إلى النهوض بقطاع الصناعات ومن أهم هذه الشركات: شركة الدلفين الذهبي للأسماك، وشركة الثروة الحيوانية، والشركة الخليجية لإنتاج الفطر، والشركة العمانية للتنمية الزراعية، وشركة أعلاف ظفار، وشركة الأسماك العمانية، وشركة البحار السبعة للمأكولات البحرية، وشركة الباطنة الدولية.

وفي دولة قطر قامت العديد من المشروعات والشركات الزراعية لتطوير الإنتاج الغذائي في الدولة. وتشمل المشروعات الزراعية مشروع تشغيل مزرعة النباتات البرية الذي يعمل على المحافظة على النظام البيئي لأراضي المراعي برأسمال يقدر بنحو3.5 مليون ريال قطري وقد ساهم في حماية أراضي المراعي من عوامل التعرية وإيقاف تدهور التربة في هذه الأراضي، وزيادة معدلات الحصاد المائي وجودته مع تقوية الغطاء النباتي بالإضافة للمساهمة في حلّ مشكلة عدم استقرار مستويات إنتاج بذور الأعلاف.

أما الشركات الزراعية فتشمل شركة قطر للأسمدة الكيماوية، وشركة قطر الوطنية للأسماك، والشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن، والشركة العربية القطرية لإنتاج الألبان، والشركة العربية القطرية للإنتاج الزراعي، والشركة الوطنية للتصنيع والتسويق الزراعي، والشركة القطرية التونسية للصناعات الغذائية.

وتقوم الشركة الوطنية للتصنيع والتسويق الغذائي والزراعي بتجميع المنتجات الغذائية الزراعية وتعبئتها وتصنيعها وتسويقها، تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية من المنتجات الغذائية الزراعية بالإضافة للاستثمار في المشاريع الزراعية الغذائية واستيراد الموارد الأولية والموارد الغذائية والمستلزمات الزراعية . وتقوم الشركة القطرية التونسية للصناعات الغذائية بتعبئة زيت الزيتون التونسي والمواد الغذائية الأخرى وتصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية من زيت الزيتون والمنتجات الغذائية.

وفي المغرب قامت العديد من المشروعات الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. ومن هذه المشاريع مشروع تحسين المراعي بالمنطقة الشرقية الذي يعمل على تنمية المناطق الهامشية والأراضي المتروكة

وتحسين المراعي. ومشروع التنمية القروية المندمجة في المناطق الجبلية للحوز. ومن أهم إنجازات المشروع تهيئة الأراضي والمحافظة على المياه والتربة واستصلاح الأراضي على مساحة 1415 هكتار وتحسين المراعي على مساحة 460 هكتاراً وتشييد 32 نقطة للتزود بالماء الصالح للشرب تهيئة الطرق الزراعية. هذا الجانب مشروع التنمية القروية وتدبير الموارد الطبيعية بشمال المغرب ويعمل في مجال المحافظة على التربة واستصلاح السواقي، والمشاريع النموذجية لتنمية قطاع الزيتون في إطار المخطط الوطني للزيتون. ومشروع تنمية قطاع النخيل.

ومن الشركات الزراعية العاملة في المغرب والتي لعبت دوراً كبيراً في تنمية القطاع الزراعي، وفي الرفع من إنتاجه وتنافسيته وتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالعالم القروي، شركة التنمية الزراعية التي تعمل في مجال إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية برأسمال يقدر بنحو672.5 مليون درهم مغربي وتلعب دوراً مهماً في تطوير تقنيات الإنتاج وتحديثها ونقل التكنولوجيا. كما أن الشركة تعتبر من أهم وحدات إنتاج الشتول المحسنة للخضر والفاكهة والحبوب.

كما تعمل شركة تدبير الأراضي الفلاحية في مجال تسويق المنتجات الزراعية برأسمال يبلغ نحو 51.8 مليون درهم مغربي. وتهتم الشركة بالإنتاج النباتي والحيواني وخاصة تربية وتحسين الأغنام.

وتعمل الشركة الوطنية لتسويق البذور في مجال إنتاج وتسويق بذور المنتجات الزراعية برأسمال يبلغ نحو 34 مليون درهم مغربي. وتقوم الشركة الوطنية بدور كبير في تزويد السوق الوطنية بالبذور.

وفي موريتانيا تضم المشروعات الزراعية المشروعات الزراعية الخاصة التي يمتلكها المستثمرون الوطنيون وتعمل في مجالات إنتاج السلع الغذائية النباتية والحيوانية، وفي مجال التحويل والتصنيع. وتعتبر النتائج التي حققتها المشروعات الزراعية الخاصة هامة جدًا لما لها من آثار ايجابية على الأمن الغذائي وتتمثل في عاملين هما إنتاج مواد غذائية كالأرز والخضروات وتعليب الحليب وتوفير فرص العمل والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر.

أما الشركات الزراعية في موريتانيا فتشمل شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وتعمل في مجال الأبحاث والإنتاج الزراعي، وشركات فرنسية تعمل متخصصة في إنتاج الخضر وتصديرها إلى الأسواق الأوروبية.

3-3 نماذج من البرامج الخاصة للأمن الغذائي:

في إطار جهودها الرامية لتوفير السلع الغذائية وإتاحتها للمستهلكين اتجهت الدول العربية إلى إعداد وتنفيذ البرامج الخاصة للأمن الغذائي بمختلف مكوناتها التي تشمل تطوير إنتاج السلع الغذائية ورفع كفاءة استغلال الموارد وتحسين دخول صغار المنتجين والأسر الريفية وتحسين مستويات التغذية. وفيما يلي استعراضاً للبعض من هذه البرامج في كل من الأردن والسودان وسوريا وموريتانيا واليمن.

في الأردن تم إعداد وتنفيذ البرنامج الخاص بالأمن الغذائي الذي يتكون من عدة مشاريع تنموية لتحسين الأمن الغذائي للأسر الريفية الزراعية. وتتركز نشاطات البرنامج في المرحلة الأولى على صغار المزراعين وتشجيع المرأة الريفية على تنفيذ وإدارة معظم المشاريع الواردة في هذا البرنامج. ويتكون البرنامج من 18 مشروع في مجالات المحاصيل الحقلية والبستانية وإدارة الموارد المائية والإنتاج الحيواني.

ويهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الريفية الزراعية من خلال تحقيق زيادة مستدامة في إنتاج وإنتاجية السلع الغذائية وتنظيم واستقرار دخول المزراعين من خلال نشر المعلومات وإجراء المشاهدات لاستعمال التقنيات الزراعية المتطورة وخلق بيئة اقتصادية واجتماعية وبنية تحتية تساعد على تبني هذه التقنيات وتعزيز دور المرأة ومساهمتها في التنمية الريفية وفي تحسين دخل الأسرة الزراعية.

ويعمل البرنامج على إدارة المياه على مستوى المزرعة وذلك من خلال اتخاذ إجراءات الحصاد المائي وتطوير وسائل حجز واستغلال مياه الأمطار وإعادة وتأهيل الينابيع وتحسين أقنية الري. بالإضافة إلى التطوير الزراعي من زراعة الأشجار وإنشاء الجدران والأسلاك الحدية

وتشمل مكونات البرنامج:-

- التكثيف الزراعي: بإدخال نظم زراعية أكثر كفاءة بما في ذلك تغييرات في النمط المحصولي، أو استعمال مواد وراثية محسنة أو نظم متكاملة للتسميد أو المكافحة المتكاملة للآفات، كما يشمل ذلك التمويل والتسويق للتغلب على المعوقات التي تعترض تحسين دخول المزراعين.
- تنويع الإنتاج: (تكامل نظم الإنتاج النباتي والحيواني) بإدخال تربية الحيوانات إلى النظم الزراعية التقليدية وخاصة المجترات والدواجن وتربية النحل والأرانب بالإضافة إلى حيوانات الجر وإدخال تربية الأسماك ضمن بعض نظم الري.
- التدريب العملي للمستفيدين والمشرفين على تنفيذ المشاريع.

- مكون إرشادي- لإرشاد المستفيدين حول مختلف مكونات ومتطلبات المشروع.
- مكون بحثي لإجراء الدراسات والمسوحات المطلوبة.
- مكون إقراضي من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي لتوفير القروض الميسرة للفئات المستهدفة وهم صغار المزراعين الذين تتراوح حيازاتهم الزراعية بين 10 و50 دونم والأسر التي تمتلك قطعان صغيرة من الأغنام في المناطق المرتفعة بشكل رئيسي.

ويتم تنفيذ المشروع بواسطة وزارة الزراعة كجهة مشرفة على تنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى وزارة التخطيط، ومؤسسة الإقراض، والمركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، والقطاع الخاص، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات الأردنية، والمزراعين والأسر الريفية.

وفي السودان تم إعداد برنامج خاص للأمن الغذائي بدا تنفيذه بدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة في ابريل من عام 2001 في منطقة خور أبو حبل بولاية شمال كردفان. وفى عام 2003 تم توفير منحة من الحكومة الليبية قدرها 1.9 مليون دولار عبر المنظمة للمناطق الجغرافية التي يغطيها البرنامج في الدولة وهي ولاية نهر النيل (أدنى نهر عطبرة)، ولاية شمال كردفان (منطقة خور أبوحبل) وولاية الخرطوم (منطقة غرب أمدرمان).

تشمل أهداف البرنامج:-

- تطوير الإنتاج الزراعي (نباتى – حيوانى) من خلال تبنى حزمة تقنية جديدة.
- معالجة التذبذب في الإنتاج.
- تحسين دخول صغار المنتجين من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل.
- تحديد وتحليل الأسباب المؤدية لانعدام الأمن الغذائي ومعوقات الإنتاج.
- تحديد حد الفقر بالمناطق المستهدفة والعمل على تخفيف حدة الفقر.
- نقل التقانات المناسبة مع اعتبار قضايا العدالة الاجتماعية والمحافظة على الموارد المتاحة.
- الاهتمام باستهداف الفقر ومراعاة دمج النوع.

وتشمل مكونات البرنامج:-

- إدارة وضبط المياه.
- التنوع المحصولى.

- التكثيف المحصولى.

يتم تنفيذ البرنامج بواسطة وزارة الزراعة والغابات، وزارة الري والموارد المائية، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية، الهيئة القومية للغابات، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البنك الزراعي السوداني، وزارات الزراعة والري والثروة السمكية بولايات الخرطوم وشمال كردفان ونهر النيل،

البحوث الزراعية وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

تقدر تكاليف إعداد وتنفيذ البرنامج بحوالي 2.5 مليون دولار.

اتبع البرنامج منهجاً تكاملياً تشارك فيه كل الجهات ذات الصلة عن طريق تطبيق حزم تقنية متكاملة ومترابطة تنفذ بواسطة الأجهزة القائمة خاصة أجهزة الإرشاد الزراعي وبمشاركة المزراعين في حقول الإيضاح العملي مما أتاح الفرصة في استخدام البرنامج كأداة وأسلوب لتحليل المعوقات وإيجاد الحلول الممكنة من خلال واقع عملي ممارس لحل المشاكل مع إتباع أسلوب إرشادي بمشاركة ومعاونة المزراعين في إقامة حقول الإيضاح المسندة بالدعم الفني من قبل البحوث الزراعية والمدخلات المقدمة في شكل تمويل دوار يساهم المزارعون في إدارته والمشاركة الفاعلة في الاسترداد وتحديد المستفيدين.

ومن إنجازات البرنامج في الولايات الثلاث تأهيل آبار وشبكات الري تنفيذ عدد من الدورات التدريبية، والإعداد لتنفيذ مكون التنوع المحصولي. كما تمت زراعة 300 فداناً (126 هكتاراً) كحقول إيضاحية بمنطقة الرهد بالسميح وقد ازدادت إنتاجية الفدان من 10الى 12جوالاً للفدان كما تمت تجربة الحرث العميق والتي تضمن حفظ المياه فيها بواسطة المحراث الازميلي بأراضي القردود ذات الطبيعة الصلبة. كما تمت إقامة أيام الحقل.

و مقارنة بالزراعة التقليدية، أدى المشروع إلي زيادة في صافى العائد من الهكتار نتيجة لتطبيق الحزمة التقنية تراوحت بين 159% حلال عام 2001. وفى عام 2002 حيث كان معدل الأمطار أقل بلغت الزيادة نحو 265% مما يدل على أن تقانة حصاد المياه تصبح أكثر جدوى في المواسم الجافة

ويجري الإعداد لتنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي في بعض الولايات الأخرى والمتأثرة بنقص الغذاء بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي.

وفي سوريا هناك العديد من البرامج التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي وبكافة أبعاده وذلك لمكافحة الجوع والتخفيف من حدة الفقر ويتم تنفيذها بإشراف هيئة تخطيط الدولة. وتقوم الوزارات المعنية بالتنفيذ العملي لها وأهم أهداف هذه البرامج والمشاريع:-

- تحسين الواقع البيئي .
- تنظيم استخدام واستثمار الموارد الطبيعية وفق التنمية المستدامة.
- نشر الوعي الزراعي والبيئي وتنمية المناطق الريفية بشكل عام.
- زيادة معدلات الإنتاج الزراعي وزيادة موارد الأسر الفقيرة بشكل عام ويشير الجدول التالي إلى أهم المشاريع والاستثمارات في مجال التنمية الريفية ومكافحة الجوع والتخفيف من حدة الفقر في الجمهورية العربية السورية:-

اسم المشروع	الجهات الممولة	مكان نشاط المشروع
مشروع التشجير المثمر	تمويل وطني	جميع المحافظات
مشروع إنتاج الغراس المثمرة	تمويل وطني	عام/ جميع المحافظات
مشروع التحريج والغابات	تمويل وطني	بعض المحافظات
مشروع الحزام الأخضر	تمويل وطني	جميع المحافظات
التنمية الزراعية في جبل الحص.	ايفاد+ الصندوق العربي	محافظة حلب
مشروع تطوير المنطقة الجنوبية	الصندوق الدولي+الصندوق العربي	أربع محافظات
مشروع التنف الرائد لتطوير حوض الحماد السوري	الصندوق العربي	حوض الحماد السوري
مشروع تطوير التشجير المثمر	القرض الألماني	ست محافظات
مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية والوسطى	الصندوق الدولي+الصندوق العربي	حمص-حماه-طرطوس-اللاذقية
مشروع إحياء المراعي وإقامة محميات طبيعية في البادية	إيطالي+وطني	حمص
مشروع التنمية المتكاملة للبادية السورية	الصندوق الدولي+الصندوق العربي	ثماني محافظات
مشروع دعم صغار المزراعين والمربين في المنطقة الهامشية والبادية والأراضي المتدهورة.	-	البادية والمناطق الهامشية

هذا فيما يتعلق بنشاطات وزارة الزراعة إلا أن هناك العديد من المشاريع التي تنفذها الوزارات الأخرى بهدف تحقيق الأمن الغذائي والصحي لوزارة الصحة (مشروع القرى الصحية-مشروع الطفل السليم-مشروع تقديم وجبات غذائية داعمة لتلاميذ المدارس....) بالاشتراك مع وزارة التربية.

هذا مع الإشارة إلى المباشرة حالياً بتنفيذ مشروعين لهما الأثر الكبير في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر هما:-

- مشروع الإنذار المبكر لمكافحة الجفاف في الجمهورية العربية السورية.
- مشروع إعداد خرائط انعدام الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية.

تشكيل مركز دعم إدارة الكوارث، وذلك بمساعدة فنية من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المجموعات أو الفئات السكانية التي تشملها البرامج والمشاريع:

ويمكن القول بأن من الأهداف الرئيسة لكافة البرامج والمشاريع المعنية بتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر تستهدف المجموعات والفئات السكانية الفقيرة أو التي لا تملك وسائل الإنتاج والتي تم ذكرها في الفقرات السابقة من هذا البند.

ويتم تنفيذ بعض البرامج بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP).

ومن خلال تنفيذ هذه المشاريع فقد تم تحقيق العديد من الأهداف والنتائج الخاصة بالأمن الغذائي ومكافحة الفقر والبطالة واستثمار الموارد الطبيعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب والخضر والفاكهة إضافة لتحسين بذور المحاصيل وبعض الغراس المثمرة والحراجية وعروق الثروة الحيوانية وتشغيل مزيد من اليد العاملة. كما ازداد إنتاج كافة المحاصيل، وعلى سبيل المثال فقد ارتفع إنتاج محصول القمح من (2237) ألف طن عام 1994 إلى (3421) ألف طن عام 2003 بنسبة زيادة بلغت 53% خلال الفترة المذكورة. وتم سد الفجوة الغذائية بشكل عام ولكافة محاصيل الحبوب الغذائية والخضر والفاكهة مع تحقيق فائض للتصدير (عدا مادتي الشعير والذرة الصفراء).

وترتكز البرامج الخاصة للأمن الغذائي المقترحة في سوريا على الخطة الوطنية لمكافحة الجوع والتخفيف من حدة الفقر وتشمل تلك البرامج :

برنامج تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف وذلك حتى عام 2015.

برنامج تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف حتى عام 2015

مشاريع توصيف ورسم خارطة الجوع والتأكد من تحقيق مكونات الأمن الغذائي.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حالياً تنفيذ العديد من المشاريع الخاصة بالأمن الغذائي ومكافحة الفقر والجوع ومن أهمها:-

- مشروع إعداد خرائط الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية.
- مشروع الإنذار المبكر ومكافحة الجفاف.

وفي موريتانيا تشمل البرامج برنامج الغذاء مقابل العمل والبرنامج الخاص للأمن الغذائي.

تتمثل مكونات برنامج الغذاء مقابل العمل فيما يلي:-

- إقامة الطرق في المناطق الوعرة لفك العزلة عنها.
- إقامة السدود الترابية على بعض الوديان.
- إقامة مزارع ضيقة لإنتاج الخضر.

يغطي البرنامج المناطق الريفية التي تصنف كجيوب للفقر وسكان المناطق الريفية الأكثر فقراً. ويتم تنفيذه بالتعاون مع الجهات المانحة وتشمل برنامج الغذاء العالمي، - الإتحاد الأوروبي ودول إيطاليا واليابان وفرنسا.

تتمثل آثار برنامج الغذاء مقابل العمل في توفير الغذاء بصورة مباشرة وتحسين الإنتاج الزراعي، فضلا عن كميات الأغذية الهامة التي يتم توزيعها على المشاركين في العمل. أما الآثار غير المباشرة فتتمثل في تسهيل وصول الغذاء إلى بعض المناطق المعزولة بفضل طرق وممرات فك العزلة التي تقام في إطار البرنامج.

ويساهم البرنامج في زيادة إنتاج السلع الغذائية ولكن بكميات محدودة بسبب محدودية المساحات وعدم كفاءة أساليب الإنتاج المتبعة. كما يساهم البرنامج في توفير فرص العمل وزيادة الدخول بالنسبة للعاملين في تنفيذ الأنشطة وللمجموعات المستفيدة من المزارع والسدود التي تقام في إطار البرنامج.

أما البرنامج الخاص للأمن الغذائي فيهدف إلى:-

- الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي في إطار تنمية زراعية مستدامة.
- اختبار طرق ووسائل لتحديث المزارع وتسيير البنى التحتية وتجهيزات الري من طرف تجمعات المنتجين.
- وضع نظام تسيير ذاتي للمدخلات والقرض والتسويق.
- وتشمل مكونات البرنامج:
- إعادة استصلاح بعض مزارع الأرز المتدهورة.
- تحسين طرق الري.

- توفير المدخلات الزراعية.

بدأت المرحلة التجريبية للمشروع في عام 1998، وبدأت إعادة استصلاح المزارع في نهاية عام 2004. ويغطي البرنامج بعض المزارع المروية في ولايات اترارازه، ولبراكنة، وقور قول. ويتعاون في تنفيذ المشروع كل من وزارة التنمية الريفية والبيئة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البنك الإفريقي للتنمية والتعاونيات المستفيدة.

ومن النتائج المتوقعة للمشروع تدريب المستفيدين وتأهيل الأراضي، واختبار نماذج للتكثيف الزراعي وبناء المخازن.

وفي اليمن توقف العمل في برنامجين الأول هو البرنامج الخاص بالأمن الغذائي وممول من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والآخر برنامج المبادرات المحلية.

ويتم تنفيذ برنامج المساعدة الغذائية الفرنسية من أجل دعم برنامج الأمن الغذائي وهو عبارة عن مساعدة عينية من دقيق القمح (3440 طناً) التي بلغ تكلفة شرائها مبلغ مليون وأربعمائة ألف يورو.

الباب الرابع
نماذج من الجهود القطرية لتعزيز الأمن الغذائي

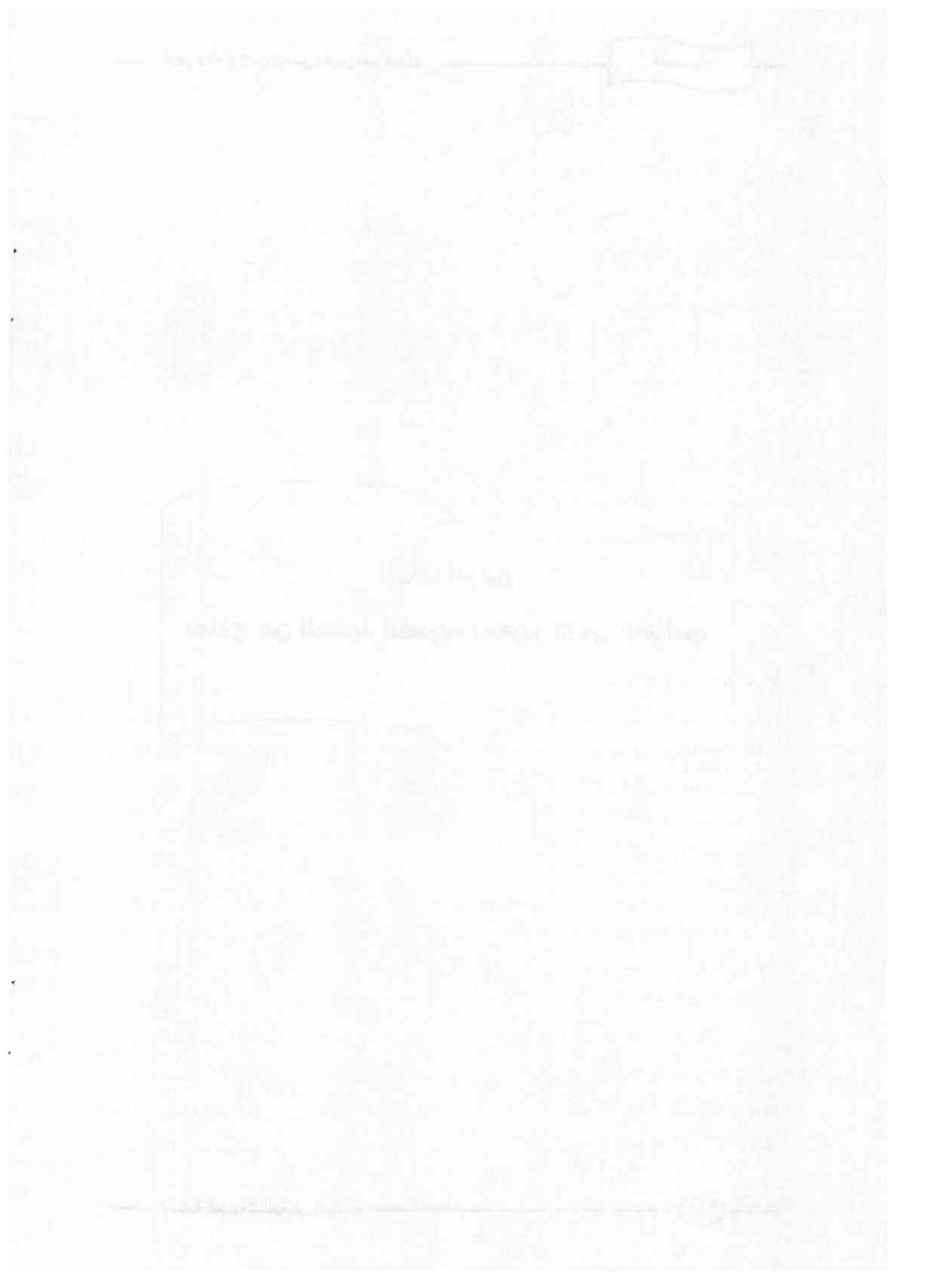

الباب الرابع
نماذج من الجهود القطرية لتعزيز الأمن الغذائي

يستعرض هذا الباب نماذج من الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي في مجالات زيادة إنتاج وعرض الغذاء، توزيع وتوفير الغذاء، بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية، وتوفير الغذاء للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للنقص الغذائي. ويعتمد الباب على البيانات والمعلومات التي تضمنتها تقارير الدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي لعام 2004.

4-1 الجهود في مجال زيادة إنتاج وعرض الغذاء:

في الأردن تبنت الحكومة الإستراتجية الوطنية للتنمية الزراعية والتي تشمل (130) مشروعاً لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والبيئية تضمنت توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين تنافسية المنتجات الزراعية والحد من الهجرة من الريف إلى المدن وزيادة مساهمة المرأة في التنمية الزراعية. هذا إلى جانب المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي والتنوع الحيوي.

وفي الإمارات تشجع الدولة إقامة المعارض الزراعية والغذائية للشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية، وتشجع الإنتاج المحلي عن طريق دعم المزارعين والصيادين ومربي الماشية، إضافة إلى تشجيع الزراعة تحت البيوت المحمية لزيادة إنتاجها وقلة استهلاكها للمياه والتحكم في الظروف الجوية وسهولة مقاومة الآفات والحشرات وغيرها. وتعمل الدولة على تطوير تسويق المنتجات الزراعية وخاصة التمور وبعض الخضر وإنشاء مصانع لتغليف التمور وتعبئتها، وإجراء البحوث الزراعية لإنتاج أصناف مقاومة للملوحة والجفاف وذات احتياجات مائية قليلة.

وفي الجزائر تعمل السياسة الزراعية على مساعدة الفلاحين للتوجه نحو إنتاج سلع زراعية بنوعية جيدة واستعمال وسائل وتقنيات إنتاج جديدة للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية المبنية على أسس علمية هدفها تطوير الإنتاج وتحسين واقع الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي السودان عملت الدولة على زيادة إنتاج السلع الغذائية أفقياً بزيادة المساحة وراسياً بزيادة الإنتاجية باستخدام التقانات الحديثة والحزم التقنية. وفتح المجال والتسهيلات لعمل الشركات الخاصة العاملة في إنتاج الحبوب والمنتجات الحيوانية والسمكية عموماً. والاهتمام

بتوفير البذور المحسنة، وتمكين صغار المزارعين من الحصول على مدخلات الإنتاج ودعم وتطوير مؤسسات التمويل الزراعي.

وفي سوريا تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج المحاصيل الغذائية الاستراتيجية وخاصة محصول القمح والبقوليات والخضر والفاكهة وزيت الزيتون (إطار 1). وقد حققت السياسات الإنتاجية الزراعية مرحلة متقدمة في إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي مع توفر فائض يمكن تصديره إلى الأسواق المجاورة.

إطار (1): تجربة سوريا إنتاج زيت الزيتون:

- عملت سوريا على تطوير إنتاج زيت الزيتون من خلال عدة محاور اشتملت زيادة المساحات المزروعة والتوسع الرأسي وتطوير كفاءة التصنيع، وقد ازدادت المساحة المزروعة من الزيتون حيث بلغت 501 ألف هكتار عام 2002 بدلاً عن 124 ألف هكتار عام 1965، وبزيادة قدرها 4.5%.
- زيادة عدد الأشجار المزروعة حيث بلغت 71 مليون شجرة عام 2000 بدلاً عن 17 مليون شجرة عام 1970.
- زيادة الإنتاج حيث تطور الإنتاج من 85 ألف طناً عام 1970 إلى 941 ألف طن عام 2002 وبزيادة سنوية قدرها 7.8%.
- زيادة الإنتاجية حيث بلغت الإنتاجية 110% من الزيتون، البعل، و76% من الزيتون المروي.
- زيادة الكمية المنتجة من زيت الزيتون حيث استخدمت نسبة تراوحت بين 75-85% من الثمار في إنتاج زيت الزيتون، وتستخدم النسبة الباقية كزيتون مائدة. تراوحت جملة إنتاج الزيتون بين 85-95 ألف طن سنوياً و165-194 ألف طن.

الطاقة التخزينية:

تبلغ الطاقة التخزينية للشركات ومعامل الفلترة والتعبئة لزيت الزيتون 3000 طن زيت زيتون وتخزن في خزانات سائلس استيل.

وبلغ عدد معاصر الزيتون في سوريا عام 2001، 828 معصرة وتبلغ مجمل طاقتها الإنتاجية 12325 طن ثمار زيتون/اليوم، وتشكل معاصر الطرد المركزي حوالي 34% ومعاصر المكابس 66% من إجمالي عدد المعاصر.

وفي العراق وضعت وزارة الزراعة خطتها الإستراتيجية للأعوام القادمة ومن أهدافها زيادة إنتاج السلع الغذائية من خلال التوسع الأفقي ورفع معدلات الغلة عن طريق استنباط أصناف جديدة واستخدام الحزم التقنية المتكاملة واستصلاح الأراضي وإتباع دورات زراعية ملائمة.هذا إلى جانب تنمية أعداد الثروة الحيوانية والتوسع في تربية الأسماك.

وفي سلطنة عمان تساهم وزارة الزراعة والثروة السمكية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في البلاد من واقع مسئوليتها عن الإشراف على ثلاث قطاعات مهمة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين وهي الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية. وقد بذلت الوزارة جهوداً كثيرة في إطار سعيها لتنمية هذه القطاعات مما ساهم في زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي الأمر الذي أسهم إسهاماً جيداً في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في البلاد حيث يوفر قطاع الزراعة وصيد الأسماك نحو 35.5% من احتياجات السلطنة من الغذاء في المتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة.

وفي قطر تقوم الدولة من أجل زيادة إنتاج وعرض الغذاء بإمداد المزارعين بالبذور والشتلات الملائمة للظروف البيئية والمناخية، وتوزيع المبيدات لمكافحة الآفات والأمراض النباتية، وتوفير الخدمات الآلية، وتوفير الرعاية البيطرية لحماية الثروة الحيوانية.

تقديم المشورة الفنية اللازمة من خلال مراكز البحوث والمرشدين الزراعيين. هذا إلى جانب إقامة المشاريع الزراعية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وزيادة المشاركة الشعبية في التنمية الزراعية، ومنح القروض الزراعية وإعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية.

وفي مصر تم وضع استراتيجية في سبتمبر من عام 2004 تستهدف تحقيق أعلى عائد محصولي من الموارد الزراعية خاصة بالنسبة للحبوب والبروتين.وتعمل الدولة على تعبئة الموارد الزراعية وتخصيصها بالصورة التي تحقق كفاءة استخدامها، وتقوم بتوجيه الاستثمارات بحيث تعطي أولوية لمشروعات التوسع في إنتاج محاصيل الأمن الغذائي، وزيادة نسبة التغطية من البذور المحسنة، كما تعمل على تضييق الفجوة من اللسع الغذائية، وحماية الموارد وتحسين السلالات وتوفير الأعلاف الحيوانية (إطار 2).

إطار (2): مشروع التوسع الأفقي في توشكي

بجمهورية مصر العربية

- يعتبر مشروع وتنمية جنوب الوادي (توشكي) بجمهورية مصر العربية بمن أضخم المشاريع القومية في مسيرة التنمية الزراعية في مصر.
- تستهدف خطط التنمية الزراعية في مصر زيادة المساحة المزروعة حتى عام 2017 بحوالي 3.4 مليون فدان من خلال تنفيذ المشروعات القومية الكبرى لإصلاح الأراضي في جنوب الوادي (توشكي).
- يهدف المشروع إلى زيادة الرقعة المنتجة وبالتالي زيادة الناتج المحلي من خلال زراعة الأراضي ويساعد القابلة للاستصلاح في جنوب الوادي.
- ارتكز المشروع على محوريين رئيسيين هما:-
  - الترعة الجديدة لنقل مياه النيل من بحيرات ناصر إلى الأراضي الجديدة لاستصلاح 540 ألف فدان.
  - محطة الرفع العملاقة لرفع المياه من بحيرة ناصر ثم ضخها في الترعة.
- من نتائج المشروع:-
  - المساعدة على إقامة مجتمعات زراعية وصناعية وسياحية.
  - تحقيق التنمية العمرانية الشاملة.
  - تنمية الثروة الحيوانية.
  - إنتاج محاصيل تصديرية.
  - توفير فرص العمل في المجتمعات الجديدة.
- تبلغ تكلفة المشروع 5.5 مليار جنيه مصري.

وفي المغرب تعطي الدولة أهمية قصوى لسياسات تطوير وزيادة الإنتاج الوطني وتنويعه والرفع من جودته وتنافسيته، وذلك عبر تشجيع الاستثمار مع الحفاظ على البيئة وترشيد استغلال للموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية والأرضية. وتهدف الدولة من وراء الزيادة في الإنتاج الوطني للقطاع الفلاحي وخاصة المنتجات الغذائية، وتحسين مستوى الدخل الفلاحي وتحسين ظروف المعيشية للمزارعين بالإضافة إلى الزيادة في عرض المنتجات الغذائية في الأسواق الوطنية بأسعار مناسبة وجعلها في متناول الجميع.

وفي موريتانيا تشجع الدولة الاستثمار في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني من أجل زيادة إنتاج وعرض الغذاء، إضافة لاهتمامها باستيراد السلع الغذائية لمقابلة النقص في الإنتاج المحلي.

وفي اليمن تبذل جهود كبيرة لتوفير الغذاء سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد للسلع الغذائية. وتحقق البلاد اكتفاءً ذاتياً كاملاً مع بعض الفوائض التصديرية في سلع والخضر والفاكهة بينما يتم استيراد الحبوب كما يتم تحقيق قدر لا باس به في المنتجات.

4-2 الجهود في مجال توزيع وتوفير الغذاء:

في الأردن يتم تنفيذ الإستراتجية الزراعية والتي يعتبر عدد كبير من مشاريعها جزء من مشاريع الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر. والحكومة في طور وضع سياسة الغذاء والتغذية وهي في مراحلها النهائية ويتم إعداد هذه الإستراتيجية من قبل وزارة الزراعة ووزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية. وتتضمن الإستراتيجية المحاور الأساسية لبرنامج الأمن الغذائي بما في ذلك إتاحة وتوزيع السلع الغذائية.

وفي الإمارات يتم استيراد ما يكفي سد الاحتياجات الغذائية بجانب المنتج المحلي الذي يعرض مباشرة في الأسواق، ويتمكن جميع المواطنين والمقيمين بالدولة من الحصول على احتياجاتهم من الغذاء نظراً لتوفره بأسعار مناسبة تتفق مع دخول المستهلكين.

وفي تونس تتوجه السياسات والبرامج الزراعية نحو توفير المزيد من السلع الغذائية الرئيسية وضمان حصول المستهلكين عليها بصورة مستمرة، وقد عملت في ذلك على زيادة معدلات إنتاج وإنتاجية المنتجات النباتية والحيوانية وطبقت في ذلك تجربة رائدة في مجال التسويق التعاوني للألبان الذي أدى إلى سهولة حفظ وتوزيع هذه السلع الهامة (إطار 3).

وفي الجزائر تبذل الدولة جهداً كبيراً من أجل توفير الغذاء وتوزيعه ليصل للمستهلكين بأسعار مناسبة، وركزت جهودها من أجل تحقيق الأمن الغذائي في العمل على توفير السلع الغذائية في الأسواق بأسعار مناسبة عن طريق الاستيراد لتغطية عجز الإنتاج المحلي وبناء مخزون استراتيجي كما تستمر في دعم السلع الغذائية الأساسية.

إطار (3): تجربة تونس في التسويق التعاوني للألبان

- تمثل عملية تجميع الحليب حلقة الربط بين المنتجين والمصنعين وقد لعبت دوراً هاماً في تطوير إنتاج الحليب في تونس.
- ساهم ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى بتونس مساهمة فاعلة إلى جانب المؤسسات الأخرى في إنجاز شبكة تجميع الحليب.
- تطورت شبكة التجميع من نحو 11 مركز بطاقة 49 ألف لتر يومياً حتى وصلت نحو 274 مركزاً بطاقة تقدر بنحو 1.7 مليون لتر يومياً.
- يتم تبريد الحليب على مستوى المزرعة.
- يتم التركيز على الاهتمام بجودة الحليب على مستوى المربي.
- تم توفير الدعم اللازم لاقتناء التجهيزات الضرورية للتبريد والنقل ومراقبة الجودة.
- يتم ربط السعر بمستوى جودة الحليب.
- تم إنشاء 125 وحدة مراقبة مخبرية لجودة الحليب على مستوى المراكز.
- تم تطوير وتجهيز أساطيل شاحنات النقل.

وفي سوريا يمكن القول بأن المواد الغذائية متوفرة بالكامل وعلى مدار العام وفي كافة محافظات ومناطق القطر. هذا وتقوم الجهات الرسمية والمتمثلة بوزارة الاقتصاد والتجارة ومديرياتها والمؤسسة العامة الاستهلاكية ومنافذ البيع التابعة لها في مختلف المناطق والمحافظات بتوزيع مادة الطحين والخبز من خلال منافذ البيع الرسمية والخاصة. كما تقوم هذه الجهات بتوزيع مادتي السكر والأرز (التمويني) في كافة محافظات ومناطق ونواحي القطر وذلك إضافة لبيع مختلف المنتجات والمواد الغذائية بالأسعار الرسمية كالمعلبات الغذائية وغيرها.

وفي العراق تستمر الدولة في تطبيق البطاقة التموينية وتدعم وزارة الزراعة برنامج تشغيل مشاريع الدواجن وخاصة دعم أسعار مكونات علائق العلف وبيض التفقيس.

وفي قطر يتم استيراد المنتجات والمواد الغذائية عن طريق الدولة لتغطية العجز في الإنتاج المحلي وبناء المخزون الاستراتيجي من السلع التموينية الرئيسية.

وفي مصر تكاملت الجهود البحثية والإرشادية والتطبيقية على مستوى الحقل لتطوير إنتاج وإنتاجية السلع الغذائية لتعزيز الأمن الغذائي في الدولة. وتعتبر جمهورية مصر العربية إحدى الدول العربية التي تحقق معدلات إنتاجية هكتارية عالية للمحاصيل الحقلية بما في ذلك محاصيل الحبوب وخاصة محاصيل الأرز والقمح (إطار 4).

وفي المغرب أدى التطور الهام في قطاع نقل البضائع وتحسين شبكات النقل البري والسكك الحديدية، وسياسات التحرير الاقتصادي للأسواق وتحرير قطاع النقل إلى تحسن ملحوظ في توزيع وتوفير المواد الغذائية في كل أنحاء المملكة.

وفي موريتانيا تنقسم جهود توزيع وتوفير الغذاء وجعله في متناول المستهلكين إلى قسمين متكاملين هما: أنشطة المصالح الحكومية التي تقوم بالبرمجة والتخطيط والتأطير، وأنشطة القطاع الخاص في تطوير إنتاج السلع الغذائية وتوفيرها.

إطار (4): تجربة جمهورية مصر العربية في إنتاج الحبوب

أدت الجهود المبذولة في مصر لتطوير إنتاج وإنتاجية السلع الغذائية إلى زيادة المعروض من تلك السلع عن طريق تطوير معدلات إنتاجية عالية تصدرت بها مصر الدول العربية فيما يتصل بإنتاجية الحبوب والقمح، ودول العالم فيما يتصل بإنتاجية الأرز.

اشتملت برامج تطوير إنتاج وإنتاجية محاصيل القمح والأرز في مصر على:

- برنامج تربية القمح لتربية الأصناف عالية الغلة وذات الصفات الأخرى المرغوبة.
- التركيز على تربية الأصناف التي لها صفة الأقلمة الواسعة.
- برنامج التربية المتكاملة لانتخاب التراكيب الوراثية.
- الإرشاد الزراعي عن طريق تكوين الفرق المتخصصة.
- إجراء البحوث متعددة التخصصات عن طريق الفرق البحثية المتكاملة.
- معايشة المزارعين للتعرف على مشاكلهم والعمل على حلها باستمرار.
- وتجدر الإشارة إلى أن إنتاجية الحبوب في مصر قد بلغت نحو 6.9 طن للهكتار تعادل نحو خمسة أضعاف المتوسط العام لإنتاجية الحبوب في الوطن العربي.
- وتتصدر مصر أيضاً الدول العربية فيما يتصل بالإنتاجية الهكتارية لمحصول القمح التي تقدر بنحو 5.9 طن تعادل نحو ثلاثة أضعاف المتوسط العام لإنتاجية القمح على مستوى الوطن العربي.
- وتتصدر مصر دول العالم فيما يتصل بالإنتاجية الهكتارية لمحصول الأرز إذ تحقق نحو 6.2 طن للهكتار مقارنة بنحو 3.8 طن للهكتار على المستوى العالمي في عام 2003.

وفي اليمن يقوم القطاع الخاص بتوفير وتوزيع الغذاء وخصوصاً بعد رفع الدعم عن سلعة القمح والتي كانت آخر سلعة مدعومة. وأصبحت مهمة توفير وتوزيع الغذاء على القطاع الخاص سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستيراد.

4-3 الجهود في مجال بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ:

تهدف عملية بناء المخزون بصفة عامة إلى تحقيق سهولة انسياب السلع الغذائية الرئيسية إلى المستهلكين ومواجهة الأزمات الغذائية التي قد تحدث في الأسواق المحلية وإحداث توازن في الكميات المعروضة والحفاظ على مستوى الأسعار الأمر الذي يزيد من اهتمام الدول بهذا المجال.

ففي الأردن تراقب الدولة المخزون من المواد الأساسية والمخزون الاستراتيجي وفق مجموعة من الأسس استناداً لأحكام المادة (8) من قانون الصناعة والتجارة رقم (18). وتشمل تلك الأسس: مدة كفاية المخزون من سلع القمح والشعير والسكر والأرز والذرة والحليب المجفف واللحوم الحمراء المستوردة. وتتولى مديرية المخزون في وزاره الصناعة والتجارة

مراقبه المخزون الاستراتيجي من القمح والطحين والنخالة والشعير المستوردة من قبلها يومياً من خلال تقارير الكميه المتوفرة في المستودعات ومعدل المبيعات اليومية. وتتولى مديرية الجودة ومراقبه الأسواق ومراقبو الجودة والأسواق في المحافظات جمع المعلومات المتعلقة بالمخزون للتأكد من توفر الكميات إجراء دراسات تبين معدل الاستهلاك الشهري والسنوي.

وفي الجزائر تعد سياسة المخزون الاستراتيجي واحدة من مجموعة السياسيات الأساسية لضمان الأمن الغذائي على مستوى الدولة. وتمتلك الجزائر مخزوناً مدوراً سنوياً من القمح بنوعيه الصلب واللين يصل إلى 1.2 مليون طن يستخدم في حالة الطوارئ وحالة توقف الإمدادات الغذائية وفي الأزمات. وعادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي البلد لفترات زمنية تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. وبجانب محاصيل الحبوب يشمل المخزون سلعاً أخرى تتضمن الزيوت النباتية والسكر والحليب وغيرها.

وفي السودان تم وضع خطة ترمى إلى بناء مخزون من الذرة الرفيعة خلال ثلاث سنوات ليبلغ حوالي 600 ألف طن في عام 2004 تعادل نحو 12.5% من جملة الاستهلاك السنوي وذلك بواقع 200 ألف طن سنوياً. هذا بالإضافة إلى بناء مخزون من القمح والدخن حيث أن القمح هو الغذاء الرئيسي لقطاع كبير من المواطنين خاصة في المدن حيث تبلغ جملة استهلاكه 1.2 مليون طن سنوياً. وتعمل الدولة على شراء كميات المخزون بواسطة وزارة المالية وتقوم بترحيلها من مناطق الوفرة إلى مناطق العجز وتعمل على عدالة التوزيع للمعونات الغذائية وتكثيف ترحيلها.

وفي سوريا تقوم الجهات الرسمية والمتمثلة بوزارة الاقتصاد والتجارة والمؤسسات العامة التابعة لها بالاحتفاظ بالمخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية فعلى سبيل المثال تقوم المؤسسة العامة للحبوب بالاحتفاظ بالمخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من محصول القمح.

وتقوم المؤسسة العامة الاستهلاكية بالاحتفاظ بالمخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من مادتي السكر والأرز.

وتجدر الإشارة إلى أهمية دور القطاع الخاص من المنتجين وتجار المواد والسلع الغذائية في تخزين مختلف المواد الغذائية كالعدس والحمص والفول الجاف والفاصوليا، إضافة لزيت الزيتون والزيوت النباتية وغيرها.

هذا وقد بلغ حجم مخزون آخر المدة خلال عام 2002 من مادة القمح نحو 536510 طناً. أما مخزون آخر المدة خلال عام 2003 فقد بلغ نحو 584650 طناً من القمح. وقدر مخزون مادة العدس آخر موسم عام 2002 بنحو 46852 طناً، وقدر في مدة عام 2003

بنحو 38378 طناً. وبالنسبة للحمص فقد بلغت الكمية المخزون خلال عام 2002 نحو 613 طناً ازدادت في عام 2003 إلى نحو 488 طناً وذلك في مستودعات وصوامع المؤسسة العامة للحبوب.

وفي سلطنة عمان تعمل الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي التابعة لوزارة التجارة والصناعة على بناء مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية كالأرز وذلك لمواجهة أي طارئ قد ينشأ ويؤدي إلى حدوث شح في هذه المواد. وتقوم الهيئة بتدوير هذا المخزون بالتنسيق مع القطاع الخاص حيث تقوم ببناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية وببيع كميات منه للتجار الذين يقومون ببيعه للمواطنين وتقوم بتعويض هذه الكميات بكميات جديدة من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد.

وفي قطر تقوم الدولة السلع متمثلة في لجنة المناقصات المركزية (إدارة التموين) ببناء مخزون من سلع الأرز والسكر والشعير والزيوت والحليب في المخازن التابعة للدولة ويتم توفير ما لا يقل عن 25% من إجمالي الوارد من تلك السلع خلال العام كمخزون استراتيجي.

وفي المغرب يعتبر بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية من أهم المواضيع التي تجد اهتماماً خاصاً من قبل الدولة وذلك نظراً لأهميتها في الأمن الغذائي والاجتماعي والاقتصادي. وتبعاً لسياسات التحرير وانفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية بما فيها أسواق السلع الغذائية أصبح للقطاع الخاص المغربي دوراً كبيراً في دينامكية توازن أسواق السلع الغذائية وفقاً لقانون العرض والطلب لكل السلع بدون استثناء وخاصة السلع الغذائية. وأصبح لكل الفاعلين الاقتصاديين تجهيزاتهم الخاصة بالتخزين، مثل المستوردين والتجار والمعامل وتعاونيات المنتجين.

وفي موريتانيا يقوم مرصد الرقابة على الحالة الغذائية وإدارة العمل الإنساني التابعتين لمفوضية الأمن الغذائي التابعة لرئاسة الحكومة بالعمل على بناء مخزون للطوارئ وخاصة للمناطق الأكثر تضررًا. فيقوم مرصد الرقابة على الحالة الغذائية في نهاية كل سنة بتقدير الاحتياجات بالنسبة لكل مناطق الدولة وتحديد تلك الأكثر احتياجاً وتقوم إدارة العمل الإنساني بالبحث عن المواد المطلوبة لتغطية تلك الاحتياجات والعمل على توفير المواد الغذائية الضرورية في المناطق الأكثر تضررًا.

4-4 الجهود في مجال التمكين من الحصول على الغذاء:

ويشمل ذلك توفير الغذاء للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للنقص الغذائي في بعض حالات الدول العربية. ففي الأردن تم إعداد دراسة لجيوب الفقر وسوء التغذية تم على ضوئها تحديد عشرين منطقة اعتبرت جيوب فقر أعطيت أولوية عليا في التنمية والمشاريع

التمنوية وتوجه الجهود التنمية إليها. وقام التحالف الوطني لتحقيق الأمن الغذائي بإعداد مشاريع تنموية فيها وتم البدء بتنفيذ أول مشروع بتمويل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية. والبحث جار عن توفير تمويل من المصادر المحلية والمنح الخارجية والجهات المانحة لتمويل برنامج الأمن الغذائي لخدمة هذه المناطق. ومن ناحية أخرى فان التحالف يعمل على إجراء الترتيبات لتنفيذ نشاطات لجمع التمويل من مؤسسات القطاع الخاص وتنفيذ شراكات بين القطاع العام والخاص لتنفيذ مثل هذه المشاريع وخصوصاً الواردة في برنامج الأمن الغذائي والإستراتجية الزراعية.

وفي السودان تعمل الدولة على التوسع في إنشاء أوعية التخزين الحديثة وذلك تفادياً لأي نقص في الغذاء وتقوم بنقل الغذاء من مناطق الوفرة إلى مناطق العجز، كما تقوم بتوزيع الغذاء مجاناً للشرائح الفقيرة عن طريق ديوان الزكاة ووزارة المالية أو المنظمات الطوعية، إضافة إلى تحسين مرتبات الشرائح الضعيفة لتمكينهم من الحصول على الغذاء. وتتأثر بعض المناطق بموسم الأمطار من حيث كمية وتوزيع الأمطار وكذلك الحروب فى مناطق مختلفة من السودان بالإضافة إلى القدرة التمويلية للمزارعين والشرائية للمستهلكين، وفي هذا الصدد تعمل الدولة على ترحيل الغذاء مجاناً من مناطق الوفرة لمناطق العجز وتعمل على ضمان عدالة توزيعه بين مناطق النازحين والمتأثرين بالجفاف والحرب والعائدين.

وفي سوريا فإن المجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للفقر تتمثل في عدة مجموعات أهمها: العمال الزراعيون والموسميون، والعائلات الفقيرة التي لا تملك وسائل الإنتاج، والنساء الأرامل، وشريحة الشباب المتعطلة عن العمل. ويمكن القول بأن هذه المجموعات أكثر ما تلاحظ في المناطق الشمالية الشرقية من القطر وفي المناطق الريفية والبادية والتجمعات السكانية العشوائية المحيطة بالمدن الصناعية الكبرى. وان من الأسباب الرئيسية لتعرض هذه المجموعات للفقر والحاجة عدم تملك وسائل الإنتاج، نمو النفقات الحقيقية للفرد، انخفاض مستوى التحصيل العلمي، زيادة معدلات النمو السكاني.

هذا ويمكن القول أنه ليس هنالك مشكلة متفاقمة لموضوع الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية، وتشير الدراسات والمسوحات الخاصة بالدخل والإنفاق إلى تراجع معدلات الفقر بصورة طفيفة خلال السنوات الأخيرة نتيجة للجهود المبذولة من الدولة لتحسين الأوضاع المعيشية والأمن الغذائي للمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً.

وفي العراق اتخذت الدولة مجوعة من الإجراءات من اجل تمكين المواطن من الحصول على الغذاء وتوفير السلع الغذائية للمناطق والمجموعات السكانية الأكثر تغرضاً للنقص الغذائي. وقد اشتملت تلك الإجراءات إعادة آلاف المفصولين إلى العمل وتوفير فرص عمل لعشرات الآلاف من العاطلين عن العمل ورفع رواتب الموظفين والمتقاعدين.

وفي سلطنة عمان وبالرغم من عدم وجود مناطق أو مجموعات سكانية تتعرض للنقص الغذائي، هناك بعض الجهات في السلطنة مثل الهيئة العامة للأعمال الخيرية تقدم معونات غذائية واستهلاكية خاصة في شهر رمضان المبارك للمواطنين ذوي الدخل المنخفض وكذلك أثناء حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية. هذا إلى جانب وزارة التنمية الاجتماعية التي تساهم تحسين أوضاع الأمن الغذائي للمواطنين عن طريق تمكين محدودي الدخل من توفير احتياجاتهم الأساسية من السلع الغذائية ويتم ذلك عن طريق صرف معاشات الضمان الاجتماعي للشرائح المستحقة.

وتساهم وزارة الزراعة والثروة السمكية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في البلاد من واقع مسئوليتها عن الإشراف على قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية. وقد بذلت جهوداً كثيرة في إطار سعيها لتنمية هذه القطاعات مما ساهم بلا شك في زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي الأمر الذي أسهم إسهاماً جيداً في تحسين الأمن الغذائي.

وفي قطر تقوم الدولة بدعم المواد التموينية لتخفيف العبء على المواطنين، كما تقوم بمراقبة أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى توزع نقاط بيع السلع الغذائية والزراعية في المناطق السكنية والتي تتمثل في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومحال بيع وتوزيع السلع الاستهلاكية.

وفي المغرب لعبت البرامج الوطنية وخاصة البرامج ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي الهادفة إلى محاربة الأمية، والحد من الفقر، والنهوض بالعالم القروي عبر الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمدارس والمستشفيات والطرق وتوفير مياه الشرب وخدمات الكهرباء دوراً كبيراً في تحسين الظروف المعيشة وتحسين قدرات الأسر وخاصة الفقيرة وتحسين مستويات دخولهم وبالتالي تحسين قدراتهم للحصول على الغذاء.

وفي اليمن يتم تقديم المعونات الغذائية عن طريق الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية. وتقوم الدولة بتطوير الزراعات المطرية وتحسين دخول المعتمدين عليها، وتامين مصادر دخل ثابتة واستثمار الأراضي الهامشية. وتعمل الدولة على توفير الاستقرار للبدو الرحل عن طريق وضع برامج تنموية تساعد على توفير دخول ثابتة.

4-5 الجهود في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك:

يشكل تكامل العناصر الغذائية من البروتينات والدهون والنشويات والمعادن والأملاح والفيتامينات الغذاء السليم للمستهلك. ويمثل استهلاكها بالكمية والنوعية المطلوبتين أساس التغذية السليمة. والغذاء السليم يجب أن يكون خالياً من كافة أنواع الملوثات. فالبيئة المحيطة بالغذاء تنتج أنواعاً عديدة من العناصر الملوثة التي قد تصل إلى الغذاء في مختلف مراحل

تداوله. فعلى سبيل المثال فقد تغيرت الخصائص الطبيعية للكثير من أنواع الأغذية نتيجة للاستعمال غير المقنن للمبيدات الكيمائية والتسابق نحو استعمال الأسمدة الكيمائية واستعمال المضافات الغذائية كالمواد الملونة ومواد الحفظ وغيرها. كما قادت اتفاقيات التجارة الدولية إلى زيادة تنافس الدول على الأسواق، وإلى سهولة تبادل السلع بين كافة دول العالم، وتحول بذلك المستهلك من مستهلك محلي إلى مستهلك عالمي يحصل على السلع الغذائية من أسواق مفتوحة يختار منها ما يتناسب مع متطلباته واحتياجاته وقدراته الشرائية.

ويتعرض المستهلك للكثير من المخاطر الناتجة عن تعرض المنتجات الغذائية إلى التلوث بأنواعه المختلفة والتي تشمل التلوث الحيوي، والتلوث الكيمائي، والتلوث بالإشعاع، والتلوث بالسميات الفطرية. ومن المخاطر الأخرى التي يتعرض لها المستهلك تلك الناتجة عن الغش التجاري والتدليس، خاصة فيما يتصل بمطابقة المواصفات والجودة والوزن والمكونات.

ومما لا شك فيه فإن الرقابة على الأغذية تعتبر من أهم الوسائل التي تحقق سلامة الغذاء وتضمن حماية المستهلك. وتتمثل المقومات الأساسية للرقابة الغذائية في القوانين والتشريعات والمواصفات القياسية، والأجهزة الفنية القائمة على التفتيش وأجهزة المختبرات والتوعية والرقابة الشعبية.

وفيما يتصل بالوضع الراهن لأجهزة الرقابة على الأغذية والأجهزة الداعمة لها في الدول العربية، فتوضح دراسات المنظمة أن الدول العربية يزداد اهتمامها بحماية المستهلك وتسعى لتطوير النظم والأجهزة المتصلة بذلك، وتولى اهتماماً خاصاً بالرقابة على الأغذية والتوعية التغذية وحماية المستهلك وتبذل جهوداً متصلة في هذا الصدد وبخاصة خلال السنوات القليلة الماضية. وفيما يلي استعراضاً لنماذج من بعض تلك الجهود.

في الأردن تقوم وزارات الزراعة والصحة ومؤسسات المواصفات والمقاييس بتقديم برامج التوعية الغذائية للمستهلك عبر مختلف وسائل الإعلام، هذا إلى جانب دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعية حماية المستهلك والتي أنشئت في الأردن منذ بداية التسعينات. كما تقوم وزارة الصحة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء بتطبيق القواعد الفنية وتدابير الصحة على الغذاء وفحص الأغذية وتقييم مطابقتها للمواصفات القياسية والقواعد الفنية ومنع تداول أي غذاء أو إدخاله للدولة للمملكة قبل فحصه وثبوت صلاحيته للاستهلاك البشري ومطابقته للشروط المعتمدة لسلامة الغذاء. هذا بالإضافة للرقابة على الغذاء من حيث نوعيته وصلاحيته.

وتوجد في الأردن جمعية لحماية المستهلك تعمل على دراسة مشاكل المستهلك وتحديدها، والعمل مع الجهات الرسمية والأهلية والمؤسسات العلمية للتغلب عليها، وتنمية الوعي العام لدى الجمهور بكافة الوسائل في التعامل مع المواد والسلع الاستهلاكية بأنواعها من

حيث الكم والنوع، ومحاربة الغش في النوعية والتلاعب في الأسعار ومحاربة الغلاء والاحتكار.

وفي الإمارات تمثل وزارة الزراعة والثروة السمكية والأمانة العامة للبلديات الجهات الرقابية الرسمية التي تقوم بفحص ومراقبة جميع السلع الغذائية المستوردة عبر المنافذ الرسمية المخصصة لذلك. وتوجد بالبلديات العديد من المختبرات الحديثة والمجهزة بأحدث الأجهزة لفحص المواد الغذائية وتحديد صلاحيتها. تصدر وزارة الزراعة كلما دعت الحاجة العديد من القرارات والتشريعات التي تمنع استيراد بعض المواد الغذائية غير المصنعة من الدول التي تظهر بها بعض الأمراض والأوبئة حسب توصيات المنظمات الدولية. وهناك مراقبة دائمة ومستمرة على السلع الموجودة والمعروضة للمستهلك من ناحية التخزين وطرق العرض وصلاحية المنشأة لممارسة النشاط وتاريخ الصلاحية.

ومن أجل المحافظة على صحة الأفراد هناك توجه كبير نحو التقليل من استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية واستبدالها بالمكافحة الحيوية والأسمدة العضوية في قطاع الزراعة بالدولة.

وعلى صعيد الجهود الشعبية توجد جمعية الإمارات لحماية المستهلك وتقوم بنشر الثقافة الاستهلاكية ونشر الوعي حول التعامل مع السلع والخدمات وترشيد الاستهلاك، حيث تقوم في هذا الصدد بتنظيم برنامج للتوعية والتثقيف الصحي من خلال عمل معارض للمواد الغذائية بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بالدولة بغرض حماية المستهلك وتوعيته بأهم مقومات الغذاء السليم وتمكينه من التمييز بين الأغذية الصالحة وغير الصالحة للاستهلاك والحرص على اقتناء الغذاء الصحي متكامل العناصر والتعرف على الأغذية الفاسدة لتجنب شرائها واستخدامها. وكذلك تقوم الجمعية بربط الطلاب بأهداف جمعية الإمارات لحماية المستهلك وحقوق المستهلك. كما تقوم الجمعية حالياً بتحديث بيانات الأعضاء حتى يدوم التواصل والتعاون. وتوجد العديد من الجمعيات الأخرى ذات العلاقة مثل جمعية الصيادين والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهي كثيرة ومنتشرة على مستوى الدولة وتقوم بتقديم خدماتها لأعضائها وغيرهم من أفراد المجتمع.

وتقوم الدولة ممثلة في وزارة الصحة والبلديات بعمل العديد من برامج الوعي التغذوي والثقافة الغذائية من خلال الندوات التي تعقدها والمؤتمرات وكذلك من خلال المنشورات والصحف والمجلات والإعلانات بالتلفزيون والإذاعة والملصقات وغيرها.

وفي تونس تواصل الحكومة تنفيذ برامج ترمي إلى تحسين مستويات التغذية والأمن الغذائي الأسري والتوعية التغذوية من خلال برامج التغذية القائمة على المشاركة والتجمعات

المحلية. وتم وضع خطة تهتم بمجالات المدخلات الفلاحية من بذور وشتلات ومبيدات وغيرها وإرساء نظام تثبيت ومتابعة الحالة الصحية للمنتجات الفلاحية وخاصة منها المعدة للتصدير، وإرساء شبكة لتبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين في ميدان حماية ومراقبة جودة المدخلات الفلاحية، ودعم البنية الأساسية بالتجهيزات والمعدات اللازمة ودعم الرصيد البشري بالإضافة إلى تطوير التشريعات.

وفي الجزائر تولى الدولة أهمية كبيرة بالرقابة الغذائية والتوعية الصحية والغذائية للمواطن. ويتم تنفيذ برامج عديدة عبر أجهزة الإعلام والمتلقيات العلمية التي تهدف إلى تحسين الخدمات العامة ورفع المستوى الصحي والحماية ضد الغش التجاري وضمان جودة السلع الغذائية. وقد تم إنشاء إدارة للرقابة على الأغذية وتقوية المؤسسات المتخصصة وتطوير إمكانيات البحث والتحليل في هذا المجال.

وفي السودان تم وضع استراتيجية خاصة بالتوعية التغذوية وحماية المستهلك تتضمن عدة جوانب منها الجانب التثقيفي الغذائي والجانب التدريبي والجانب الرقابي. ونظام الرقابة الغذائية في السودان نظام متعدد الجهات تشارك فيه ست جهات رئيسية هي وزارة الزراعة والغابات، وزارة الصحة، وزارة الثروة الحيوانية، وزارة العلوم والتقانة، وزارة العدل، هيئة المواصفات والمقاييس، إدارة الجمارك، بالإضافة إلى أن جمعية حماية المستهلك السودانية.

وفي سوريا تقوم بإجراءات الرقابة على الأغذية كل من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصحة والهيئة العامة للموصفات والمقاييس. وتتضمن مهام مديرية الرعاية الصحية التابعة لوزارة الصحة التوعية والترويج للأنماط التغذوية الصحيحة. كما تقوم التنظيمات الشعبية بدور هام في التوعية الغذائية وحماية المستهلك. هذا إلى جانب الدور الهام الذي تقوم به مختلف أجهزة الإعلام في الدولة. وتقوم وزارة التربية بتضمين مقررات التلاميذ في جميع فصول مرحلة الأساس موضوعات حول التوعية الغذائية. وتقوم الوزارات الأخرى ذات العلاقة بدورها في نشر الوعي التغذوي والرقابة الغذائية. وتم مؤخراً تقديم مشروع قانون الغذاء في سوريا ويهدف إلى ضمان سلامة الغذاء المنتج والمتداول.

وفي سلطنة عمان تقوم بإجراءات الرقابة على سلامة الأغذية كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية (المحاجر الزراعية والمحاجر البيطرية)، ووزارة التجارة والصناعة (المديرية العامة للمواصفات والمقاييس)، ودائرة لحماية المستهلك. وتلعب البلديات المنتشرة بجميع ولايات السلطنة دوراً كبيراً في الرقابة على المواد الغذائية المستوردة والمنتجة محلياً حيث توجد بهذه البلديات أقسام للتفتيش وسلامة الأغذية تقوم بالتفتيش على الأسواق ومحلات بيع المواد الغذائية. ويوجد بالسلطنة الجمعية العمانية لحماية المستهلك ولها فروع نشطة

بمحافظات ومناطق السلطنة المختلفة، تعمل على نشر الوعي الغذائي والاستهلاكي لدى المواطن ودراسة المشاكل التي تواجه المستهلك.

وفي قطر تقوم بإجراءات الرقابة على سلامة الأغذية كل من وزارة الصحة العامة، ووزارة الشؤون البلدية والزراعة، والهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس. ويتم فحص ومراقبة الأغذية والمواد الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي الواردة إلى الدولة، إضافة للكشف عن الإرساليات الزراعية الصادرة، وإعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية القطرية للسلع والمنتجات وطرق التشغيل والفحص ومتابعة السلع والمنتجات المحلية والمستوردة للتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة، التوعية بأنشطة المواصفات والمقاييس لدى جميع الجهات المعنية والإعلام عمّا يجري بشأنها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي لبنان تختلف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن رقابة الأغذية في لبنان بحسب السلع وتشمل وزارة الاقتصاد والتجارة (مصلحة حماية المستهلك)، وزارة الزراعة (المراكز الحدودية)، ووزارة الصحة (المياه). ويجري العمل حالياً على تحديث قانون حماية المستهلك، كما تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بمراقبة الأسواق الاستهلاكية وتقوم بنشر الوعي لدى المواطنين حول الغذاء والتغذية. وتقوم البلديات بالرقابة على الأغذية لاسيما للمؤسسات المصنعة ومراقبة المصالح وغيرها.

وفي جمهورية مصر العربية تبذل الدولة جهوداً كبيرة بالقيام بحملات التوعية والإرشاد الغذائي والرقابة على الأغذية، فعلى سبيل المثال تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بدمج برامج الثقافة السكانية في برامج الإرشاد الزراعي بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الريفية. كما تقوم وزارة التجارة والتموين بتنفيذ برنامج إعلامي لزيادة الوعي الاستهلاكي. هذا إلى جانب برامج الدولة الخاصة بالرقابة على الأغذية وحماية المستهلك، والأدوار الهامة التي تقوم بها التنظيمات الشعبية في البلاد في هذا الصدد.

وفي مصر يزداد الاهتمام بتعزيز الأنشطة الرقابية والتشريعية في مجالات صحة الإنسان والحيوان والنبات. وتمشياً مع الاتجاه العالمي نحو الزراعة النظيفة يتم في مصر إنتاج المخصبات ذات التأثير الحيوي للتربة والتقليل من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية. وتتم الرقابة على الأغذية بواسطة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والهيئة العامة للخدمات البيطرية ووزارة الصحة وهيئة الطاقة الذرية، هذا بجانب جمعيات حماية المستهلك والعديد من التنظيمات الشعبية.

وفي المغرب وضعت الدولة آليات مؤسساتية وانتهجت عدة سياسات في مجال حماية وسلامة الغذاء ومراقبة الجودة. وقد أسندت مهمة الرقابة على الأغذية إلى مصالح وزارة

الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، وخاصة مديرية وقاية النباتات والمراقبات التقنية وزجر الغش التي تقوم ضمن مهامها بتطبيق السياسة العمومية في مجال حماية السلامة الغذائية وزجر كل المخالفات التي تضبط في هذا المجال، كما أنها تعمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وكذلك المقتضيات الخاصة بالصحة الحيوانية والصحة النباتية والحجر الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة، والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة. وتم إنشاء عدة جمعيات وطنية ومحلية تهتم بالسلامة الغذائية وحماية المستهلك، من بينها الجمعيات المغربية لحماية المستهلك.

وفي موريتانيا تتوزع مهام الرقابة على سلامة الغذاء مصالح البيطرة التابعة لوزارة التنمية الريفية والبيئة والتي تتولى رقابة اللحوم على مستوى المجازر، ومصلحة الرقابة الصحية التي تهتم بمراقبة سلامة المواد الغذائية. وفي مجال التوعية والتثقيف الغذائي تنظم مراكز الترقية النسوية التابعة لكتابة الدولة لشؤون المرأة دورات تدريبية خاصة حول التغذية وسلامة الغذاء ويقوم الهلال الأحمر الموريتاني، بالتعاون مع بعض المنظمات الخيرية ومراكز الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ومفوضية الأمن الغذائي بإنشاء مراكز لتغذية الأطفال المتأثرين بأعراض سوء التغذية وإرشاد الأمهات حول قواعد التغذية السليمة للأطفال.

وفي الجمهورية اليمنية تولي الحكومة اهتماماً خاصاً بالرقابة على الأغذية لضمان جودتها ومطابقتها للمواصفات وخلوها من الملوثات، إضافة إلى اهتمامها بالمرأة الريفية وتوعيتها وتثقيفها في مجال الغذاء والتغذية. كما تقوم جمعية حماية المستهلك بتقديم برامج توعية تغذوية عبر أجهزة الإعلام. ومن ضمن الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية هي الرقابة على المواصفات والجودة للمواد الغذائية ومدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وإصدار التشريعات والقوانين مثل قانون المواصفات والمقاييس الذي تم إصداره حديثاً. وتوجد جمعية حماية المستهلك التي تقوم بإرشاد المستهلكين حول الغذاء والتغذية واستهلاك السلع الغذائية. ومن الأجهزة الفنية المؤسسية القائمة على الرقابة على سلامة الغذاء في اليمن هناك الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والإدارة العامة للثروة الحيوانية ووزارة الصحة والبيئة.

الباب الخامس
نماذج من الجهود القومية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي

الباب الخامس

نماذج من الجهود القومية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي

يستعرض هذا الباب نماذج من الجهود والإنجازات التي قامت بها بعض منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك الإنمائية والتمويلية في مجالات تعزيز وتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال عام 2004 اعتماداً على التقارير الفنية المرسلة إلى الإدارة العامة للمنظمة من مؤسسات العمل العربي المشترك، إضافة إلى ما هو متاح لدى المنظمة من معلومات حول أنشطة بعض المؤسسات في مجالات الأمن الغذائي العربي. ويتم في البداية استعراض أنشطة وجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي تركز بشكل خاص على المشروعات والأنشطة الهادفة إلى تعزيز مسارات تحقيق الأمن الغذائي العربي على المستويين القطري والقومي في إطار برنامجها الأساسي للأمن الغذائي المضمن في خطط عملها السنوية، إضافة إلى المشروعات التنموية الأخرى التي تقوم المنظمة بتنفيذها في الأقطار العربية من خلال تعاونها مع المؤسسات الإنمائية والتمويلية لصالح هذه الدول دعماً لمسيرة الأمن الغذائي العربي.

5-1 جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

بذلت المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال عام 2004 جهوداً كبيرة لتعزيز أوضاع الأمن الغذائي العربي في الدول العربية شملت تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات التنموية القومية والقطرية التي تهدف إلى تنمية وتطوير قدرات وإمكانيات القطاعات الزراعية في الدول العربية في مجالات زيادة الإنتاج والإنتاجية للسلع الغذائية النباتية والحيوانية لتحسين المستوى الغذائي للمواطن العربي كماً ونوعاً. وتأتي بعض هذه البرامج والمشروعات كمكونات أساسية في خطة عمل المنظمة السنوية، بالإضافة إلى الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة لدى المؤسسات والصناديق العربية والإقليمية والدولية لاستقطاب التمويل اللازم للمشروعات الزراعية التي تقوم بإعدادها وتنفيذها لصالح الدول العربية الأعضاء. كما تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالترويج للمشروعات التنموية المنبثقة من الأنشطة الدراسية والبحثية والتدريبية التي أعدتها، إضافة إلى مقترحات الدول العربية حول المشروعات التنموية للمساهمة في تعزيز أوضاع الأمن الغذائي العربي.

5-1-1 المشروعات التنموية القومية المشتركة والمشروعات القطرية:

انطلاقا من أهدافها الأساسية في تعزيز الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي، تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ العديد من المشروعات الزراعية الرائدة في الدول العربية. ويأتي تنفيذ هذه المشروعات في صيغة مشروعات مشتركة تشمل كل أو بعض الدول العربية، أو مشروعات قطرية خاصة بدولة واحدة من خلال ما تخصصه المنظمة من مواردها المالية في إطار خطة عملها السنوية، أو ما تستقطبه من تمويل من المؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية والإقليمية والدولية. وتقوم المنظمة بإعداد وتنفيذ هذه المشروعات أما بناءً على طلب من الدول العربية، أو في إطار ما تقوم بتنفيذه من أنشطة في مجالات عملها المختلفة، تلبية لما تواجهه الدول العربية من قضايا ومشاكل تحتاج إلى برامج ومشروعات تنموية لمعالجتها. هذا وقد بلغ عدد المشروعات التي قامت المنظمة بتنفيذها خلال عام 2004 نحو (45) مشروعاً تنمويا منها (9) مشاريع قومية مشتركة و(36) مشروعاً قطرياً. كما تم تنفيذ عدد من أنشطة التدريب القطري والتدريب التخصصي في إطار هذه المشروعات بلغ عددها (13) دورة تدريبية و (5) أنشطة تدريبية متخصصة.

أ- المشروعات التنموية القومية المشتركة:

تقوم المنظمة بتنفيذ مكونات هذه المشروعات والتي يشمل نطاقها الجغرافي أكثر من دولة عربية بتمويل مشترك مع مؤسسات وصناديق التمويل الإنمائي العربية والإقليمية والدولية. وبموجب برنامج دعم المشروعات التنموية المشتركة المدرج في خطط عمل المنظمة، وتقوم المنظمة بالمساهمة في تمويل بعض بنود موازنات هذه المشروعات بهدف تفعيل أنشطة المتابعة والتقييم وتغطية نفقات الضبط الإداري والمالي وإعداد التقارير الدورية والنهائية. كما تقوم الإدارة العامة بالإشراف والتنفيذ وتقديم الخبرة الفنية والاستشارية وتوفير التجهيزات والمعدات والمستلزمات اللازمة لهذه المشروعات بالإضافة إلى الإسناد الإداري والمؤسسي.

وقد عملت المنظمة خلال عام 2004 في (9) مشروعات تنموية مشتركة. ويقدر إجمالي التمويل التراكمي المتاح لهذه المشروعات حتى نهاية 2004 بنحو 9.4 مليون دولار. ويلخص جدول (5-1) المشروعات التنموية المشتركة التي عملت بها المنظمة خلال عام 2004، وميزانية كل مشروع منها:

جدول (5-1): المشروعات التنموية القومية التي نفذتها المنظمة خلال عام 2004

1- المشروع الإقليمي لمكافحة مرض الحمى القلاعية بالدول العربية	
أ- أهداف المشروع	- مكافحة المرض والسيطرة عليه واستئصاله من دول المشروع. - قيام معامل متطورة لإنتاج اللقاحات. - متابعة تطور المرض وانتشاره. - إعداد كوادر فنية محلية قادرة على تشخيص المرض والسيطرة عليه وإنتاج لقاحاته. - تعزيز التعاون في مجال تشخيص ومكافحة المرض والحماية منه.
ب - الدول المستفيدة	21 دولة (جميع الدول العربية)
ج - البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع	3 سنوات الفترة يوليو 2003 - يونيو 2006.
د - التمويل المتاح للمشروع	700.85 ألف دولار
هـ- مصادر التمويل	- صندوق الأوبك للتنمية الدولية (300 ألف دولار) - البنك الإسلامي للتنمية (300.85 ألف دولار) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية (100 ألف دولار)
2- مشروع الدعم الفني للبرامج الوطنية لمكافحة مرض الإجهاض المعدي في المنطقة العربية :	
أ - أهداف المشروع	- السيطرة على انتشار المرض ووضع برامج للوقاية منه. - إيجاد نظام استقصائي وبائي موحد، وتطوير القدرات التشخيصية للدول. - ترقية أداء الكوادر الفنية في دول المشروع. - تسهيل التعاون ووضع برامج تكاملية لتجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها بين دول المشروع.
ب – الدول المستفيدة	الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.
ج - البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع	ثلاث أعوام ونصف للفترة يوليو 2003 – ديسمبر 2006.
د- التمويل المتاح للمشروع	788 ألف دولار.
هـ- مصادر التمويل	- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (666 ألف دولار) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية 122 ألف دولار.
3- المشروع الإقليمي لاستقصاء ورصد ومكافحة مرض حمى الوادي المتصدع :	
أ – أهداف المشروع	- الحفاظ على الثروة الحيوانية، وحماية صحة الإنسان في دول المشروع. - إعداد الكوادر الفنية المدربة ورفع كفاءتها المهنية في مجالات المشروع. - تطوير العمل الحقلي والاعتماد على التقانات الحديثة في مجال التشخيص والمكافحة. - التوعية والإرشاد حول خطورة المرض. - قيام مختبرات تشخيصية وتقنية متطورة.
ب - الدول المستفيدة	السعودية، السودان، الصومال، عُمان، مصر، موريتانيا، اليمن، الإمارات، الكويت، العراق، البحرين، الأردن والجزائر.
ج – البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع	عامين ونصف للفترة يوليو 2003-ديسمبر 2005.
د - التمويل المتاح للمشروع	1615 ألف دولار.
هـ- مصادر التمويل	- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (مليون دولار)

	– صندوق الأوبك للتنمية الدولية (400 ألف دولار) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية (215 ألف دولار)
4- المشروع الإقليمي المشترك لاستئصال ذبابة الدودة الحلزونية للعالم القديم من الشرق الأوسط (المرحلة الثانية)	
أ – أهداف المشروع	– تقليل المخاطر الناتجة عن الاستخدام الزائد للكيماويات الضارة في الأقطار المشمولة بالمشروع. – استئصال ذبابة الدودة الحلزونية بالكامل من المنطقة حماية للثروة الحيوانية عن طريق استخدام تقنية الذكور العقيمة.
ب - الدول المستفيدة	الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر واليمن بالإضافة إلى إيران.
ج - البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع	3 سنوات للفترة أغسطس 2003 – يوليو 2006.
د - التمويل المتاح للمشروع	1795 ألف دولار.
هـ- مصادر التمويل	– الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (مليون دولار) – صندوق الأوبك للتنمية الدولية (300 ألف دولار) – البنك الإسلامي للتنمية (260 ألف دولار) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية (235 ألف دولار)
5- مشروع المكافحة الحيوية لسوسة النخيل الحمراء وحفارات الساق والجذور بجمهورية مصر العربية :	
أ – أهداف المشروع	– استنباط ونقل وتوطين تقانات متطورة من مشروع سوسة النخيل الحمراء بالخليج إلى مزارع النخيل بمصر. – رفع وتأهيل الكوادر الفنية المصرية في مجال التقانات الحديثة. – دعم الأجهزة الخاصة بنوعية وإرشاد المزارعين
ب – الدول المستفيدة	جمهورية مصر العربية
ج – البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع	ثلاثة أعوام للفترة أكتوبر 2002 – سبتمبر 2005
د - التمويل المتاح للمشروع	448 ألف دولار
هـ- مصادر التمويل	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
6- مشروع نقل تقانة المكافحة الحيوية كعنصر أساسي في الإدارة المتكاملة للآفات لمكافحة حشرة سوسة النخيل الحمراء في الشرق الأوسط (المرحلة الثالثة)	
أ- أهداف المشروع	– تصميم واختبار نظام للمكافحة المتكاملة – إجراء دراسات سمية بحثية واستكمال متطلبات التسجيل للمبيدات الحيوية المطورة بالمشروع. – استكشاف وتطوير طرق مختبرية للإنتاج الغزير. – نقل وتوطين تقانات المكافحة الحيوية المتكاملة. – تعزيز الصلات بين البرامج الوطنية في المنطقة العربية.
ب – الدول المستفيدة	دول الخليج الستة المشمولة بمراحل المشروع السابقة إضافة إلى الأردن، فلسطين واليمن.
ج - البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع	عامين للفترة يوليو 2004 – يونيو 2006.
د - التمويل المتاح	2241 ألف دولار.
هـ- مصادر التمويل	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – صندوق الأوبك للتنمية الدولية- البنك الإسلامي للتنمية – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

	والمنظمة العربية للتنمية الزراعية
7- المشروع الإقليمي البحثي للكشف المبكر عن مرض البيوض على النخيل وتطوير تقانات مكافحته	
أ - أهداف المشروع	- حماية أشجار النخيل من مرض البيوض ورفع إنتاجية التمور وتحسين دخول المزارعين. - الحد من تراجع زراعة النخيل وإيقاف زحف الصحراء. - المحافظة على النظم المزرعية المستدامة حول شجرة النخيل ومنع اندثار النظام البيئي للواحات العربية.
ب – الدول المستفيدة	الأردن، الإمارات، تونس، البحرين، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عُمان، قطر، ليبيا، مصر، المغرب، الجزائر، موريتانيا واليمن.
ج - البرنامج الزمني للتنفيذ	3 سنوات يوليو 2004 – يوليو 2007.
د - التمويل المتاح	مليون دولار
هـ- مصادر التمويل	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
8- مشروع دعم صغار المزارعين المتضررين بالحائط العازل بدولة فلسطين :	
أ- أهداف المشروع	الهدف الرئيسي هو دعم وإعادة بناء البنية التحتية التي خربها الاحتلال الصهيوني وتشجيع المزارعين على البقاء بأراضيهم والمحافظة على الأراضي والبيئة الزراعية.
ب - الدول المستفيدة	دولة فلسطين.
ج - البرنامج الزمني	عامان أبريل 2004 – أبريل 2006.
د - التمويل المتاح	250 ألف دولار.
هـ- مصادر التمويل	صندوق الأوبك للتنمية الدولية بإدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
9- المشروع الإقليمي للتوعية المائية في الدول العربية	
أ- الأهداف	- رفع مستوى الوعي المائي وتأصيل مفاهيم الاستغلال الرشيد والمتوازن لهذا المورد الشحيح في المنطقة العربية. - المساهمة في نشر الوعي بالحفاظ على المياه وسط المواطنين عموماً والمزارعين على وجه الخصوص. - بناء القدرات البشرية لقيادي برنامج التوعية المائية العربية وقيادي المزارعين. - نشر الثقافة المائية في مجال التعامل مع هذه الثروة القومية النادرة في جميع أوجه الاستعمالات مع التركيز على الاستخدامات الزراعية
ب - الدول المستفيدة	كل الدول العربية.
ج - البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع	عامان.
د - التمويل المتاح	600 ألف دولار أمريكي
هـ- مصادر التمويل	- صندوق الأوبك (400 ألف دولار) - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) (200 ألف دولار)

ب- المشروعات القطرية:

وهي المشروعات التي تنفذ بتمويل من الموازنة السنوية للمنظمة، حيث يخصص نحو 50 ألف دولار في المتوسط للمشروعات القطرية المنفذة في كل دولة وفقاً لوثائق المشروعات التي تعدها المنظمة بناءً على طلب من الدول، وبما يخدم مصالحها وخططها التنموية، وتقدم الدول المستفيدة مساهمات عينية ولوجستية للمشروعات التي تنفذ بها.

وقد عملت المنظمة خلال عام 2004 في (36) مشروعا قطرياً منها (29) مشروعاً مستمراً منذ سنوات سابقة. ولقد جرى العمل في هذه المشروعات وفق الخطة المتفق عليها مع الجهات المعنية بالدول المستفيدة. ووفقاً لمكونات بعض هذه المشروعات، يتم تنفيذ أنشطة تدريبية. وخلال عام 2004 تم تنفيذ (13) دورة تدريبية قطرية، و (5) أنشطة تدريبية تخصصية في إطار هذه المشروعات. أما المشروعات الجديدة التي أحدثت عام 2004، وعددها (7) مشروعات فإنها مازالت في طور التحضير بالتنسيق مع الدول المستفيدة منها، حيث أن غالبيتها يستمر لأكثر من عام، ويعتبر العام الأول بمثابة عام تحضيري. هذا وقد قامت المنظمة بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية القطرية من خلال المشاريع القطرية التي تنفذها بالدول العربية والممولة من موازنتها، وقد بلغ عدد هذه الدورات (15) دورة تدريبية في عام 2004 استفاد منها نحو (296) مشاركاً.

وفيما يلي بيان بالمشروعات القطرية المستمرة التي عملت فيها المنظمة خلال عام 2004:

1. مشروع تأهيل قناة ري مسكة بدولة فلسطين.
2. مشروع تطوير الزراعة بدون تربة والزراعة المحمية بدولة الكويت.
3. مشروع تحسين زراعة الزيتون بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
4. مشروع ترقية زراعة الفواكه والخضروات بالمناطق الحضرية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.
5. المشروع النموذجي لدعم المرأة الريفية وتنمية الفلاحة العائلية بالجمهورية التونسية.
6. مشروع دعم الخدمات والمحاجر البيطرية والرعاية التناسلية والتلقيح الإصطناعي للثروة الحيوانية بالمملكة العربية السعودية.
7. مشروع تطوير وتقوية النظم المزرعية لصغار المزارعين بجمهورية مصر العربية
8. مشروع دعم وتطوير خدمات الحجر الزراعي بالمملكة العربية السعودية.
9. مشروع تحليل البيانات الإحصائية للتعداد الزراعي الشامل باستخدام الحاسب الآلي بالمملكة العربية السعودية.
10. مشروع الدعم الفني لإدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء بوزارة الزراعة بالمملكة العربية السعودية.

11. مشروع تطوير نظم الإحصاء الزراعي بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
12. مشروع تطوير التسويق الزراعي (المرحلة الثانية) بالمملكة العربية السعودية.
13. مشروع دعم شعبة البيئة الزراعية بإدارة المراعي والغابات بالمملكة العربية السعودية.
14. مشروع إقامة وحدات تصنيع الألبان بالمملكة الأردنية الهاشمية.
15. مشروع تطوير المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية في نخيل التمر والأشجار المثمرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.
16. مشروع تطوير البرنامج الوطني للتحسين الوراثي للأغنام العواسي بالجمهورية العربية السورية.
17. مشروع تطوير زراعة أشجار الفاكهة متساقطة الأوراق بالمناطق الجبلية بسلطنة عمان.
18. مشروع دعم صغار المزارعين وزيادة دخل الأسر الريفية بدولة فلسطين.
19. مشروع تأهيل الكوادر الزراعية بجمهورية الصومال.
20. مشروع تدعيم إدارة الإرشاد والعلاقات الزراعية بدولة البحرين.
21. مشروع تدعيم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (المرحلة الثانية) بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
22. مشروع دعم وتعظيم دور نقل التقانة في تحقيق التنمية الزراعية في مناطق الزراعة المطرية التقليدية بجمهورية السودان.
23. مشروع دعم الحرائات اليدوية الصغيرة بسلطنة عمان.
24. مشروع إعادة إحياء تراث الحياكة اليدوية للحرير الطبيعي وتطوير العمل الحرفي بالجمهورية اللبنانية.
25. مشروع المساهمة في إنشاء محطات الحجر النباتي والبيطري في المنافذ الجمركية (المرحلة الثانية) بالجمهورية اليمنية.
26. مشروع تطوير وتحسين زراعة النخيل وإنتاج التمور في دولة الإمارات العربية المتحدة.

27. مشروع تحسين وتطوير اللوزيات بمحافظة إربد بالمملكة الأردنية الهاشمية.
28. مشروع تشغيل وصيانة البرامج التطبيقية لخدمات الحاسب الآلي في المملكة العربية السعودية.
29. مشروع تطوير الإحصاء والتخطيط (المرحلة الثانية) بالجمهورية العربية السورية.

أما المشاريع المحدثة في عام 2004 فتشمل:

1. مشروع واقع الاستثمار الزراعي وسبل تطويره بمملكة البحرين.
2. المشروع الرائد لمكافحة الحشرة القشرية الخضراء في نخيل التمر بجمهورية السودان.
3. مشروع تطوير زراعة وإنتاج البنجر السكري في منطقة ضلوعية بجمهورية العراق.
4. مشروع إدخال الحزم التقنية لتنمية وتطوير زراعة النخيل بالمملكة المغربية.
5. مشروع إنجاز مركز تصنيع جبن الماعز بإقليم بولمان بالمملكة المغربية.
6. مشروع إنجاز وحدة تصنيع جبن الماعز بإقليم الخميسات بالمملكة المغربية.
7. مشروع مكافحة التصحر وحماية البيئة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

5-1-2 أنشطة الاستشارات العلمية والمعونات الطارئة والزيارات الاطلاعية العلمية:

في مجال تقديم الاستشارات العلمية والمعونات الفنية الطارئة بمختلف مستوياتها، سواء الممولة من المنظمة أو من مصادر تمويل خارجية، قدمت المنظمة نحو (13) استشارة علمية خلال عام 2004 استفادت منها (6) دول. كما قامت بتأمين وتوفير (17) معونة مختلفة استفادت منها عدد من وزارات الزراعة والهيئات البحثية والأكاديمية الزراعية في ثمان دول عربية. وقد ساهم تنفيذ هذا البرنامج في حل العديد من المشاكل الطارئة التي واجهتها مشروعات وبرامج التنمية الزراعية بالدول العربية، كما ساهم هذا النشاط في تلافي العديد من المتغيرات الطارئة كانتشار الأمراض والأوبئة التي أصابت الحاصلات الزراعية والثروة الحيوانية، كما قام البرنامج بتوفير بعض المساهمات العينية الهامة كالتقاوي والبذور والشتلات، كذلك تقديم معونات مالية لمجابهة مكافحة الجراد الصحراوي الذي اجتاح العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى تقديم الخبرات الفنية المتخصصة الكفؤة لحل العديد من المشكلات الطارئة في وقتها في العديد من الدول العربية.

وفي إطار برنامج الزيارات العلمية تم تنفيذ (3) زيارات إطلاعية علمية، استفاد منها (12) خبيراً ومتخصصاً يمثلون (3) دول عربية. وقد أتاح هذا البرنامج العديد من الفرص للكوادر الزراعية العربية للإطلاع على المشروعات التنموية الرائدة والناجحة في الدول العربية والتي لها نجاحات وإنجازات متميزة سواء في مجال استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج أو في مجال تخطيط وإدارة هذه المشروعات، وقد أدت إتاحة الفرصة للقيادات الزراعية العربية للقيام بهذه الزيارات العلمية للمشروعات الزراعية والمراكز البحثية المتميزة للتعرف على أنشطتها والتقانات الحديثة المطبقة بها، إلى قيام هذه القيادات بالعمل على الاستفادة من هذه التجارب والتقانات الحديثة بنقلها وتوطينها بما يتلاءم مع الظروف البيئية لدولهم.

وفي مجال الأنشطة والدراسات التعاقدية، تمكنت المنظمة كبيت الخبرة العربي الاستشاري في المجال الزراعي، خلال عام 2004 من إنجاز ثلاث أنشطة منها دراستي جدوى تعاقدية لصالح دولة عربية وأخرى أفريقية، ودورة تدريبية للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وبقيمة إجمالية لهذه الأنشطة قدرت بنحو 529 ألف دولار. كما استمر العمل خلال نفس العام في إعداد وتنفيذ خمسة أنشطة أخرى، منها ثلاث دراسات جدوى، ونشاطين لتنفيذ دورات تدريبية وجميعها لصالح دول عربية. وتقدر قيمة عقود تنفيذ هذه الأنشطة الخمسة حوالي 1061 ألف دولار ممولة بالكامل من عدد من مؤسسات التمويل الإنمائية الإقليمية والدولية.

كما قامت المنظمة بإنجاز العديد من الأنشطة في مجالات التدريب وترقية مستوى الأداء، وأنشطة تبادل الرأي والخبرة المشتملة على الندوات والمؤتمرات وحلقات العمل بهدف تبادل الرأي والخبرة، إضافة إلى التدريب المتخصص للأفراد والزيارات الاطلاعية. وتشمل أنشطة التدريب وترقية مستوى الأداء للعاملين في القطاعات الزراعية في الدول العربية من خلال الدورات التدريبية التي تعقدها المنظمة على المستوى القطري والإقليمي والقومي. وقد تمكنت المنظمة خلال العام 2004 من تنفيذ (49) دورة تدريبية قطرية، استفاد منها نحو 1319 متدرباً، و(5) دورات تدريبية قومية استفاد منها (93) متدرباً من غالبية الدول العربية.

2-5 موجز إنجازات بعض مؤسسات العمل العربي المشترك التنموية والتمويلية في مجال الأمن الغذائي العربي لعام 2004:

تواصل المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال جهودها في مجال تطوير علاقات التعاون مع العديد من المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، بهدف المشاركة في تنفيذ الأنشطة المشتركة وتبادل الرأي والخبرة في المجالات المختلفة التي ترمي إلى تنمية وتطوير أوضاع الأمن الغذائي العربي، سواء من خلال المشاركة الفعلية في تنفيذ المشروعات

الإنتاجية المختلفة، أو من خلال تبادل المعلومات والوثائق العلمية والفنية. ويقدم هذا الجزء من نماذج من إنجازات مؤسسات العمل العربي المشترك في مجال تطوير وتحقيق الأمن الغذائي العربي وتشمل تلك المؤسسات المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والبنك الإسلامي للتنمية والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والإتحاد العربي للصناعات الغذائية.

5-2-1 المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

تعمل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في إطار جامعة الدول العربية وإستراتجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وتهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي والإسهام في تنمية وتطوير الاقتصاد العربي وتعضيد قدراته في مجالات الصناعة والطاقة والتعدين، والمواصفات والمقاييس، بما يعزز تطوير الإنتاج والجودة والقدرة التنافسية.

وتخطط المنظمة لدعم وإقامة المشروعات الصناعية العربية على المستويات القطرية والإقليمية والقومية، والترويج للاستثمار في قطاع الصناعة والتعدين، ووضع المواصفات القياسية العربية الموحدة، وإعداد قواعد المنشأ للسلع الصناعية العربية المحددة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتسهيل التبادل التجاري البيني. كما تعمل على تشجيع التعاون الفني والتكنولوجي والصناعي بين الدول العربية وبينها وبين الدول النامية، والمتقدمة، وإنشاء شبكة المعلومات الصناعية العربية لتسهيل تبادل المعلومات الصناعية بين الدول العربية.

وقد تركزت أهم الإنجازات التي حققتها المنظمة العربية للتنمية الصناعة والتعدين فيما يلي:

- إعداد الدراسات الشمولية والقطاعية، ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، وملفات المشاريع في مجالات الصناعة والتعدين.
- إعداد المواصفات القياسية العربية الموحدة التي تهدف إلى إزالة العقبات الفنية التي تعيق التبادل التجاري بين الدول العربية ورفع مستوى وجودة الإنتاج.
- إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية العربية.
- عقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية.
- تقديم المعونة الفنية في شكل خبراء على مستوى عال من الخبرة والمعرفة للمنشآت الصناعية التي تعاني من المشاكل والعقبات، بالإضافة إلى برنامج خاص يدعم الصناعة في دولة فلسطين.
- بناء وتطوير قواعد المعلومات الإحصائية والبيبليوغرافية وغير البيبلوغرافية.

- إنشاء شبكة للمعلومات الصناعية تتكون من عدة شبكات قطاعية ذات علاقة بعمل المنظمة.

وفي إطار تلك الجهود نفذت المنظمة مشروعين هامين هما:

- مشروع تحسين الكفاءة الإنتاجية ودعم القدرة التنافسية لصناعة الألبان في الدول العربية.
- مشروع قواعد المعلومات القطاعية.

5-2-2 المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة:

يعمل المركز العربي في تنفيذ مهامه وأنشطته باستراتيجية مرحلية تعتمد على عدة محاور رئيسية تتضمن: حصر وتقييم الموارد الطبيعية المتجددة في الوطن العربي، وحفظ الموارد الزراعية الطبيعية وحمايتها وإعادة بناء المتدهور منها، والاستفادة من موارد غير تقليدية في دعم الموارد الزراعية التقليدية، واستعمال المعايير الاقتصادية والاجتماعية في تنمية المناطق الجافة وشبه الجافة، والتوثيق والإعلام والنشر.

وقد تضمنت خطة عمل المركز عدداً من المشروعات تدخل في صميم إستراتيجية وخطة عمله وهذه المشروعات هي:

1. إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف.
2. إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة.
3. حفظ التنوع الحيوي.
4. مكافحة إزالة الغابات (تنمية وصيانة الغطاء النباتي الطبيعي بشقيه الغابوي والرعوي).
5. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة.
6. نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأرض.
7. حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: تطبيق نهج متكامل على تنمية موارد المياه وإدارتها واستعمالها.
8. مكافحة الفقر.
9. تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

10. التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها.

اشتملت الجهود المبذولة من قبل المركز خلال عام 2004 لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي العديد من المشروعات الهامة في مجال الموارد المائية ومجال الأراضي واستعمالات المياه ومجال الموارد النباتية ومجال الثروة الحيوانية.

ففي مجال الموارد المائية اشتملت تلك المشروعات:

- مشروع الإدارة المستدامة للمساقط المائية الجبلية وسبل تنميتها: ويتضمن دراسة هيدرولوجية المساقط المائية، وتطبيقات حصاد مياه الأمطار في الدول العربية.
- مشروع الجوانب البيئية للموارد المائية الجوفية وحمايتها من التلوث.
- مشروع الاستخدام الأمثل للموارد المائية في التنمية الزراعية.
- مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق شبه الجافة والحد من آثار الجفاف.
- مشروع إعداد نموذج رياضي لتأمين المياه الجوفية للمدينة الصناعية في حسياء بسورية.
- إعداد بنك معلومات ونموذج رياضي لحوض اليرموك.
- إعداد بنك معلومات ونموذج رياضي لحوض شمال السلسلة التدمرية في سورية:
- إعداد بنك معلومات ونموذج رياضي لحوض حلب.
- مشروع الأمن المائي العربي، ويشمل: الخارطة الرقمية للموارد المائية في الوطن العربي، والمياه المشتركة، وشبكة هيدرولوجيا الوديان في المنطقة العربية.

أما في مجال الأراضي واستعمالات المياه فاشتملت البرامج والمشروعات على:-

- برنامج مراقبة التصحر ومكافحته ونقل التقانات إلى الدول العربية.
- مشروع استعمال المياه المالحة في الزراعة ونقل التكنولوجيا للفلاحين.
- مشروع الدراسات التطبيقية والإرشادية في محطة بحوث المركز العربي بدير الزور ومراكز البحوث الزراعية العربية.
- مشروع شبكة قاعدة معلومات الأراضي في الدول العربية.

5-2-3 البنك الإسلامي للتنمية:

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتمويل العديد من مشاريع التنمية الزراعية في الدول العربية والإسلامية. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز أوضاع الأمن الغذائي في تلك الدول، ويبيّن الجدول (5-2) الدول المستفيدة من المشروعات التي ساهم البنك في تمويلها خلال عام 2004.

جدول (5-2): مشاريع التنمية الزراعية التي قام البنك الإسلامي للتنمية بتمويلها في عدد من الدول العربية خلال عام 2004

رقم	الدولة	اسم المشروع	نوع التمويل	تاريخ الاعتماد	دينار إسلامي	دولار أمريكي
.1	اليمن	دراسة التنمية الزراعية بمحافظة أبين	مساعدة فنية	2004/1/11	0.140	0.200
.2	مشروع إقليمي	المركز الوطني للزراعة الملحية	مساعدة فنية	2004/4/20	0.130	0.185
.3	مشروع إقليمي	دراسة جدوى لتنمية الماشية في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية	مساعدة فنية	2004/4/21	0.150	0.218
.4	الكويت	مشروع سيلاج لتغذية المواشي	مساعدة فنية	2004/6/22	0.111	0.160
.5	موريتانيا	المساعدة العاجلة لمكافحة الجراد	مساعدة فنية	2004/9/12	0.526	0.770
.6	السودان	مشروع الري لثلاث مناطق (الحرقة، الرهد، وطيبة - الكمير)	قرض	2005/2/6	6.700	10.010
المجموع					7.757	11.553

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، 2005.

5-2-4 الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي:

واصلت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي خلال العام 2004 جهودها لتعزيز أنشطتها وبرامجها التي تهدف إلى الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي العربي، وشمل ذلك نشاطها الاستثماري في مختلف مجالات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي والخدمات والمستلزمات الزراعية، كما شمل برامجها الرامية إلى تطوير الزراعة العربية، بالإضافة إلى البرامج الموجهة لتطوير أدواتها من اجل رفع كفاءة الأداء في كافة مجالات عملها ومواكبة للتطورات التقنية والاقتصادية والبيئية على الصعيدين العربي والعالمي خاصة وأن الهيئة تعتمد في تمويل أنشطتها على عائدات نشاطها الاستثماري.

بلغ إجمالي النشاط الاستثماري كما في 2004/12/31 نحو 392 مليون دولار يشكل نسبة 115% من رأس مال الهيئة المدفوع ويشمل النشاط الاستثماري الموجه للشركات والقروض المقدمة لدعم الشركات. كما بلغ عدد الشركات التي تساهم فيها 23 شركة قائمة و3 شركات تحت التنفيذ وشركتين قيد التأسيس كما موضح في جدول (5 -3). وهناك 50 مشروعاً في مراحل مختلفة من الدراسة والتقييم. وبلغت قيمة الالتزامات الاستثمارية خلال عام 2004 نحو 33.2 مليون دولار. كما بلغ إجمالي قيمة استثمارات الهيئة وشركائها من القطاعين العام والخاص نحو 1.77 مليار دولار.

تواصل الهيئة العمل في تعزيز البرامج الفنية والتقنية التي تستهدف تطوير الزراعة العربية والتي شملت الميكنة الزراعية واختيار أنظمة الري الحديثة والإحكام الزراعي والزراعة العضوية والزراعة النسيجية وتطوير نخيل التمر والتقنية الحيوية والهندسة الوراثية. كما نفذت الهيئة عدداً من البرامج البحثية والفنية بالتنسيق مع وزارات الزراعة في كل من السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة وموريتانيا وجزر القمر واليمن وسوريا.

واستمراراً لجهودها نحو تفعيل دور القطاع الزراعي المطري، واصلت الهيئة تطبيق تقانة نظام الزراعة بدون حرث إلى المزارعين التقليديين في القطاع المطري في السودان وإعداد خطة شاملة لنشرها في عدد من الدول العربية الأخرى، وذلك بعد النجاح الذي حققه هذا النظام في المزرعة الرائدة في منطقة أقدي بالسودان حيث تم تحقيق طفرات في إنتاجية المحاصيل تقدر بنحو 400% من الإنتاجية في ظل النظم التقليدية.

جدول (5-3): شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (القائمة)

ت	الشركة	الدولة	رأس المال (مليون)	تاريخ التأسيس	المساهمون	نسبة المساهمة %	النشاط الإنتاجي
1	شركة سكر كنانة	السودان	56.05 د. سوداني	1975	الهيئة العربية حكومة السودان الهيئة العامة للاستثمار الكويتية المملكة العربية السعودية الشركة العربية للاستثمار مؤسسة التنمية	05.59 35.33 30.64 10.97 06.99 05.69 04.47 00.16 00.16	إنتاج السكر الأبيض المكرر، بالإضافة إلى المولاس والعسل ومنتجات الألبان.

ت	الشـــــركة	الـدولة	رأس المال (مليون)	تاريخ التأسيس	المســـاهمون	نسبة المساهمة %	النشاط الإنتاجي
					السودانية مجموعة بنوك تجارية سودانية شركة الخليج للأسماك شركة نيشو ايواي		
2	الشركة العربية لمصائد الأسماك	السعودية	57.40 ر. سعودي	1979	الهيئة العربية المملكة العربية السعودية ليبيا جمهورية السودان دولة الكويت دولة قطر 7 دول عربية أخرى	39.07 28.62 08.59 05.18 04.77 04.77 09.00	البحث والصيد وإقامة أو المساهمة في مشروعات أو شركات في مجال الأسماك (صيد، تصنيع، تجارة واستيراد وتصدير).
3	الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية	السودان	9.00 د. سوداني	1982	الهيئة العربية حكومة السودان	51.00 49.00	زيوت الطعام وصابون الغسيل والجليسرين والأمباز.
4	الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق	السودان	10.70 د. سوداني	1982	الهيئة العربية حكومة السودان	51.00 49.00	المحاصيل (زهرة الشمس، الذرة، القطن، القوار، السمسم والذرة الشامية).
5	شركة المرجى لتربية الماشية وتنمية الزراعة	تونس	5.57 د. تونسي	1982	الهيئة العربية الشركة التونسية السعودية للاستثمار شركة ألبان الشمال الغربي (لينو) الشركة العربية للاستثمار البنك التونسي الكويتي للتنمية ديوان أراضى الدولة وآخرون	38.28 28.57 19.51 07.58 02.73 03.33	الحليب والأعلاف والحبوب.
6	شركة بوبيان للأسماك	الكويت	1.93 د. كويتي	1985	الهيئة العربية شركة الأسماك	20.00 23.30	استزراع الروبيان.

ت	الشـــــــركة	الـــدولة	رأس المال (مليون)	تاريخ التأسيس	المســـــاهمون	نسبة المساهمة %	النشاط الإنتاجي
					الكويتية المتحدة الشركة الكويتية للاستشارات والاستثمار قطاع خاص	01.82 54.88	
7	الشركة العربية العراقية لإنتاج الألبان	العراق	14.50 د. عراقي	1986	الهيئة العربية حكومة العراق	50.00 50.00	إنتاج الحليب.
8	الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية (غدق)	سوريا	440.00 ل. سورية	1986	الهيئة العربية الحكومة السورية قطاع خاص	05.00 25.00 70.00	شركة قابضة تملك شـــــركات ومشروعات تعمل في مجال الإنتـــاج الزراعـــــي والحيـــــواني والتصنيع.
9	الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي: • وحدة النشا والجلوكوز • وحدة الإنتاج الزراعي • وحدة الألبان	السودان	7.40 د. سوداني	1987	الهيئة العربية حكومة السودان المملكة العربية السعودية دولة الكويت جمهورية العراق	42.50 20.00 12.50 12.50 12.50	النشا والجلوكوز، خضر وأعلاف وحليـب طـازج ومبستر وزبـادي.
10	الشركة العربية القطرية للإنتاج الزراعي	قطر	47.00 ر. قطري	1989	الهيئة العربية حكومة قطر	50.00 50.00	الخضر والـشتول فـــي البيـــوت المحمية.
11	برنامج تمويل التجارة العربية	الإمارات	500 د.أمريكي	1989	الهيئة العربية صندوق النقد العربي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنوك ومؤسسات	01.00 56.00 22.00 21.00	مؤســسة عربيــة ماليــة مــشتركة تهدف إلى تشجيع وتنميــة التبــادل التجاري بين الدول العربية عن طريق تــوفير التمويــل اللازم لذلك

ت	الشركة	الدولة	رأس المال (مليون)	تاريخ التأسيس	المساهمون	نسبة المساهمة %	النشاط الإنتاجي
					مالية		
12	الشركة العربية المغربية للتنمية الفلاحية (صمادا)	المغرب	100.00 د. مغربي	1992	الهيئة العربية شركة سوجيتا المغربية	50.00 50.00	القمح، الفول السوداني، الطماطم، الذرة الشامية، ذرة سلوجة (علف) والموز.
13	الشركة العربية لتصنيع معدات الدواجن والماشية (الفجيرة)	الإمارات	50.00 د. إماراتي	1992	الهيئة العربية حكومة الفجيرة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مصرف قطر الإسلامي الشركة العربية لإنتاج الدواجن	26.00 40.00 20.00 10.00 04.00	إنتاج معدات الدواجن والماشية.
14	شركة أقروزيتاكس	تونس	6.00 د. تونسي	1995	الهيئة العربية شركة سيوزيتاكس شركة الاستثمار المالي التونسي سيوز للتصدير	25.00 33.30 35.00 06.70	زيت الفيتورة القابل للتكرير والمكرر ومخلفات الاستخلاص.
15	الشركة العربية لتصنيع معدات الري المتطورة	سوريا	190.00 ل. سورية	1996	الهيئة العربية مورغن كابيتل أند إنرجي كوربوريشن كابيتل ترست قطاع خاص	25.00 60.00 13.42 01.58	معدات الري البلاستيكية (أنابيب عادية وأنابيب تنقيط وملحقاتها).
16	الشركة الأهلية للزيوت النباتية (حماة)	سوريا	1488.80 ل. سورية	1996	الهيئة العربية غرفة تجارة وصناعة حماة الشركة الأهلية للنقل قطاع خاص	40.00 01.71 01.71 56.60	الزيوت النباتية الخام والمكررة والسمن النباتي
17	الشركة العمانية الأوربية للصناعات الغذائية	سلطنة عمان	4.20 ر. عماني	1996	الهيئة العربية شركة عمان والإمارات للاستثمار القابضة الشركة الكويتية	30.00 61.00 07.24 01.76	إنتاج وتسويق أغذية الأطفال.

ت	الشركة	الدولة	رأس المال (مليون)	تاريخ التأسيس	المساهمون	نسبة المساهمة %	النشاط الإنتاجي
					للصناعات مساهمون آخرون		
18	الشركة العربية السودانية للبذور	السودان	9.21 د. أمريكي	1997	الهيئة العربية حكومة السودان مؤسسة التنمية السودانية شركة السودان للأقطان شركة التقانة الحديثة بنك المزارع مؤسسة حلفا الجديدة الزراعية رأسمال غير مكتتب	25.00 41.00 05.00 04.00 01.00 00.50 00.25 23.25	البذور المحسنة للذرة والقمح والأعلاف والحبوب الزيتية والخضر.
19	شركة الفيوم لصناعة السكر	مصر	280.00 ج. مصري	1997	الهيئة العربية بنوك شركات قطاع خاص شركة الدلتا للسكر	25.00 36.08 11.82 05.20 21.90	السكر الأبيض عالي الجودة من بنجر السكر، والمولاس و لب البنجر.
20	شركة روابي الإمارات	الإمارات	400.00 د. إماراتي	2001	الهيئة العربية حكومة دبي مؤسسة الخليج للاستثمار قطاع خاص	27.56 14.59 22.54 35.31	الحليب ومشتقاته، عصائر الفواكه وإنتاج وتصنيع لحوم الدواجن.
21	شركة مزارع دواجن الصفا	سلطنة عمان	5.00 ر. عماني	2001	الهيئة العربية مؤسسة الخليج للاستثمار صندوق معاشات الأمن الداخلي الشركة الوطنية للتشييد والتجارة مستثمرون خواص	31.00 31.00 10.00 10.00 18.00	لحوم الدواجن وبيض المائدة.
22	الشركة العربية	السودان	18.00	2002	الهيئة العربية	25.00	الأعلاف المجففة

ت	الشـــــركة	الـــدولة	رأس المال (مليون)	تاريخ التأسيس	المســـاهمون	نسبة المساهمة %	النشاط الإنتاجي
	لإنتاج وتسويق الأعلاف		د. أمريكي		شركة روابى الإمارات تحت الترويج والاكتتاب	45.00 30.00	للصادر وإنتاج محاصيل القمح والفول السوداني.
23	شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي	السودان	3.30 د. سوداني	2004	الهيئة العربية حكومة السودان المملكة العربية السعودية دولة الكويت جمهورية العراق	42.50 20.00 12.50 12.50 12.50	لحـــوم الـــدواجن وبيض المائدة.

المصدر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2005.

جدول (5-4): شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (قيد التنفيذ)

ت	الشركة	الدولة	تاريخ التأسيس	المساهمون	نسبة المساهمة%	النشاط الإنتاجي
1	الشركة العربية لحفظ وتصنيع الحاصلات الزراعية	مصر	1999	الهيئة العربية د. محمد أحمد الرملي وابنه بنك الاستثمار القومي مؤسسات قطاع عام مساهمون خواص آخرون	25.00 28.00 10.00 18.00 19.00	تجفيـــــف البـــصل،الكرات، الطمـاطم، الخـضر الورقيـة والنباتـات الطبية والعطرية.
2	شركة منافذ الحبوب	المغرب	1999	الهيئة العربية اتحـاد الشركات التعاونية الفلاحية المغربية مجموعة التعاونيات الفلاحية المغربية	30.00 31.53 38.47	طحن الغلال.
3	شركة سكر النيل الأبيض المحدودة	السودان	2003	الهيئة العربية حكومة جمهورية السودان شركة سكر كنانة بنك السودان شركة السكر والصناعات التكاملية الحكومة التونسية بنك أمدرمان الوطني شركة السكر السودانية شركة دان فوديو القابضة	15.00 15.00 15.00 10.00 10.00 05.00 05.00 05.00 05.00 05.00	الـــسكر الأبـــيض والمولاس.

ت	الشركة	الدولة	تاريخ التأسيس	المساهمون	نسبة المساهمة%	النشاط الإنتاجي
				ولاية النيل الأبيض آخرون	05.00 10.00	

المصدر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2005.

جدول (5-5): شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (قيد التأسيس)

ت	الشركة	الدولة	تاريخ التأسيس	المساهمون	نسبة المساهمة %	النشاط الإنتاجي
1	شركة الروبيان العربي	السعودية	2004	الهيئة العربية أكوافارم Aquafarm أكواد Aquad SOLP	25.00 40.00 25.00 10.00	إنتاج الروبيان
2	مشروع كاب جنات	الجزائر	2004	الهيئة العربية الديوان الوطني لتربية الأحياء المائية سولينغاز سوفينانز شركة إنتاج الغاز	30.00 30.00 15.00 15.00 10.00	إنتاج أسماك

المصدر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2005.

5-2-5 الاتحاد العربي للصناعات الغذائية:

عمل الاتحاد خلال عام 2004 على تفعيل جميع القطاعات الصناعية الغذائية في الوطن العربي. كما شملت جهوده القطاعات الإنتاجية والخدمية والاستثمارية متضمنة قطاعات صناعة الحبوب، والزيوت والدهون الغذائية، والألبان والمعلبات الغذائية، والسكر والحلويات، وأغذية الأطفال، وتصنيع التمور، والمياه المعدنية، والعصائر والمشروبات الغازية، وتصنيع اللحوم، والأعلاف. إضافة لذلك تم تركيز الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية العربية في ظل المتغيرات المعاصرة مركزاً في ذلك على تنسيق الجهود للحد من التنافس التجاري غير العادل وقضايا الإغراق والمواصفات وقواعد المنشأ والغش الصناعي والتجاري والتدليس وتنمية التجارة العربية البينية وتنسيق المواقف الشرائية لمدخلات الإنتاج والسعي لترشيد الاستثمارات، ومواضيع الخصخصة، وتشجيع البحث العلمي والتطوير التقني والارتقاء بالإنتاجية وجدد تبنيه للحاضنات (التكنولوجية) ولحاضنات الأعمال لتحفيز قدرات القوى الكفؤه وتعامل مع موضوع الصناعات الحرفية والتراثية والقروية والصغيرة التي تشكل عددياً النسبة الأكبر من مجموع الصناعات الغذائية، كما ركز على إقامة منظومة عربية متكاملة ومتشابكة للتعبئة والتغليف وتعامل مع القضايا القطرية الغذائية

الصناعية والخدمية لتقيم واقعها وتقديم المقترحات لتطويرها، كما أولى قضايا الأعلام العلمي المتخصص عناية خاصة وعمل على احتضان وتكريم المبدعين العرب في مختلف حقول وقطاعات الصناعات الغذائية، كما استمرت جهوده في إقامة المعارض النوعية المتخصصة والشاملة للقطاعات الصناعية الغذائية ولمنظومة التعبئة والتغليف وعمل على تنسيق جهوده على المستوى القومي من خلال علاقات مبرمجة مع عديد المنظمات والهيئات الدولية.

اشتملت إنجازات الاتحاد لعام 2004 في مجال دعم مسيرة الأمن الغذائي العربي العديد من أنشطة المؤتمرات وإنشاء اللجان المتخصصة في قطاع الحبوب ورغيف الخبز والصناعات الحبوبية، وقطاع الزيوت والدهون الغذائية وقطاع صناعة الألبان وقطاع السكر والحلويات، وقطاع المعلبات الغذائية، وقطاع تصنيع التمور.

ولأهمية إيجاد منظومة عربية للتعبئة والتغليف ولدورها الكبير في الحفاظ على المنتجات الغذائية وفي تسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات وخصائصها أنشأ الاتحاد لجنة قومية متخصصة للتعبئة والتغليف تتخذ من لبنان مقراً لها وعمل الاتحاد خلال عام 2004 على تطوير أداء اللجنة.

ومع تصاعد حالات الإغراق التي شهدتها العديد من الأسواق العربية نتيجة للممارسات التجارية غير المشروعة للسلع الغذائية ولمختلف أنواعها والآثار السلبية لها على المصانع الغذائية العربية أولى الاتحاد خلال عام 2004 عناية خاصة لهذا الأمر وأجرى اتصالات مع عديد الأجهزة المختصة واعد دراسات عن مفهوم الإغراق وطبيعته ومضمون الإغراق وأساليب مكافحته المقرة ضمن إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقام بنشرها بمجلته المتخصصة.

وفي مجال سلامة الأغذية المصنعة عربياً وعالمياً قام الإتحاد بإعداد دراسة شاملة حول سلامة الأغذية، وقدم مقترحاته ودعي إلى إقامة الأجهزة المختصة وحسب وأكد على أهمية إعداد الكوادر المكلفة بالمراقبة وتهيئة المختبرات اللازمة في المجال.